Distribution: Limited | GC 27/L.4 | 30 January 2004
Original: English | البند 8 من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مجلس المحافظين – الدورة السابعة والعشرون

روما، 18-19 فبراير/شباط 2004

برنامج العمل والميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2004

1 - طبقا للبند 10 من المادة (6) من اتفاقية إنشاء الصندوق، والمادة سادسا من اللائحة المالية للصندوق، وبناء على توصية المجلس التنفيذي، يعرض رئيس الصندوق على مجلس المحافظين، في هذه الوثيقة، برنامج العمل والميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2004 ويرفع الميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لإقرارها.

2 - بحث المجلس التنفيذي في دورته الثمانين برنامج العمل لعام 2004. وأقر المجلس مستوى لهذا البرنامج تبلغ قيمته، لأغراض التخطيط، 323 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي 462.5 مليون دولار أمريكي بالقيمة الاسمية، وذلك باستخدام العرض التقليدي، على أن يتم استعراض ذلك المستوى خلال مجرى عام 2004. والعنصر الحاسم في تقرير ما إذا كان من الواجب تعديل مستوى برنامج العمل هو مستوى الموارد المتاحة. كما وافق المجلس على اعتماد تمويل تجهيز البرامج بقيمة 29.7 مليون دولار أمريكي لعام 2004.

3 - واستعرض المجلس التنفيذي الميزانية الإدارية المقترحة للصندوق ولمكتب التقييم لعام 2004، وأوصى بالترخيص لرئيس الصندوق بعرض الميزانية الإدارية على مجلس المحافظين. وكما استعرضت الدورة الثمانون للمجلس اقتراحا بتعديل اللائحة المالية للصندوق (الفقرة 2، المادة 6) للتخويل بترحيل مخصصات الميزانية الإدارية غير المستخدمة، حتى مستوى قدره 3%، بأثر رجعي يغطي ميزانية عام 2003، وفوضت رئيس الصندوق بطرح هذا الاقتراح على مجلس المحافظين للموافقة عليه.

4 - وبناء على ذلك، يوصى مجلس المحافظين بتبني مشروع القرار المرفق الذي يقر الميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2004 بالمبلغ المحدد فيها، وكذلك مشروع القرار فيما يتعلق بسياسة الترحيل بنسبة 3 في المائة.

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

مشروع قرار عن الميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2004

القرار .../د-27

الميزانية الإدارية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومكتب التقييم لعام 2004

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

إذ يضع في اعتباره البند 10 من المادة (6) من اتفاقية إنشاء الصندوق، والمادة سادسا من اللائحة المالية للصندوق؛

وإذ يلاحظ أن المجلس التنفيذي قد درس، في دورته الثمانين، برنامج عمل الصندوق لعام 2004 ووافق على هذا البرنامج بمبلغ قيمته 323 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وعلى اعتماد شامل لتمويل تجهيز البرامج بقيمة 297 مليون دولار أمريكي؛

وقد نظر في استعراض المجلس التنفيذي في دورته الثمانين للميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم المقترحة لعام 2004؛

يقر ميزانية الصندوق الإدارية لعام 2004 كما وردت في الوثيقة GC 27/L.4، بمبلغ 451.[1] مليون دولار أمريكي إلى جانب مبلغ 4.2 مليون دولار أمريكي لمكتب التقييم محتسبة على أساس سعر للصرف يبلغ 0.898 يورو/1.00 دولار أمريكي؛

يقرر أنه في حال تغير متوسط قيمة الدولار الأمريكي في 2004 مقابل سعر صرف اليورو المستخدم في احتساب الميزانية، فإن المجموع المعادل بالدولار الأمريكي للنفقات باليورو سيعدل في الميزانية بنفس نسبة الفرق بين سعر الصرف الفعلي في عام 2004 وسعر الصرف الذي استخدم في احتساب الميزانية.

يقرر أيضا تعديل الفقرة 2 من المادة 6 من اللائحة المالية للصندوق بحيث تحذف الجملة الثانية منها. ويجوز ترحيل المخصصات التي لا يترتب أي التزام بشأنها حتى نهاية السنة المالية إلى السنة المالية اللاحقة بمقدار لا يتجاوز 3% من السنة المالية المذكورة. ويدخل هذا التعديل حيز التنفيذ فور اعتماد القرار الحالي ويسري مفعوله اعتباراً من السنة المالية 2003.

[1] سيتطلب هذا الرقم تعديلا وفقا لسعر الصرف السائد لليورو مقابل الدولار الأمريكي، حسب ما يقرر مجلس المحافظين. وستوزع وثيقة توضح معدل الصرف الموصى به ومجموع الميزانية الناجم عن ذلك أثناء الدورة السابعة والعشرين لمجلس المحافظين.

المحتويات

أولا – مقدمة **1**

ألف – الغرض من هذه الوثيقة وهيكلها **1**

باء – الميزانية القائمة على الأنشطة 2

ثانيا – برنامج عمل الصندوق وميزانيته لعام 2004 **4**

ألف – سياق جهود الصندوق للحد من الفقر **4**

باء – برنامج عمل الصندوق لعام 2004 – الأولويات المؤسسية 6

1 – تطبيق أسلوب الإدارة المستندة إلى النتائج على البرامج القطرية المموّلة من القروض والمنح 7

2 – تطبيق أسلوب الإدارة المستندة إلى النتائج على برامج البحوث وبناء القدرات المموّلة من المنح **12**

3 – ترويج السياسات الجمعية وتمكين سياسات الحد من الفقر على الأصعدة المحلية، والوطنية، والإقليمية، والعالمية **14**

4 – إدارة المعارف المهمة بالنسبة للحد الفعال من الفقر الريفي **16**

5 – تعبئة وإدارة الموارد المالية لبرامج الحد من الفقر الريفي 18

6 – إرساء علاقات شراكة استراتيجية مع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية بالحد من الفقر الريفي مثل المؤسسات المالية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والوكالات الثنائية، وهيئات البحوث، وهيئات المجتمع المدني **19**

7 – استحداث نُهج مبتكرة للحد من الفقر الريفي **20**

8 – إدارة التسيير المؤسسي وبيئة العمل في الصندوق بما يكفل تعزيز الفعالية 20

جيم – الموارد المتاحة 22

دال – برنامج العمل والميزانية 24

1 – شكل العرض التقليدي 24

(i) برنامج العمل – القروض والمنح 24

(ii) اعتماد تمويل تجهيز البرامج 27

(iii) الميزانية الإدارية والموارد البشرية 29

(iv) التكاليف غير المتكررة 34

(v) الأموال المتممة 38

2 – شكل العرض الخاص بالميزنة القائمة على الأنشطة 38

3 – سياسة الترحيل 41

ثالثا – برنامج عمل مكتب التقييم وميزانيته لعام 2004 **42**

رابعا –التوصيات **48**

الملاحق

الأول –	الترتيب الهرمي لأنشطة الصندوق	51
الثاني –	سياق جهود الصندوق للحد من الفقر	53
الثالث –	البرامج القطرية للصندوق بحسب الشعب الإقليمية	57
الرابع –	مدفوعات الإشراف والإدارة المتعلقة بمشروعات الصندوق	63
الخامس – ألف –	تكاليف الموظفين	64
الخامس – باء –	دورات الهيئتين الرئاسيتين والاجتماعات الرسمية الأخرى	65
الخامس – جيم –	المستويات الوظيفية لعام 2004	66
الخامس – دال –	المستويات الوظيفية لعام 2004 الممولة من رسوم الخدمات على ترتيبات الأموال المتممة والموظفين المهنيين المزامنين	67
الخامس– هاء –	أنشطة البرامج والدراسات	68
الخامس– واو –	النفقات المكتبية والنفقات العامة	69
الخامس – زاي –	النفقات التشغيلية الأخرى، بما في ذلك استقطاب التأييد للسياسات وتعبئة الموارد	70
السادس –	تحليل ميزانية 2004 بحسب الدوائر التنظيمية	71
السابع –	الرسوم المباشرة على الاستثمارات تقدير الرسوم المباشرة للفترة 2004/2003	76
الثامن –	موجز الموارد المتاحة المتوقعة لعام 2004	77
التاسع –	الجدول 1 – أولويات مكتب التقييم بالمقارنة مع الأولويات الشاملة والإطار الاستراتيجي للصندوق لعام 2004	78
	الجدول 2 – مستويات التوظيف في مكتب التقييم لعام 2004	78
العاشر –	ميزانية مكتب التقييم لعام 2004	79
الحادي عشر –	ميزانية التقييم الخارجي المستقل	81
الثاني عشر –	برنامج عمل مكتب التقييم لعام 2004	82

أولا – مقدمة

ألف – الغرض من هذه الوثيقة وهيكلها

1 – نظر المجلس التنفيذي في دورة سبتمبر/أيلول عام 2003 في الوثيقة EB 2003/79/R.10 المعنونة *"الأولويات الاستراتيجية وبرنامج عمل الصندوق ومكتب التقييم المستقل لعام 2004"*، ووفَّر التوجيهات بشأن الصيغة النهائية لبرامج عمل وميزانيات الصندوق ومكتب التقييم المستقل لعام 2004. وفي ضوء هذه التوجيهات فقد استعرضت المؤسسة برامج عملها وميزانياتها على مستوى الوحدات، والشعب، والإدارات ضمن إطار النمو الحقيقي الصفري للميزانية الإدارية واعتماد تمويل تجهيز البرامج.

2 – وتعرض هذه الوثيقة ما يلي على المجلس التنفيذي لدراسته والموافقة عليه:

(أ) برامج العمل والميزانيات المقترحة للصندوق ومكتب التقييم لعام 2004؛

(ب) اقتراح بالشروع عام 2004 في استخدام نهج للميزانية القائمة على الأنشطة إزاء عمليات التخطيط، والتنفيذ، والرصد، والإبلاغ المتصلة ببرنامج العمل والميزانية.

3 – وقد دعي المجلس التنفيذي على وجه الخصوص إلى أن يدرس ويعتمد ما يلي:

(أ) برنامج عمل الصندوق ومكتب التقييم لعام 2004؛

(ب) طريقة عرض برنامج العمل، مع استبعاد الجزء المتعلق باعتماد تمويل تجهيز البرامج من برنامج المنح؛

(جـ) موارد اعتماد تمويل تجهيز البرامج لعام 2004، إلى جانب تكاليف الحضور الميداني؛

(د) التوصية المرفوعة إلى مجلس المحافظين بشأن الميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2004؛

(هـ) سياسة الترحيل؛

(و) برنامج العمل والميزانية لعام 2004 على أساس طريقة العرض التقليدية، أما عمليات التنفيذ، والرصد، والإبلاغ فعلى أساس الميزانية القائمة على الأنشطة لعام 2004. واعتبارا من عام 2005، فإنه من المزمع صياغة برامج العمل والميزانيات على أساس الميزانية القائمة على الأنشطة.

وبما أن المجلس التنفيذي لم يوافق على البند (ب) أعلاه، فقد حذفت هذه التوصية في ظل الفقرة 128. أما بالنسبة للبند (و) أعلاه فقد عدلت التوصية على نحو ما طلب المجلس.

4 - وتتوزع الوثيقة على أربعة أقسام. إذ تُحدد المقدمة الغرض من الوثيقة وتعرض الميزانية القائمة على الأنشطة حيث أن الصندوق سيبدأ بتطبيقها عام 2004. أما القسم "ثانياً" فيطرح برنامج عمل الصندوق لعام 2004، ويُبرز تبعات الموارد المتصلة بتنفيذ مثل هذا البرنامج، كما يُحدد قرارات السياسات المطلوبة من المجلس التنفيذي. ويعرض القسم "ثالثاً" برنامج عمل مكتب التقييم ومتطلباته من الموارد لينظر المجلس التنفيذي في ذلك أيضا. ووفقاً لسياسة التقييم المعتمدة في الصندوق فقد تولى مكتب التقييم المستقل التابع للصندوق إعداد هذه المعلومات التي لم تخضع لأي عملية استعراض داخل المؤسسة، وهي محالة إلى المجلس التنفيذي دون أي تغيير بغرض استعراضها والموافقة عليها. على أن لجنة التقييم نظرت في برنامج عمل مكتب التقييم وميزانيته. ويحتوي القسم "رابعاً" قائمة بالتوصيات المطروحة على المجلس التنفيذي.

باء - الميزانية القائمة على الأنشطة

5 - اتخذت وثيقة برنامج عمل الصندوق وميزانيته قبل عام 2001 شكل اقتراح مختلط السمات، من حيث أن بعض مخصصات الموارد كانت تُدرج على أساس بنود الإنفاق، بينما كان يدوَّن البعض الآخر بالاستناد إلى العمليات الفرعية التي تدعمها. وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض مخصصات الموارد المتعلقة بمساندة دورة المشروعات كانت تُدرج في برنامج العمل/المنح (إعداد المشروعات)، في حين كانت تُقيَّد مخصصات أخرى في الميزانية الإدارية (مثل التقدير، والإشراف، والمتابعة)؛ وكان لكلا هذين النوعين من المخصصات قواعده وإجراءاته المالية، إلى جانب فرض حدود صارمة بينهما. ولم تكن الموارد تُستخدم على النحو الأمثل من حيث الكفاءة والفعالية، وذلك نتيجة اعتماد بنود للميزانية تتسم بالإفراط من حيث الخصوصية والصرامة.

6 - وبناء على توصية المجلس التنفيذي، فقد قرر مجلس المحافظين عام 2001 (GC 24/L.8) إدراج كل أنشطة تجهيز البرامج القطرية (العمليات الفرعية) وتكاليفها ضمن اعتماد متكامل منفرد ذي قواعد وإجراءات مخصوصة وموحدة هو اعتماد تمويل تجهيز البرامج. وكانت الفائدة الرئيسية المنشودة من هذا القرار هي توفير المرونة الكاملة في استخدام مخصصات الموارد لتحقيق النتيجة المستهدفة والمتمثلة في إرساء عملية متكاملة تماماً لتجهيز البرامج القطرية.

7 - ومع تطبيق اعتماد تمويل تجهيز البرامج عام 2001، فقد أُطلقت عملية للانتقال من الميزانية القائمة على النفقات إلى الميزانية القائمة على الأنشطة مع التركيز الأولي على أنشطة تجهيز البرامج القطرية (العمليات الفرعية) التي تتراوح من تجهيز الاستراتيجية القطرية مروراً بتصميم المشروعات وانتهاء بالإشراف ودعم التنفيذ. وأُدرجت كل الأنشطة (العمليات الفرعية) وموارِدها في ظل اعتماد تمويل تجهيز البرامج، فيما عدا تكاليف الموظفين العاديين. وانتقلت عملية تحديد تكاليف تجهيز البرامج القطرية إلى شكل متكامل من الميزانية القائمة على الأنشطة في ظل اعتماد منفرد.

8 - وسعياً وراء اتخاذ الخطوة التالية على طريق انتقال المؤسسة بأكملها تدريجياً من استخدام أسلوب الميزانية القائمة على النفقات إلى الإدارة المستندة إلى النتائج، فإن الصندوق يتطلع إلى تعميم دمج كل التكاليف المتعلقة بنشاط معين في ظل بند منفرد يحمل اسم ذلك النشاط، أي أنه يتطلع إلى اعتماد الميزانية القائمة على الأنشطة. ويجري حض كل الوحدات على صياغة برامج عملها وفقاً للأنشطة (من البداية إلى النهاية)، بحيث تُعرض كل التكاليف إلى جانب بيان واضح بالنتائج المنشودة. وسيُعمم هذا النهج تدريجياً اعتباراً من عام 2004، بما يتماشى مع تطوير نظام داعم

لتكنولوجيا المعلومات بحلول عام 2005. كما أن هذا النهج، الذي سيُعتمد بصورة أسرع في بعض الأنشطة منه في بعضها الآخر، سيوفِّر أيضاً حلقة وصل أوضح بين النفقات، وما تسانده من أنشطة، والنتائج المنشودة. ويعزز هذا النهج كذلك من المرونة المتاحة في سياق اعتماد تمويل تجهيز البرامج، وينهض باستخدام الميزانية من حيث الكفاءة والفعالية التكاليفية.

9 - ويتمثل التحدي التالي في تحديد الأنشطة التي تمثل مرتكز الميزانية القائمة على الأنشطة. وفي مؤسسة مثل الصندوق فإن هناك ترتيباً هرميا للأهداف، وعدداً من الأولويات، وطائفة واسعة من الأنشطة في عمليات مختلفة.

10 - ويعرض الإطار 1 الترتيب الهرمي لأهداف الصندوق. ويتألف المستوى الأول من بيان مهمة الصندوق الذي يحدد نهج مشاركته في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبغية أداء مهمته فقد اعتمد الصندوق ثلاثة أهداف للإطار الاستراتيجي تشكل المستوى الثاني. وأخيراً، فإن الصندوق يحتاج لبلوغ أهدافه إلى تركيز عمله على عدد من الأولويات المؤسسية التي تمثل المستوى الثالث. وتُسمى هذه المستويات، حسب مصطلحات الإطار المنطقي، مستويات الغايات، والأغراض، والنتائج.

الإطار 1 – الترتيب الهرمي لأهداف الصندوق

مهمة الصندوق	تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر
الأهداف الثلاثة للإطار الاستراتيجي **والشواغل العامة**	1. تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم 2. تحسين الوصول المتكافئ إلى الموارد الطبيعية والتكنولوجيات الإنتاجية 3. تيسير الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق *تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين* *الابتكار والتوسيع* *الفعالية التكاليفية*
الأولويات المؤسسية	1. تطبيق أسلوب الإدارة المستندة إلى النتائج على البرامج القطرية المموَّلة من القروض والمنح 2. تطبيق أسلوب الإدارة المستندة إلى النتائج على برامج البحوث وبناء القدرات المموَّلة من المنح 3. ترويج السياسات الجمعية وتمكين سياسات الحد من الفقر على الأصعدة المحلية، والوطنية، والإقليمية، والعالمية 4. إدارة المعارف المهمة بالنسبة للحد الفعال من الفقر الريفي 5. تعبئة وإدارة الموارد المالية لبرامج الحد من الفقر الريفي 6. إرساء علاقات شراكة استراتيجية مع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية بالحد من الفقر الريفي، مثل المؤسسات المالية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والوكالات الثنائية، وهيئات البحوث، وهيئات المجتمع المدني 7. استحداث نُهج مبتكرة للحد من الفقر الريفي 8. إدارة التسيير المؤسسي وبيئة العمل في الصندوق بما يكفل تعزيز الفعالية
الترتيب الهرمي للأنشطة	المستوى 1 – بيان المهمة المستوى 2 – الأنشطة الرئيسية المستوى 3 – الأنشطة الفرعية فئات الإنفاق

11 - انبثقت الأولويات المؤسسية من عملية تشاورية واسعة داخل الصندوق لتعيين عدد محدود من أنشطة التركيز العليا للصندوق، أي الأهداف التشغيلية التي يحتاج الصندوق إلى بلوغها ليتمكن من تحقيق أهداف إطاره الاستراتيجي. وغدت هذه الأولويات المؤسسية مبادئ ناظمة لمختلف المستويات الدنيا من الأنشطة التي يقوم بها الصندوق. وتتألف الأولويات المذكورة من نوعين هما: (أ) الأولويات المؤسسية التي تخلق 'قيمة' للمؤسسة بصورة مباشرة، وتتوجه نحو

الخارج، وتشكل نتائج المؤسسة (الأولويات من 1 إلى 7)؛ (ب) الأولويات المؤسسية التي تعزز بصورة غير مباشرة من 'قيمة' المؤسسة، وذات الجذور الداخلية عموماً، والتي تشكل طريقة لتحقيق الأهداف (الأولوية 8).

12 - وبتوافر ترتيب هرمي للأهداف فإن بالمستطاع تنظيم الطائفة الواسعة من أنشطة الصندوق، ومن المقترح أن يتم ذلك وفقاً للأولويات المؤسسية. وبعد ذلك يمكن مواصلة تنظيم أنشطة المؤسسة عند المستوى الثاني من الأنشطة وهو مستوى العمليات الفرعية، ثم عند المستوى الثالث – والأضيق – من الأنشطة. وتتداخل الكثير من أنشطة المستوى الثالث مع أنشطة المستوى الثاني أو مستوى العمليات الفرعية، والمتداخلة بدورها مع الأولويات المؤسسية. وسيتم تخطيط مخصصات الموارد في الصندوق، وتنفيذها، ورصدها، والإبلاغ عنها بالاستناد إلى الأولويات المؤسسية.

13 - ويُعرض هذا الهيكل ذو المستويات الثلاثة للأنشطة في قائمة الترتيب الهرمي لأنشطة الصندوق المدرجة في الملحق 1.

ثانيا – برنامج عمل الصندوق وميزانيته لعام 2004

ألف – سياق جهود الصندوق للحد من الفقر

14 - يحدد السياق الخارجي – أي بيئة التنمية العالمية – الفرص المتاحة لأنشطة الصندوق الموجَّهة نحو مكافحة الفقر الريفي، كما ويتحكم بمدى فعالية المؤسسية، ويبرز الإمكانيات المتاحة لبناء علاقات الشراكة. وبما أن السياق الخارجي يشكِّل المرتكز الذي تستند إليه أنشطة الصندوق المتعلقة ببرامج القروض والمنح وجهوده الرامية إلى تحويل المؤسسات والسياسات، فإن على الصندوق أن يتفهم بيئته الخارجية، وأن يسعى على نحو تفعيلي للتأثير عليها لصالح فقراء الريف بما يدعم أولويات الحد من الفقر الريفي. ويوفر الملحق 2 نظرة عامة أشمل للسياق الخارجي.

15 - وفي حين أن عدة بلدان في آسيا الشرقية والجنوبية تمكنت من النهوض بشكل كبير بمستويات نموها الاقتصادي، ومن تحقيق تقدم واسع على طريق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الآفاق المتاحة لفقراء الريف في العديد من البلدان النامية ما تزال قاتمة. ولا يعتبر النمو الاقتصادي العالمي وسيلة موثوقة بشكل كاف للحد من الفقر العالمي، كما وتخيِّم على سماوات المستقبل ظلال المخاطر المترابطة المتعلقة بالأمن والنزاعات، وجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز، وركود أسعار السلع التي تنتجها البلدان النامية. وتتسم الحالة بالخطورة على نحو خاص في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يهدد الضعف البالغ لمستويات النمو فرص الإقليم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية تهديداً شديدا. كما أن أقاليم آسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، والشرق الأدنى وشمال أفريقيا تعتمد اعتماداً حاسماً على مستويات النمو المستدامة في بلوغ غاياتها المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. على أن النمو وحده لن يكفل تحقيق الأهداف المذكورة: فلا بد من أن يترافق النمو مع التحوّل المؤسسي، ولاسيما مع تغييرات في السياسات لضمان مشاركة الفقراء في مثل هذا النمو. وما تزال هناك تحديات هائلة، غير أن التطورات المهمة في جدول أعمال السياسات على الأصعدة العالمية، والوطنية، والمحلية ستؤثر عل السياق الخارجي الذي سيعمل الصندوق في ظله خلال عام 2004.

16 - وأسفر توافق مونتيري لعام 2002 عن اتفاق عالمي على تمويل التنمية للإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويدعو الاتفاق البلدان النامية إلى إرساء إطار من السياسات التمكينية الرامية إلى تعزيز الموارد المحلية

المخصصة للحد من الفقر، كما ويطلب إلى المجتمع الدولي أن يزيد من حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، إلى جانب اتخاذ تدابير مخصوصة لترويج نظام تجاري دولي مساند للتنمية، والحض على تخفيف أعباء الديون وتوظيف الاستثمارات المباشرة. ونتيجة لذلك فقد زاد مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية عام 2002 بحيث بلغ 57 مليار دولار أمريكي بالمقارنة مع 52 مليار دولار أمريكي عام 2001. ويسهم ذلك في خلق بيئة موارد مواتية لدعم جهود الصندوق في ميدان الحد من الفقر.

17 - على أن التحدي القائم ما يزال يتمثل في توجيه هذه الموارد الإضافية إلى التنمية الريفية والزراعية التي تأثرت تأثراً بالغاً بالانخفاض السابق في المساعدة الإنمائية الرسمية على الرغم من أن 75% من أشد الناس فقراً في العالم يعيشون في المناطق الريفية، وأن المجال الريفي يساند جوانب ضخمة من النمو، وإجمالي الدخل القومي، والعمالة، والصادرات في البلدان النامية. وقد أصدرت مجموعة الثمانية وبعض البلدان الإسكندنافية، ضمن جملة جهات، وثائق سياسات مؤخراً لمساندة التنمية الريفية والزراعية كجزء أصيل ومحوري في استراتيجية شاملة للحد من الفقر؛ كما زادت بلدان أخرى، مثل كندا، بشكل كبير من مواردها المخصصة لهذا القطاع. ومع تحول بيانات السياسات هذه إلى تدابير للجهات المانحة المنفردة توفِّر المساندة الفعالة للاستراتيجيات القطرية الذاتية المنصبَّة على ظاهرة الفقر الريفي (مثل وثائق استراتيجية الحد من الفقر، والنُهج القطاعية)، فإن الصندوق سيجد فرص شراكة مهمة للحد من الفقر الريفي في السياق البرامجي المخصوص.

18 - وسيكون عام 2004 عاماً حاسماً بالنسبة لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وستصل العديد من الحالات القطرية المعتمدة إلى نقاط إنجازها في العام المذكور. وبفضل التخفيف من أعباء الديون فستُتاح مستويات ضخمة من الموارد المالية للإنفاق على جهود الحد من الفقر في ظل الاستراتيجيات القطرية الذاتية الساعية إلى ذلك، ومن المنتظر أن تُرسى نظم متكاملة لتتبع الإنفاق العام لرصد مخصصات هذه النفقات ونوعيتها. وعلى ما يبدو كذلك فإن الوقائع تثبت تلبية متطلبات أحد الأسس المنطقية التي استندت إليها مبادرة الديون المذكورة، وهو أن مقادير تخفيف الديون يجب أن تكون مضافة إلى الصيغ الأخرى للمساعدة المالية الخارجية. فبالنسبة لبلدان نقطة اتخاذ القرار السبعة والعشرين فإن الفترة 1997–2002 شهدت زيادة في التدفقات الإجمالية والصافية على حد سواء. وسيتيح ذلك فرصاً للصندوق لإرساء علاقات شراكة تقودها البلدان.

19 - ومع تحسن آفاق التجارة أمام السلع الزراعية للبلدان النامية، فإن الاستثمارات في المشروعات الاقتصادية الريفية تكتسب الربحية وتسهم في النمو الكفيل بالحد من الفقر. غير أن ذلك يتطلب استئنافاً فعالاً لجولة الدوحة الإنمائية خلال عام 2004، بعد النكسة الأخيرة لمؤتمر كانكون الوزاري.

20 - وتوفِّر الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وما لقيته من مساندة إضافية في مؤتمر طوكيو الدولي الأخير المعني بالتنمية الأفريقية فرصاً مهمة للصندوق لإرساء علاقات شراكة في أفريقيا.

21 - كما يتيح إنشاء صندوق عالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز، والملاريا، والسل إلى جانب إقامة صناديق أمانة للتصدي للأمية وشلل الأطفال، ضمن جملة أمور، فرصاً للصندوق لإقامة الشراكات (تتجاوز البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة) في ميادين بالغة الأهمية للفقر الريفي وذات صلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى العالم بأسره، ولكن خصوصاً في أفريقيا.

باء – برنامج عمل الصندوق لعام 2004 – الأولويات المؤسسية

22 - ***جدول الأعمال الاستراتيجي متوسط الأجل للصندوق.*** وفيما وراء الأنشطة الرئيسية المتمثلة في تجهيز برامج قطرية وبحثية جديدة وإدارة الحافظة الواسعة للبرامج الجارية، فإن الأولويات الاستراتيجية لبرنامج عمل الصندوق لعام 2004 تعكس الطابع الخاص لهذه السنة المالية:

(أ) تنفيذ جدول أعمال سياسات التجديد السادس لموارد الصندوق، مع

(ب) المحافظة على زخم *"الإطار الاستراتيجي للصندوق (2004–2006)"*، بالإضافة إلى

(جـ) الاهتمام المتواصل للصندوق بوثيقة *"التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل"* التي تركز على تعزيز الأثر، والحوار لتحويل المؤسسات والسياسات، والابتكار والتوسيع، وإدارة المعرفة، وبناء علاقات الشراكة.

23 - ومع استكمال التجديد السادس بنجاح عام 2003 بالمستوى المستهدف البالغ 560 مليون دولار أمريكي، فإن الصندوق يسعى إلى التنفيذ الكامل لجدول أعمال السياسات الذي جرى التفاوض بشأنه في دورات هيئة المشاورات وتم إعداده عام 2003. ويستتبع ذلك تنفيذ برنامج تغيير متوسط الأجل يدور حول ما يلي:

(أ) الإقرار بالدور المحوري لوثائق الفرص الاستراتيجية القطرية في عملية التخطيط للبرامج القطرية للصندوق، وربطها بالاستراتيجيات القطرية للحد من الفقر (وثائق استراتيجية الحد من الفقر، والنُهج القطاعية، وما إلى ذلك)، واعتماد نُهج برامجية لتوظيف الاستثمارات في مجالات الحد من الفقر الريفي؛

(ب) اعتماد إطار معدَّل لسياسات منح المساعدة التقنية؛

(جـ) تطبيق نظام لتخصيص الموارد بحسب الأداء؛

(د) العناية بأمر الحاجة إلى تعزيز انخراط الصندوق على المستوى الميداني؛

(هـ) إنشاء نظام لرصد نتائج برامج الصندوق القطرية وأثرها وإعداد التقارير عنها على نحو منتظم وشامل؛

(و) تنفيذ خطة العمل لتعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين؛

(ز) توثيق علاقات الشراكة وتوسيعها، ولاسيما مع هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بما في ذلك المزيد من التعاون الوثيق والفعال مع المرفق العالمي للبيئة، والآلية العالمية لاتفاقية مكافحة التصحر، والائتلاف الدولي المعني بالأراضي؛

(ح) متابعة نتائج استعراض سياسة الاستثمار، مع تدعيم إدارة الأصول والخصوم وتحسين سلامة الاستثمارات.

24 - وبالإضافة إلى ذلك فإن عام 2004 سيتسم بالتنفيذ الكامل لسياسة التقييم في الصندوق، والتقييم الخارجي المستقل للصندوق الذي سيساعد الصندوق على تحديد جدول أعماله الخاص بالتغيير.

25 - وعلى نحو ما أوضح القسم المتعلق بالميزانية القائمة على الأنشطة في مقدمة هذه الوثيقة فإن الصندوق يُزمع تنفيذ المجموعة الشاملة من أهداف برنامج العمل، واعتماد تمويل تجهيز البرامج، والميزانية الإدارية، ومخصصات الموارد الأخرى على أساس الأنشطة المعتمدة ذات المستوى الأعلى أي الأولويات المؤسسية الثماني (انظر الإطار 2). وسيتناول الجزء المتبقي من هذا القسم تلك الأولويات حسب الترتيب الموضَّح أدناه.

الإطار 2 – الأولويات المؤسسية

1 -	تطبيق أسلوب الإدارة المستندة إلى النتائج على البرامج القطرية المموَّلة من القروض والمنح
2 -	تطبيق أسلوب الإدارة المستندة إلى النتائج على برامج البحوث وبناء القدرات المموَّلة من المنح
3 -	ترويج السياسات الجمعية وتمكين سياسات الحد من الفقر على الأصعدة المحلية، والوطنية، والإقليمية، والعالمية
4 -	إدارة المعارف المهمة بالنسبة للحد الفعال من الفقر الريفي
5 -	تعبئة وإدارة الموارد المالية لبرامج الحد من الفقر الريفي
6 -	إرساء علاقات شراكة استراتيجية مع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية بالحد من الفقر الريفي، (مثل المؤسسات المالية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والوكالات الثنائية، وهيئات البحوث، وهيئات المجتمع المدني)
7 -	استحداث نُهج مبتكرة للحد من الفقر الريفي
8 -	إدارة التسيير المؤسسي وبيئة العمل في الصندوق بما يكفل تعزيز الفعالية

الأولوية المؤسسية 1. تطبيق أسلوب الإدارة المستندة إلى النتائج على البرامج القطرية المموَّلة من القروض والمنح (للإطلاع على مخصصات الموارد لعام 2004 انظر الجدولين 4 و11)

26 - يتمثل النشاط الأساسي للصندوق في برنامجه الإقراضي القطري: (أ) تجهيز 25 مشروعا جديدا للموافقة عليها عام 2004، إلى جانب مشروعات احتياطية (انظر الجدول 1)؛ (ب) إدارة حافظة مؤلفة من نحو 220 مشروعاً جاريا. ويتماشى البرنامج الإقراضي المقترح مع الإطار الاستراتيجي للصندوق، والاستراتيجيات الإقليمية، والأولويات الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى نحو ما توضح الأمثلة ذات الحواشي، فإن البرنامج المزمع لمنح المساعدة التقنية (الموصوف في ظل الأولية المؤسسية 2 أدناه) يساند هذه الأولويات الاستراتيجية والبرنامج الإقراضي. وتبيِّن هذه الأمثلة مدى التعاضد الاستراتيجي والمشترك بين برنامجي القروض والمنح.

27 - **تجهيز البرامج القطرية الجديدة.** أضحت أهداف الإطار الاستراتيجي، التي تشمل الأهداف الإنمائية الأساسية للألفية، قوى متحكِّمة متأصلة في الأولويات الاستراتيجية، والاستراتيجيات الإقليمية، وكذلك في جدول أعمال تجهيز السياسات في الصندوق (انظر الأولوية المؤسسية 3 أدناه). وستقوم دائرة إدارة البرامج باستعراض استراتيجيتها التشغيلية ذات الأجل المتوسط ومتطلباتها التشغيلية خلال عام 2004، علماً بأن الأولويات الاستراتيجية المعتمدة خلال العام تتألف من الحاجة إلى:

(أ) تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم[2] وذلك من خلال ما يلي:

[2] مثلاً، برنامج منحة المساعدة التقنية لدعم تنظيم منتدى للمزارعين في جمهورية تنزانيا المتحدة.

(i) المساهمة على نحو واسع في تمكين فقراء الريف بغية إرساء أساس للتحسين المستدام في الأمن الدخلي والغذائي في ظل التحولات السياسية والاقتصادية السريعة والجذرية التي تشهدها المجتمعات الريفية في البلدان النامية؛

(ii) تمكين النساء عبر تيسير وصولهن إلى الموارد[3] ومشاركتهن في الإدارة المجتمعية؛

(iii) تمكين الأقليات الإثنية والسكان الأصليين؛ و

(iv) توسيع قدرات المجموعات الضعيفة من خلال تيسير الوصول إلى تدابير العون الذاتي، وتعبئة المدخرات المحلية، والمهارات والتقانات الجديدة؛

(ب) شحذ الطابع الجمعي (المناصر للفقراء) لسياسات التنمية الريفية والتحول المؤسسي، وخلق إطار مساند من المؤسسات والسياسات العامة للمجالات الاستراتيجية الحيوية المتعلقة بوصول فقراء الريف إلى الخدمات المالية الريفية، والأسواق، وموارد الأراضي والمياه، والتقانة؛

(جـ) مساعدة فقراء الريف على الاستفادة من فرص الأسواق الجديدة، وتيسير وصولهم إلى الأسواق والمرافق الأساسية الريفية؛

(د) زيادة الأصول (المهارات، المعارف، التنظيم، الموارد المادية، الخدمات) المتاحة للفقراء فردياً وجماعيا؛

(هـ) ضمان الوصول العادل إلى الموارد الطبيعية (ولاسيما الماء[4] والأراضي الرعوية[5])؛

(و) زيادة القدرة الإنتاجية الريفية، والزراعية[6]، وإنتاجية الموارد الطبيعية عبر تيسير الوصول إلى التقانة وتعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية الريفية في المناطق الحدية،[7] وذلك أساساً من خلال التقانات الزراعية المستدامة؛

(ز) زيادة الدخول الريفية عبر تيسير الوصول إلى الموارد والأسواق المالية؛[8]

(ح) تنويع مصادر دخول الفقراء؛

(ط) الحد من الضعف إزاء التهديدات البارزة لموارد الرزق الريفية.

28 - وتعتبر قضايا تعميم الاهتمام بالتمايز بين الجنسين ومكافحة جائحة فيروس نقص المناعة البشرية مرض الإيدز[9] ذات طابع عام، وسيهتم بها الصندوق اهتماماً شديداً خلال عام 2004. وستُعنى كل المشروعات الجديدة بمتطلبات خطة عمل الصندوق المتعلقة بالتمايز بين الجنسين وذلك من حيث تصميمها وتنفيذها. كما أن من المزمع النهوض بتفهم سبل تأثير قضايا التمايز بين الجنسين وجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على صياغة جهود الصندوق في مناطق التركيز الاستراتيجي. وفي بعض الأقاليم فإن الصندوق سيقوم عام 2004، باختبار نماذج تشغيلية للحد من الضعف إزاء فيروس نقص المناعة البشرية مرض الإيدز.

[3] مثلاً برنامج منحة المساعدة التقنية لترويج حقوق وصول النساء إلى الأراضي في كينيا.

[4] مثلاً، منحة المساعدة التقنية المقدمة إلى المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة والأراضي القاحلة والمتعلقة باستخدام المياه في المزارع، ومنحة المساعدة التقنية المقدمة إلى المعهد الدولي لسياسات البحوث الغذائية والمعنية بالسياسات المتصلة بشح المياه.

[5] مثلاً، منحة المساعدة التقنية المقدمة إلى المركز الدولي للزراعة الملحية لتطوير نظم للإنتاج المستدام للأعلاف.

[6] مثلاً، منحة المساعدة التقنية لتعزيز القدرة الإنتاجية من خلال البحوث الزراعية في بوركينا فاسو.

[7] تم ضمان التمويل المشترك بقيمة 1 مليون دولار أمريكي لمبادرة رائدة في فييت نام لإرساء نموذج إنمائي للمناطق الريفية في المرتفعات الوسطى.

[8] مثلاً، برنامج منحة المساعدة التقنية في أفريقيا الشرقية لمساندة مبادرات الصلات السوقية ومرفق إقليمي لتوفير المساندة في ميادين السياسات والجوانب التشغيلية للبرامج المالية الريفية.

[9] مثلاً، برنامج منحة المساعدة التقنية لنظم المعلومات الريفية المتعلقة بجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز في بوروندي ورواندا.

29 - ويبسر الاستعراض التدريجي لوثائق الفرص الاستراتيجية القطرية تركيز برامج الصندوق القطرية على تلك الأهداف الاستراتيجية المستندة إلى الإطار الاستراتيجي وإلى الأهداف الإنمائية الرئيسية للألفية؛ كما أنه يكفل دمج تلك البرامج في الاستراتيجيات التشاركية القطرية الذاتية للحد من الفقر الريفي (مثل وثائق استراتيجية الحد من الفقر) وربطها بالبرامج القطاعية المعنية.

الجدول 1 – البرنامج الإقراضي الإشاري لعام 2004

الإقليم	البلد	المشروع/البرنامج	مجالات الاستثمار
أفريقيا الغربية والوسطى: 77.5 مليون دولار أمريكي	**1. بنن**	مشروع الأنشطة المدرة للدخل – المرحلة الثانية [أ]	توليد فرص العمالة، تعزيز الدخول الريفية
	2. بوركينا فاسو	برنامج التنمية الريفية المستدامة في المنطقة الشمالية والوسطى	تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وإدارة الأراضي الجافة، والنهوض بالقدرة الإنتاجية الزراعية
	3. الكونغو	مشروع التنمية الريفية في أقسام بلاتو وكوفيت الوسطى والغربية	الإعمار في مرحلة ما بعد النزاعات عبر بناء قدرات المؤسسات القاعدية
	4. الكونغو الديمقراطية	برنامج إنعاش التنمية الريفية في محافظة إكواتور	الإعمار في مرحلة ما بعد النزاعات عبر بناء قدرات المؤسسات القاعدية
	5. غامبيا	مشروع الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه	تحسين إدارة الموارد الطبيعية، والنهوض بالقدرة الإنتاجية الزراعية، وتعزيز الدخول الريفية
	6. مالي	برنامج تنمية المناطق الريفية الشمالية	تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وإدارة الأراضي الجافة، والنهوض بالقدرة الإنتاجية الزراعية
	مشروع احتياطي:	جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، غينيا بيساو، نيجيريا والسنغال	
أفريقيا الشرقية والجنوبية: 76 مليون دولار أمريكي	**7. بوروندي**	برنامج الإعمار بعد انتهاء الصراعات	الإعمار الاجتماعي والاقتصادي في مرحلة ما بعد النزاعات
	8. أثيوبيا	تسويق الحبوب [أ]	الوصول إلى الأسواق
	9. جمهورية تنزانيا المتحدة	برنامج خدمات الإرشاد، والمعلومات، والتقانة الزراعية	الوصول إلى التقانة في إطار برنامجي قطاعي
	10. أوغندا	التنويع الاقتصادي الريفي [أ]	الوصول إلى الأسواق في إطار برنامجي قطاعي
	11. زامبيا	التمويل الريفي	الوصول إلى التمويل
	مشروع احتياطي:	أنغولا، كينيا، ليسوتو، ناميبيا	
آسيا والمحيط الهادي: [ب] 129 مليون دولار أمريكي	**12. الصين** [ب]	برنامج الحد من الفقر في جنوب غانسو	تعزيز منظمات الفقراء، تنفيذ خطة عمل الصندوق المتعلقة بالتمايز بين الجنسين
	13. أندونيسيا	مشروع الحد من الفقر في مقاطعة سولاويزي الوسطى لصالح المجتمعات المهمَّشة في المناطق المرتفعة والساحلية	تعزيز منظمات الفقراء، تنفيذ خطة عمل الصندوق المتعلقة بالتمايز بين الجنسين
	14. لاوس	مشروع تعزيز السبل المعيشية الريفية في أتابو وسايابوري	تعزيز منظمات الفقراء، تنفيذ خطة عمل الصندوق المتعلقة بالتمايز بين الجنسين
	15. نيبال	برنامج التأجير في قطاعي الغابات والثروة الحيوانية	تعزيز منظمات الفقراء، تنفيذ خطة عمل الصندوق المتعلقة بالتمايز بين الجنسين
	16. سري لانكا	برنامج دعم موارد الرزق وعلاقات الشراكة	تعزيز منظمات الفقراء، تنفيذ خطة عمل الصندوق المتعلقة بالتمايز بين الجنسين
	17. فييت نام	البرنامج اللامركزي للحد من الفقر	تعزيز منظمات الفقراء، تنفيذ خطة عمل الصندوق المتعلقة بالتمايز بين الجنسين
	مشروع احتياطي:	بنغلاديش، بوتان، إيران، الفلبين	
أمريكا اللاتينية والكاريبي 70.8 مليون دولار أمريكي	**18. الأرجنتين**	السكان الأصليون في منطقة باتاغونيا [أ]	الحد من الفقر الريفي
	19. البرازيل	مشروع تنمية المشروعات الصغيرة في الشمال الشرقي	الحد من الفقر الريفي
	20. كولومبيا	مشروع دعم المبادرات الاستراتيجية للتنمية الريفية	التخفيف من حدة النزاعات
	21. الجمهورية الدومينيكية	المجموعات السكانية الضعيفة [أ]	تمكين العمال الريفيين الضعفاء

الإقليم	البلد	المشروع/البرنامج	مجالات الاستثمار
	مشروع احتياطي:	الإكوادور	
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا:[ج] 63 مليون دولار	**22. الجزائر**	التنمية الريفية في المناطق الجبلية [أ]	الوصول إلى الموارد الطبيعية والتكنولوجيات الإنتاجية النهوض بإدارة مستجمعات المياه والوصول إلى مياه الري
	23. أذربيجان	مشروع التنمية في الشمال الشرقي	الإدارة التشاركية لمياه الري (الإصلاح والتنمية المؤسسية)، التمويل الريفي، تنمية الزراعة والأسواق
	24. السودان	كردفان الكبرى	الوصول إلى الموارد الطبيعية والتكنولوجيات الإنتاجية تحسين إدارة الثروة الحيوانية والأراضي الرعوية
	25. اليمن	مشروع تنمية المجتمع المحلي في الضالع	الوصول إلى الموارد الطبيعية والتكنولوجيات الإنتاجية إدارة الموارد الطبيعية (الأراضي الرعوية أساسا)
المجموع: 25 مشروعا 416.3 مليون دولار أمريكي	*مشروع احتياطي:*	أرمينيا، الأردن، تونس	

(أ) لم يدخل بعد ذخيرة المشروعات الرسمية.

(ب) وبالإضافة إلى ذلك فإن برنامج القطاع المالي الريفي (الصيني)، الذي كان جزءاً من البرنامج الإقراضي في ديسمبر/كانون الأول عام 2003، سيُدرس الآن عام 2004. وسيوفر برنامج القطاع المالي الريفي هذا الدعم لجهود إصلاح التمويل الصُغري الريفي. وقد أُنجزت أنشطة تجهيز البرنامج دون أي تبعات تكاليفية على اعتمادات تجهيز البرامج لعام 2004. كما أن من المزمع تقديم منحة دون إقليمية بقيمة 3.5 مليون دولار (على مدى ثلاث سنوات) لجزر المحيط الهادي.

(جـ) تنظر الشعبة في برنامج للحد من الفقر الريفي في مرحلة ما بعد النزاعات في العراق (على أن يتوافر له التمويل المشترك في صيغة منح بالتعاون مع الجهات المانحة الأخرى).

30 - ويوفر الملحق 3 تفاصيل عن برنامج العمل لعام 2004 لكل شعبة إقليمية. أما الجدول 1 فيقدم قائمة مؤقتة بالبرامج القطرية الجديدة المزمعة بحسب الأقاليم. ومن الواجب التأكيد على أن هذا البرنامج الإقراضي المؤقت مرهون بمدى توافر الموارد. وتوضح المناقشة الواردة أدناه بشأن الأولوية المؤسسية 3 الآثار اللاحقة بوضع السياسات والحوار بشأنها على المستوى القطري.

31 - ويبين الجدول 2 التخصيص المزمع للموارد مقابل أهداف الإطار الاستراتيجي (SO1: تعزيز قدرات الفقراء ومنظماتهم؛ SO2a: تحسين الوصول المتكافئ إلى الموارد الطبيعية الإنتاجية؛ SO2b: تحسين الوصول إلى التكنولوجيات؛ SO3a: تيسير الوصول إلى الخدمات المالية؛ SO3b: تحسين الوصول إلى الأسواق). ويعرض الجدول مواءمة استراتيجية متوازنة للبرنامج الإقراضي المزمع، مع التركيز على الهدف الاستراتيجي الأول.

الجدول 2. المواءمة الاستراتيجية للبرنامج الإقراضي المزمع لعام 2004

(بالاستناد إلى المشروعات المزمعة الراهنة)

الشعب الإقليمية في الصندوق	مخصصات كل هدف من أهداف الإطار الاستراتيجي (بملايين الدولارات الأمريكية)					
	SO1	SO2a	SO2b	SO3a	SO3b	المجموع
أفريقيا الغربية والوسطى	23.2	13.8	21.9	12.6	6.0	*77.5*
أفريقيا الشرقية والجنوبية	16.0	0.0	17.0	10.0	33.0	*76.0*
آسيا والمحيط الهادي	44.6	36.6	17.4	15.4	15.0	*129.0*
أمريكا اللاتينية والكاريبي	49.8	7.5	6.5	1.5	5.5	*70.8*
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	12.2	15.0	5.1	17.9	12.8	*63.0*
المجموع	**145.8**	**72.9**	**67.9**	**57.4**	**72.3**	***416.3***
	مخصصات كل هدف من أهداف الإطار الاستراتيجي (%)					
	SO1	SO2a	SO2b	SO3a	SO3b	المجموع
أفريقيا الغربية والوسطى	30.0	17.7	28.3	16.3	7.7	*18.6*
أفريقيا الشرقية والجنوبية	21.1	0.0	22.4	13.1	43.4	*18.3*
آسيا والمحيط الهادي	34.6	28.4	13.5	11.9	11.6	*31.0*
أمريكا اللاتينية والكاريبي	70.3	10.6	9.2	2.1	7.8	*17.0*
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	19.4	23.8	8.0	28.5	20.3	*15.1*
المجموع	**35.0**	**17.5**	**16.3**	**13.8**	**17.4**	***100.0***

32 - ويتفق هيكل البرنامج الإقراضي لعام 2004 مع حصص الإقراض الإقليمية المعتمدة عام 1999، على أن المجلس التنفيذي سيتلقى خلال دورته في ديسمبر/كانون الأول تقريراً مرحلياً عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الذي سيبدأ بتحديد برامج الإقراض القطرية اعتباراً من عام 2005. وخلال عام 2004 ستُنفق الكثير من الجهود في إنجاز عمليات التقدير القطرية التي ستستند إليها الأنشطة المتعلقة بنظام التخصيص المذكور.

33 - **إدارة حافظة المشروعات الجارية.** تتطلب إدارة حافظة ضخمة من المشروعات الجارية تدابير محكمة التخطيط، والتلاحم، والتنسيق. وستتعزز هذه التدابير عبر برنامج منح المساعدة التقنية. وبالنسبة لدائرة إدارة البرامج فإن المجالات الرئيسية للجهود الموجَّهة نحو تحقيق النتائج في سياق تنفيذ المشروعات هي التالية:

(أ) توسيع مشاركة مدراء الحوافظ القطرية في بعثات الإشراف، ولاسيما تلك البعثات التي يتم فيها تطوير برامج العمل والميزانيات السنوية، مما يضمن حضور الصندوق عند اتخاذ قرارات التنفيذ الهامة؛

(ب) تعزيز قدرة إدارة البرامج التي تعتبر أساسية في استدامة المشروعات، وذلك عبر بناء القدرات الإدارية للموظفين المعنيين بالبرامج (في المجالات العامة وفي القطاعات الفرعية المخصوصة) وتيسير تبادل الخبرات بين البرامج والجهات المعنية المصاحبة؛

(جـ) تعزيز الحضور الميداني للصندوق (عبر 15 مبادرة رائدة، انظر الوثيقة EB 2003/80/R.4) بحيث يتمكن من تحسين استجابته وصياغته للآراء المحلية المنبثقة بشأن الحاجة إلى التغيير ووجهته، وتعزيز حضوره الميداني بالاعتماد على الكفاءات المحلية من الأشخاص والمؤسسات؛

(د) تطوير القدرات الوطنية[10] والإقليمية[11] لبناء طاقات الإدارة والتشغيل على مستوى المشروعات وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي، واستكمال أنشطة دعم تنفيذ البرامج التي يبذلها الصندوق ومؤسساته المتعاونة في المجالات الاستراتيجية الأساسية (مثل التمويل الريفي وروابط الأسواق)؛

(هـ) تعزيز أبعاد تطوير المؤسسات والسياسات في المشروعات (مثل الاستثمار في القدرات المحلية ونظم التمثيل)، مع التوسع في جهود تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين وتدعيم مشاركة النساء وتمثيلهن؛[12]

(و) تحسين الإدارة بالنتائج[13] وقدرات الرصد[14] عبر استخدام الطرق التشاركية لرصد الأثر، ومواءمة وتنفيذ الخطوط التوجيهية للرصد والتقييم؛ والنهوض بتخطيط الأثر وتقديره في المشروعات الجارية من خلال توسيع نطاق نشاطين نُفِّذا بصورة تجريبية عام 2002 (رصد التغذية والتقدير المؤسسي) ونشر المعارف عبر الشبكات الإلكترونية لمشروعات مكافحة الفقر؛[15]

(ز) تحسين عمليات التعلم على المستوى الوطني (وفي الصندوق) عبر المزيد من الأنشطة المنتظمة لرصد الأثر وتحليله، واستعراض الحافظة، والتقييم المواضيعي.

34 - ودعماً لهذه الجهود فإن المجلس التنفيذي سينظر خلال دورة ديسمبر/كانون الأول عام 2003 في اعتماد إطار لنظام الإدارة المستندة إلى النتائج لبرنامج الصندوق القطري المدعوم بالقروض (الوثيقة EB 2003/80/R.6).

الأولوية المؤسسية 2. تطبيق أسلوب الإدارة المستندة إلى النتائج على برامج البحوث وبناء القدرات المموَّلة من المنح (للإطلاع على مخصصات الموارد لعام 2004 انظر الجدولين 4 و11)

35 - سيقوم الصندوق عام 2004 بإدارة حافظته المهمة من البرامج الجارية المموَّلة من المنح، بالإضافة إلى تجهيز عدد جديد منها، وذلك بالتشارك مع المنظمات المتلقية والجهات المعنية الأخرى. وفي هذا السياق فإن شعبة المشورة التقنية ستواصل ترويج علاقات الشراكة الاستراتيجية مع الجهات المانحة الأخرى، والمراكز الدولية للبحوث الزراعية، ونظم البحوث الزراعية الوطنية، بما في ذلك المنتدى العالمي لشركاء البحوث الزراعية. ونتيجة زيادة حجم التمويل بالمنح (استجابة لما خلُصت إليه هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق)، وبالنظر إلى أن المنح صغيرة الحجم في العادة، فإن من المنتظر أن يزيد عدد مثل هذه العمليات المموَّلة بالمنح زيادة كبيرة، رغم الحفاظ على مبدأ النمو الحقيقي الصفري في اعتماد تمويل تجهيز البرامج والميزانية الإدارية. وفي عام 2004 سيُعاد النظر في

[10] مثلاً، منحة المساعدة التقنية لتعزيز قدرات الإدارة في مشروعات الصندوق في أفريقيا الغربية.

[11] مثلاً، فإن منحة المساعدة التقنية المقدمة إلى برنامج تعزيز الإمكانات الإقليمية لمراقبة وتقييم مشروعات تخفيف وطأة الفقر الريفي في أمريكا اللاتينية والكاريبي (المرحلة الثالثة) ستمنح الأولوية إلى طرق قياس الأثر المتسمة بالابتكار والفعالية التكاليفية.

[12] مثلاً، برنامج تعميم الاهتمام بقضايا الجنسين وبرنامج الإدارة التشاركية لمياه الري الجاري تنفيذهما في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وفي أوربا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا.

[13] مثلاً، برنامج التدريب على الإدارة الزراعية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

[14] مثلاً، منحة المساعدة التقنية الإقليمية لتعزيز دعم الرصد والتقييم في المشروعات الجارية في أفريقيا الغربية.

[15] مثلاً، عبر الشبكة الإلكترونية وحلقات العمل الإقليمية التابعة لنظام Knownet؛ والنهوض بتقاسم المعارف والخبرات بين مختلف الجهات المعنية من خلال الربط الشبكي الإلكتروني للمشروعات الريفية في آسيا والمحيط الهادي.

تسيير وإدارة برنامج المنح لتنفيذ سياسة المنح المعدَّلة في ضوء قرار المجلس التنفيذي المتخذ في دورة ديسمبر/كانون الأول عام 2003.

36 - يُزمع الصندوق تخصيص موارد المنح على نحو يراعي الأولويات الاستراتيجية وهي: التركيز على تطوير التقانات المناصرة للفقراء؛ ومساندة بناء قدرات المؤسسات الريفية؛ وترويج السياسات المناصرة للفقراء؛ والنُهج الابتكارية الرائدة للحد من الفقر الريفي؛ وضمان الأبعاد المطلوبة لإدارة الأثر والمعرفة في هذه الجهود. ورهناً بمداولات المجلس التنفيذي بشأن سياسة المنح المعدَّلة في دورة ديسمبر/كانون الأول عام 2003 (الوثيقة EB 2003/80/R.5) فقد تم إعداد مقترحات المنح لعام 2004 وفقاً للفئات التقليدية: البحوث الزراعية (بمساندة الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وبغير هذه المساندة)؛ والبحوث الأخرى، والتدريب، وغير ذلك؛ وبرنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية. ويعتبر برنامج البحوث وأنشطة التدريب الزراعية (الذي يندرج ضمن مرفق المنح الإقليمية/العالمية وفقاً لوثيقة سياسات المنح الجديدة) من بين المصادر البارزة للمعارف المناصرة للفقراء وللأدوات، والنماذج، والدرايات الفعالة للحد من الفقر الريفي على المستوى القاعدي. ويعكس برنامج العمل، وفي إطار البرامج الإقليمية للصندوق، بعض المقترحات التي تم تحديدها حتى الآن (انظر الملحق 3).

37 - ومن المهم أيضاً أن تُرسى صلات استراتيجية متينة بين موارد المنح المحدودة هذه والاستراتيجيات القطرية للصندوق (وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية)، وكذلك مع جهود تطوير السياسات وإدارة المعارف، على نحو ما تُبرزه بشكل خاص الأقسام المعنية أعلاه وأدناه. وتحقيقاً لذلك فإن من المزمع اتخاذ عدد من الإجراءات خلال عام 2004 للعناية بأمر الحاجة إلى ما يلي:

(أ) ضمان أن يراعي تمويل الأنشطة المقترحة من خلال منح المساعدة التقنية والأموال المتممة بصورة جلية الأولويات الإقليمية والقطرية للإطار الاستراتيجي ذاتها، والتي يهتدي بها البرنامج الإقراضي، وهي:

(i) تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين، وتعميق التركيز على هذه القضايا في المشروعات الجارية والجديدة عبر مواصلة البرامج التدريبية التي انطلقت عام 2003، ومساندة تصميم المشروعات المراعية لتلك القضايا، والشروع في أنشطة رائدة ابتكارية لتوسيع النطاق (الأموال المتممة النرويجية والإيطالية)؛

(ii) التركيز على التجهيز التفعيلي ومتابعة منح المساعدة التقنية للبحوث الزراعية بغرض العناية بأمر قضايا القدرة الإنتاجية الزراعية؛

(iii) مساندة قضايا الفقر الريفي، التي تُعتبر محور جهود الصندوق الإقليمية، مثل وصول النساء إلى الأراضي وحقوقهن فيها، ومتطلبات نظم المعلومات الريفية الخاصة بجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز، والصلات السوقية، والزراعة الصونية؛

(iv) تعزيز القدرات الاقتصادية – الاجتماعية؛

(v) الاستفادة من المعارف الأصلية (المتعلقة بالقضايا التقنية وبالهياكل التنظيمية التقليدية)؛

(ب) إنشاء آليات إقليمية لدعم تنفيذ عمليات التمويل الريفي والصلات السوقية، وذلك كتكملة للمساندة التي يوفرها الصندوق والمؤسسات المتعاونة؛

(جـ) إقامة نظام تنافسي للمنح بين الشركاء الوطنيين لضمان قدر أكبر من الصرامة والاستجابة لأولويات المزارعين؛

(د) ترويج التضافر المباشر بين القروض والمنح (وذلك مثلاً عبر خطة عمل كوتونو والاستراتيجية المعدَّلة للبحوث الزراعية)؛

(هـ) الدعم المباشر للتنفيذ الفعال للمشروعات (مثلاً بمنحة مساعدة تقنية لتعزيز قدرات الإدارة في مشروعات الصندوق، ومنحة مساعدة تقنية لتعزيز دعم الرصد والتقييم للمشروعات الجارية)؛

(و) ترويج تبادل المعارف (بين البرامج المموَّلة من المنح، وكذلك بين البرامج المموَّلة من المنح والقرض) المتعلقة بالأساليب المثلى.

الأولوية المؤسسية 3. ترويج السياسات الجمعية وتمكين سياسات الحد من الفقر على الأصعدة المحلية، والوطنية، والإقليمية، والعالمية (للإطلاع على مخصصات الموارد لعام 2004 انظر الجدول 11)

38 - يسعى الصندوق لتحقيق الأثر لا من حيث الحد بصورة مستدامة وقابلة للقياس من الفقر الريفي فحسب، بل وكذلك من زاوية تغيير إطار المؤسسات والسياسات لتمكين فقراء الريف بأسرهم بحيث لا يقتصر الأمر على المستفيدين المباشرين من المشروعات. وتحقيقاً لذلك فإن الصندوق يعمل على تطوير السياسات (بما في ذلك الحوار) على مختلف الأصعدة ذات المساندة المتبادلة.

39 - **تطوير السياسات القطرية والإقليمية.** يعتبر هذا المستوى من حوار السياسات، بحكم تعريفه، خاصاً بكل بلد وإقليم على حدة (للإطلاع على التفاصيل المخصوصة بحسب الأقاليم انظر الملحق 3)، غير أن دائرة إدارة البرامج، بالتعاون مع الوحدات الأخرى في الصندوق، تعمل على تحديد إطار للنُهج والأولويات في ميدان تطوير السياسات. ويشمل ذلك توجيه الاهتمام نحو ما يلي:

(أ) ترويج السياسات التمكينية الجمعية (المناصرة للفقراء) وتوسيع نطاق المبادرات الناجحة؛

(ب) إجراء حوار السياسات بالتشارك مع الحكومة، والمجتمع المدني، والجهات المانحة ذات المنطلقات الفكرية المماثلة[16] والجهات المعنية الأخرى؛[17] وتعزيز قدرات الموظفين في ميدان تحليل السياسات والحوار بشأنها؛ وتدعيم المشاركة المباشرة لموظفي الصندوق والمتعاونين الميدانيين معه في آليات تطوير السياسات والبرامج الوطنية وتنسيقها؛

[16] مثلاً، التحالفات العاملة مثل جماعة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية الريفية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، والمؤلفة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومعهد التعاون الزراعي للبلدان الأمريكية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والبنك الدولي، والشبكة الإقليمية للتمويل الريفي في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

[17] مثلاً، ستظل شبكة فيدأفريقيا وسيلة مهمة للربط الشبكي بين موظفي المشروعات الإقليمية والجهات المعنية الإقليمية الأخرى.

(جـــ) مساندة تنفيذ وثائق استراتيجية الحد من الفقر ورصدها واستعراضها بصور تشاركية، وذلك لتعزيز تركيزها على الفقر الريفي وعلى الإنتاج، وكذلك دعم الشبكات الإقليمية لتقاسم الخبرات المستخلصة من تلك الوثائق؛

(د) التركيز على استحداث الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة في الميادين المتعلقة بأهداف الإطار الاستراتيجي، ولاسيما في المجالات التالية:

(i) المؤسسات القاعدية،

(ii) تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين،

(iii) التسيير المناصر للفقراء، واللامركزية الحكومية، ولامركزية هيئات القطاع العام،

(iv) إصلاح نُظم حيازة الأراضي،

(v) التسليم الفعال للخدمات الريفية، والخصخصة،

(vi) التمويل الصُغري والخدمات المالية الريفية، بما في ذلك تحويلات المغتربين،[18]

(vii) إدارة مياه الري،

(viii) الوصول إلى الأسواق،

(ix) السكان الأصليون،

(x) الاستراتيجيات والمؤسسات المعنية بالمناطق المحرومة، والمهمَّشة، والجبلية، وإدارة أراضي الرعي؛

(هـــ) تعزيز قدرة مجموعات الجهات المعنية على استقطاب التأييد للسياسات؛[19] وتدعيم قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على وجه الخصوص للانخراط في حوار السياسات على أساس التنظيم والتدريب؛

(و) تعزيز القدرات الإقليمية[20] والوطنية في مجال تطوير وتقدير السياسات المناصرة للفقراء؛[21]

(ز) توسيع تعميم الدروس المستخلصة على الجهات المعنية الوطنية والدولية الأساسية.

40 - وفيما يتعلق بالبند (ج) أعلاه، فإن لأكثر من 45 بلداً من البلدان ذات الدخل المنخفض وثائق مؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر، بينما يمتلك 26 بلداً من هذه البلدان وثائق كاملة (مترافقة أحياناً مع نُهج قطاعية موجهة نحو القطاع الريفي)، وبدأت 6 بلدان بالفعل في إصدار تقارير مرحلية سنوية عن تنفيذ وثائق استراتيجية الحد من الفقر. وفي الفترة 2002–2003 قامت الأقاليم الأفريقية (وكذلك الأقاليم الأخرى على أساس قطري أكثر تحديدا) بتنفيذ استعراض استراتيجي وتخطيط للعمل لانخراط الصندوق في وثائق استراتيجية الحد من الفقر. وعلى هذا فإن الصندوق قادر الآن

[18] تسعى منحة المساعدة التقنية المكرسة لتحويلات المغتربين إلى تعزيز أثر هذه التحويلات على استراتيجيات الحد من الفقر.

[19] مثلاً، مساندة الشبكة الإقليمية لمجموعات المنتجين في أفريقيا الغربية.

[20] التعاون مع أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، عبر المساعدة التقنية، على تنفيذ خطة عمل هذه الشراكة الرامية إلى توسيع مشاركة منظمات المزارعين والمجتمع المدني في عملية الشراكة المذكورة للنهوض بمعالجة القضايا المتصلة بقطاع أصحاب الحيازات الصغيرة.

[21] سيشكل المحور الإقليمي لغرب أفريقيا وسيلة مهمة لتحليل السياسات والحوار بشأنها.

على : (أ) ممارسة المزيد من التأثير على العمليات التشاركية القطرية المخصوصة المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر وعلى نتائجها؛ (ب) استعراض وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية التي يعدُّها في هذا السياق؛ (ج) إعداد برنامجه الإقراضي القطري وجدول أعمال تطوير سياساته في هذا الإطار؛ (د) تنفيذ جدول أعماله الكامل بشأن الانخراط في وثائق استراتيجية الحد من الفقر على نحو ما هو موضح في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق. وسيتباين مدى هذا الانخراط عام 2004 تبعاً للإقليم، ووفقاً لمدى توافر الموارد. على أن من المنتظر أن يتيسر ذلك بفضل تعزيز الحضور الميداني، والموافقة على منح المساعدة التقنية القطرية، وعلاقات الشراكة مع الجهات المانحة الأخرى.

41 - **تطوير السياسات الاستراتيجية على المستوى العالمي.** وبغية توفير المساندة المباشرة لجدول أعمال تطوير السياسات الإقليمية والقطرية المتسم بوجهة تشغيلية، فإن الصندوق بحاجة أيضاً إلى ضمان حوار السياسات على مستويات تتجاوز مستوى الأقاليم والبلدان. وتحقيقاً لذلك فإن شعبة السياسات ستقود عمليات تغطي مختلف الدوائر لوضع سياسات مناصرة للفقراء على هذه المستويات. ومن أبرز الأولويات تعزيز دور الصندوق التحفيزي فيما يتعلق بالحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية ذات الصلة للألفية.

42 - وستتمحور مبادرات السياسات هذه خلال عام 2004 حول بضعة مجالات أساسية، مثل ما يلي: متابعة تركيز الجزء رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على التنمية الريفية خلال عام 2003، وتوسيع الانخراط مع مجموعة الثمانية؛ ومتابعة المشاركة في قمة الائتمانات الصغيرة + 7؛ وتدعيم علاقات الشراكة بين الصندوق، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط، ومنظمة المؤتمر الإسلامي؛ والانخراط مع لجنة المساعدة الإنمائية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تقوية التنسيق بين أولويات الصندوق والجهات المانحة، وتطوير علاقات أوثق بين السياسات والاستراتيجيات القطرية للجهات المانحة. وخلال عام 2004، فإن من المزمع أيضاً تدعيم التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي لاتخاذ مواقف مشتركة فيما يتصل بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وحق الحصول على الغذاء، ومتابعة قضايا المياه، والانخراط في العمليات الجارية الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات. وبالإضافة إلى ذلك فإن الصندوق سيوفر المساهمة والتحليل لتقارير وإنجازات أبرز وكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الحكومية الدولية، وذلك على الأقل كجزء من عملية التعلم الداخلي في الصندوق. وتشمل الأنشطة الأخرى ذات الصلة سلسلة *'أصوات بديلة'* من المحاضرات والندوات التدارسية التي تتولى أمرها شخصيات مشهورة وتتناول موضوعات مخصوصة تتعلق بالحد من الفقر الريفي.

الأولوية المؤسسية 4. إدارة المعارف المهمة بالنسبة للحد الفعال من الفقر الريفي (للإطلاع على مخصصات الموارد لعام 2004 انظر الجدول 11)

43 - بالنظر إلى أن الصندوق يضطلع بدور المموِّل للبرامج الإنمائية (المنتجات المالية المستندة إلى المعرفة) والمروِّج للسياسات المناصرة للفقراء، فإنه يعتمد اعتماداً حاسماً على فعالية عمليات إدارة المعارف فيه، وجودتها، وحسن توقيتها. وتتألف هذه العمليات من إدارة المعارف التقنية، وإدارة المعارف عبر الجماعات المواضيعية، والاتصالات.

44 - **إدارة المعارف التقنية.** يعتبر التعلم من الميدان عبر الأقاليم عنصراً حاسماً بالنسبة لجودة عمليات الصندوق وأثرها. وتوفر أولوية التعلم هذه المرتكز لحوار السياسات واستقطاب التأييد على الصعيد القطري، ولتعزيز انتقائية وفعالية أنشطة الصندوق الإنمائية. وتضطلع شعبة المشورة التقنية بدور محوري في هذه الجهود. وتتمثل الأنشطة الأساسية للشعبة في الربط الشبكي مع منظمات الموارد التقنية الأخرى، وإدارة منح المساعدة التقنية، والمشاركة في كل فرق تجهيز المشروعات، وذلك لضمان الاستفادة من التعلم في مختلف الأقاليم الجغرافية ومع الجهات الشريكة للصندوق. ويخدم هذا التعلم وظيفة ضمان الجودة التي تغطي سياق التقانات، والمؤسسات، والسياسات، والاستجابة إلى الشواغل المتعلقة بالمساواة الجنسية والاجتماعية. كما توفِّر الشعبة خدمات المعارف التقنية في التنمية الريفية، عبر وسائل مثل النظام الشبكي لإدارة المعلومات المرتبط بشبكة واسعة من الشركاء. وفي عام 2004 فسيُدمج بُعد التعلم في أنشطة الشعبة بصورة فعالة مع وظيفة ضمان الجودة. ويشمل ذلك الجمع بين النهج المواضيعي للتعلم وإدارة المعارف وبين نهج فرق تجهيز المشروعات المستخدم في الإدارة البرامجية للأثر.

45 - وبالإضافة إلى ذلك فإن حوار السياسات يجب أن يستند إلى عملية لتطوير السياسات يتم فيها تقطير الخبرات والدروس المستقاة، والتثبت منها، وتنظيمها على نحو شفاف وميسور المنال لحوار السياسات على مختلف الأصعدة. وتزمع شعبة السياسات وشعبة المشورة التقنية الاضطلاع بدور مركزي في تنسيق جهود تصنيف، ومعالجة، ونشر المعلومات المركزة في صيغة وثائق سياسات، وخطوط توجيهية تعليمية عملية، وأدوات اتخاذ القرارات، ومعايير الجودة، ومذكرات الإرشاد، وخلاصات السياسات لعمليات الصندوق وشركائه على حد سواء. كما أنهما قد تقومان بدور مهم في تعبئة المعارف لمساندة جهود الصندوق في مجال تطوير السياسات التشغيلية. ويشكل هذا العمل مساهمة الشعبتين المذكورتين في أنشطة الصندوق المتصلة بحوار السياسات واستقطاب التأييد على النطاق الواسع: تعزيز الروابط بين العمليات، والسياسات والاتصالات، وتوسيع الدور التحفيزي بحيث يتجاوز المستوى القطري.

46 - **إدارة المعارف عبر الجماعات المواضيعية.** بغية تقاسم التعلم عبر الشعب الإقليمية وضمن الصندوق على أساس واسع، وتشاركي، ولامركزي، فقد أنشأ الصندوق أربع جماعات مواضيعية (الخدمات المالية الريفية، التمايز بين الجنسين، الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية، التحول المؤسسي). وتتألف كل جماعة من نحو 10 من الموظفين التشغيليين من مختلف الوحدات/الدوائر. وتعتمد هذه الجماعات على توافر مقادير محدودة ومستخلصة أساساً من الأموال المتممة، إلى جانب وقت موظفيها المحدود؛[22] وتحدد الجماعات برامج عملها وتُصدر طائفة واسعة من المنتجات المعرفية؛ وتعمل الجماعات على أساس أفقي وشبه رسمي. وتضطلع الجماعات المذكورة بدور ذي أهمية محتملة في ضمان تحليل الخبرات والدروس المستقاة من الميدان، واقتناصها في شكل أساليب جيدة، وسياسات تشغيلية، ووثائق استراتيجيات، وبيانات مواقف، ونشرها، ووضعها قيد التشغيل ضمن الصندوق. وفي عام 2004 سيتم إجراء استعراض داخلي سريع لفعالية أنشطة هذه الجماعات بغية الاستفادة من نقاط قوتها، ومعالجة أوجه قصورها المحددة.

47 - **الاتصالات الداخلية والخارجية.** تتسم الاتصالات الداخلية والخارجية بأهمية حاسمة بالنسبة لفعالية مشروعات الصندوق، وبرامجه، وعملياته، وكذلك اقتسام المعارف، وتطوير السياسات، واستقطاب التأييد، وأداء دوره التحفيزي. وفي عام 2004 سيُنجز الصندوق ويُطلق استراتيجية جديدة للاتصالات على مستوى المؤسسة.

[22] يبلغ المتوسط السنوي لهذا الوقت يوماً واحداً في الشهر، باستثناء ما يتعلق بقادة الفرق النشطين.

الأولوية المؤسسية 5. تعبئة وإدارة الموارد المالية لبرامج الحد من الفقر الريفي (للإطلاع على مخصصات الموارد لعام 2004 انظر الجدول 11)

48 - **تعبئة الموارد.** سيشهد عام 2004 بذل كل جهود المتابعة الضرورية لضمان نفاذ مفعول التجديد السادس. وقد نُقلت مسؤولية متابعة الدول الأعضاء بشأن قضايا المساهمات من دائرة المالية والإدارة إلى دائرة العلاقات الخارجية. وسيكفل تنظيم العمل هذا بقاء الصندوق في مسار منسَّق من زاوية نفاذ التجديد السادس ومن حيث الأعمال التحضيرية بشأن استراتيجية التجديد السابع على حد سواء. وسيتم تنظيم هذه العملية كجهد على مستوى المؤسسة تقوده دائرة العلاقات الخارجية.

49 - وستُلتمس مساهمات إضافية لمشاركة الصندوق في المبادرة المعززة لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتسعى استراتيجية تعبئة الموارد ذات الشعب الثلاث في الصندوق إلى الحصول على: مساهمات مباشرة من الجهات المانحة إلى الصندوق؛ ومساهمات الجهات المانحة المخصصة للصندوق والمرسلة عبر صندوق أموال أمانة مبادرة الديون الذي يديره البنك الدولي، على أساس مشابه لما هو مطبق على المصارف الإنمائية الأخرى متعددة الأطراف المشاركة في مبادرة الديون. وتوفر الوثيقة Repl.VI/3/INF.3 معلومات أساسية مفصلة عن قضايا إدارة الموارد المرتبطة بالمبادرة المذكورة التي تواجه الصندوق.

50 - ويتعلق الهدف الرئيسي للصندوق في ميدان تعبئة الموارد بزيادة التمويل الأساسي للصندوق. غير أن الصندوق سيسعى أيضاً إلى تعبئة أموال متممة مع التركيز على عدد من الميادين المواضيعية، مثل جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز، والشراكة مع المرفق العالمي للبيئة، والشراكات الثنائية في أمريكا اللاتينية مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية أو جهات أخرى، وشراكتين رائدتين للقطاعين العام والخاص (للإطلاع على مزيد من التفاصيل انظر الفقرة 93 أدناه).

51 - **الإدارة المالية.** حدد مكتب المراقب المالية ومكتب الخزانة الأولويات التالية في ميدان إدارة الموارد: تنفيذ برنامج التغيير الاستراتيجي، وتنفيذ إطار إدارة الأصول والخصوم، وإنشاء وحدة للتخطيط الاستراتيجي والميزانية.

52 - وضمن إطار برنامج التغيير الاستراتيجي فإن الهدف الأساسي لدائرة المالية والإدارة هو التطوير والتنفيذ الكاملين لنظام متكامل للمعلومات يتيح للصندوق جمع البيانات، وإجراء التحليلات، ورفع التقارير بطريقة متسقة وحسنة التوقيت بما يتماشى مع نهج الميزانية القائمة على الأنشطة. وسيعود تطبيق هذا النظام المتكامل بالفائدة على عملية اتخاذ القرارات على المستوى التنفيذي وذلك بتزويد الإدارة بالمعلومات الصحيحة، بطريقة كفيلة بالنهوض باتخاذ القرارات الاستراتيجية. ولذلك فإن النتائج المنشودة من برنامج التغيير الاستراتيجي تتمثل في تعزيز الوظائف المالية والنهوض بأداء المؤسسة. وستكون المسؤولية المؤسسية، والمساءلة، والحصافة من بين العناصر الأساسية لاستخدام الموارد وإدارة المخاطر بكفاءة.

53 - وسيؤدي اعتماد نهج الميزانية القائمة على الأنشطة إلى تمكين الصندوق من أن يغدو أكثر تركيزاً وذلك بخلق وصون المنافع للجهات المعنية. وبفضل استخدام مثل هذا النهج أيضاً فإن وحدة التخطيط الاستراتيجي والميزانية المقترحة حديثاً ستوفِّر المرتكز اللازم لتنفيذ نهج الإدارة المستندة إلى النتائج وستتيح للصندوق إدارة موارده على أساس

النتائج عبر تقييم وحساب الاستراتيجيات باستخدام طرق التوقع والأساليب المثلى لتخطيط التصورات المستندة إلى البيانات الفعلية ولربط أهداف المؤسسة بقياسات الأداء.

54 - ويعمل مكتبا الخزانة والمراقب المالي على تنفيذ إطار لإدارة الأصول والخصوم وذلك لتحديد وتتبع التغييرات في العمليات وفي البيئة السوقية والرد عليها باعتماد استراتيجيات جديدة، وتعزيز تدابير الإبلاغ عن المخاطر، وإجراء عمليات استعراض منتظمة لحافظة الاستثمارات. وبتنفيذ هذا الإطار فإن الصندوق سيكون قادراً على التقليل من المخاطر المالية بغية تحقيق أهدافه النهائية.

الأولوية المؤسسية 6. إرساء علاقات شراكة استراتيجية مع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية بالحد من الفقر الريفي، (مثل المؤسسات المالية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والوكالات الثنائية، وهيئات البحوث، وهيئات المجتمع المدني) (للإطلاع على مخصصات الموارد لعام 2004 انظر الجدول 11)

55 - وبالإضافة إلى علاقات الشراكة المشار إليها آنفاً مع المنظمات المجتمعية، والمنظمات الإنمائية الأخرى، والجهات المانحة في سياق برامج قروض الصندوق (التمويل المشترك) ومنحه،[23] وفي سياق عمليات تطوير السياسات متعددة المستويات، فإن الصندوق يسعى إلى إرساء طائفة واسعة من علاقات الشراكة الاستراتيجية. وكما أُبرز قبلاً، فإن وثائق استراتيجية الحد من الفقر، وكذلك أُطر التنمية الشاملة وأُطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الأقل عدداً، توفر البيئة اللازمة لبناء علاقات الشراكة بين الجهات المانحة والحكومات وكذلك في صفوف الجهات المانحة في عدد متزايد من البلدان. ويمتلك أكثر من 70 بلداً أدوات مرتبطة بوثائق استراتيجية الحد من الفقر، ومعززة في بعض الأحيان بنُهج قطاعية موجهة نحو القطاع الريفي بما يشحذ تركيز الاستراتيجيات القطرية على القطاعات الإنتاجية. ويتيح ذلك فرصة وافرة للصندوق ليوطد من علاقات الشراكة مع طيف واسع من الجهات الفاعلة الإنمائية، بما في ذلك (وإلى جانب هيئات المجتمع المدني) المؤسسات الإنمائية الأخرى الثنائية منها ومتعددة الأطراف؛ وفي هذا الصدد فإن الصندوق يُزمع القيام بأنشطة مخصوصة خلال عام 2005، وذلك مثلاً في أفريقيا الشرقية (انظر الملحق 3). كما أن ذلك يسمح للصندوق بأن يضطلع بدوره في جهود الاتساق والتنسيق بين الجهات المانحة، على نحو ما دعا إليه اجتماع روما في صيف عام 2002. وأخيراً فإن عملية المشاورات القطرية المتصلة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء تزوِّد الصندوق بأداة إضافية لبناء علاقات الشراكة الاستراتيجية المتصلة بالسياسات.

56 - وخلال عام 2004 سيعدُّ الصندوق استراتيجية لإقامة علاقات شراكة مع القطاع الخاص وسيعرضها على المجلس التنفيذي للنظر فيها. وثمة جهود أخرى في مجال علاقات الشراكة ذات الأولوية هذه وهي توسيع وتعزيز ائتلاف المنظمات غير الحكومية لاستقطاب التأييد لفقراء الريف. ويشمل ذلك تيسير تحول جماعة عمل المنظمات غير الحكومية المعنية بالصندوق وبالفقر الريفي (والمؤلفة من منظمات غير حكومية متمركزة في الولايات المتحدة) إلى لجنة الولايات المتحدة المعنية بالصندوق، وتعزيز ائتلاف جسر مونتيري الذي يتبدى أكثر فأكثر كائتلاف متين لاستقطاب التأييد للتنمية الريفية المستدامة، علماً بأنه يضم مؤسسات حكومية، ومنظمات حكومية دولية، بما فيها الصندوق، وهيئات للمجتمع المدني.

[23] ستركز منحة المساعدة التقنية للوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية (المرحلة السادسة) في أمريكا اللاتينية والكاريبي على التعاون بين الجهات المانحة والمؤسسات المحلية العاملة في أمريكا الوسطى.

57 - كما أن مكتب الاتصال في أمريكا الشمالية سيواصل تتبع الأولويات الناشئة للجهات المانحة في ضوء اجتماعات المؤسسات المالية الدولية، ومنتديات الأمم المتحدة، والأحداث الكبرى في الإقليم، ورصدها، ورفع التقارير عنها وذلك لضمان أرضية صلبة للتجديد السابع لموارد الصندوق.

الأولوية المؤسسية 7. استحداث نُهج مبتكرة للحد من الفقر الريفي (للإطلاع على مخصصات الموارد لعام 2004 انظر الجدول 11)

58 - تشمل المهام المركزية للصندوق ما يلي: تحديد واستحداث نُهج مبتكرة، وقوية الأثر، ومستدامة، وذات فعالية تكاليفية للحد من الفقر الريفي؛ والعمل كمحفِّز؛ وتدعيم خبراته الميدانية عبر حض شركائه على تكرار الابتكارات الناجحة وتوسيع نطاقها. غير أن من المتعذر التنبؤ بالنجاح على جبهة الابتكار، كما أن هذا النجاح متباين، ومحدود، ومتعلق بكل حالة على حدة، ورديء التوثيق. وسلَّط تقييم أجري مؤخراً لقدرات الصندوق الابتكارية الضوء على نقاط القوة والضعف في الصندوق في هذا المجال. ويظل الابتكار الدافع الرئيسي وراء قيام الصندوق، وستواصل المؤسسة السعي إلى تحقيق الابتكار كشاغل أساسي وعام في كل أعمالها الرئيسية (أي القروض، والمنح، والسياسات). غير أن الحاجة تدعو إلى مبادرة لدعم القدرات. ويزمع الصندوق أن يقوم عام 2004، وفي ظل شراكة تفعيلية وثيقة وذات تمويل أولي مع دائرة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، بتعبئة المزيد من الموارد لمساندة برنامج رائد للمبادرات الابتكارية (انظر الوثيقة EB 2003/80/R.6). ويجري حالياً إعداد مذكرة استهلال بهذا الصدد وسيتم توزيعها خدمة لأغراض اتخاذ القرارات وبناء علاقات الشراكة الأوسع. وستستدعي العملية التي تستغرق بين سنتين إلى ثلاث سنوات وما تتطلبه من أعمال ما يلي: استحداث استراتيجية ابتكار متماسكة؛ وصياغة اقتراحات ممتازة لبرامج رائدة ابتكارية؛ والتنفيذ المتين للبرامج الرائدة؛ والتقييم الموثوق للبرامج الرائدة؛ والتعميم المتعمد للنتائج على يد الصندوق وشركائه. وستؤدي هذه المبادرة، المدعومة باستثمار أولي من دائرة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، إلى تعزيز القدرات المؤسسية الراهنة للابتكار في الصندوق وستزيد عدد المبادرات الابتكارية بحيث يتجاوز ما هو قيد التنفيذ في الوقت الحاضر. وهكذا فإن ذلك سيمنح الصندوق في نهاية المطاف نطاقاً أوسع من السمات الابتكارية.

الأولوية المؤسسية 8. إدارة التسيير المؤسسي وبيئة العمل في الصندوق بما يكفل تعزيز الفعالية (للإطلاع على مخصصات الموارد لعام 2004 انظر الجدول 11)

59 - تندرج إدارة التسيير المؤسسي وبيئة العمل في الصندوق ضمن الأولويات المؤسسية، وهي تغطي المهام المنفَّذة على امتداد مختلف الدوائر والوحدات. وتتقاسم هذه المهام سمة مشتركة وهي أنها جميعاً وسائل لتحقيق غايات المؤسسة.

60 - والعديد من الأنشطة في هذا المجال هي خدمات تقدمها وحدات/شعب إلى أجزاء أخرى من المؤسسة. ومن ذلك مثلاً: وحدة الخدمات الإدارية وشعبة نظم معلومات الإدارة اللتان توفران خدمات تتضمن المرافق الحاسوبية والمكتبية إلى جميع الخدمات الأخرى في المؤسسة؛ ومكتب الموارد البشرية الذي يساعد الشعب/الوحدات الأخرى على التعاقد مع ذوي المواهب والاحتفاظ بهم، وإرساء مفاهيم التعلم والابتكار، وتطوير كفاءات الموظفين لتنفيذ استراتيجية الصندوق؛ ومكتب سكرتير الصندوق الذي يرتب اجتماعات الهيئتين الرئاسيتين للصندوق، ويضطلع بترجمة الوثائق ذات الصلة، وما إلى ذلك. وتلبي هذه الأنشطة طلبات يصعُب في بعض الأحيان تخطيطها وضبطها. وتتبع متطلبات

الموارد في وحدات الخدمات من احتياجات وحدات المستخدمين والهيئتين الرئاسيتين. وحينما تكون بعض هذه المتطلبات جديدة وعالية التكاليف إلى حد ما، فإن من الصعب تلبيتها في ظل اعتماد مبدأ النمو الحقيقي الصفري للميزانية في هذه المرحلة. ولذلك فإن هناك حاجة مسبقة لاستعراض الطلبات وترشيدها أكثر كي تتمكن تلك الوحدات من أن تُعنى بأمر الكم المتزايد من الوثائق وما يرتبط بها من تكاليف في إطار ميزانية صارمة.

61 - وكما أُشير في الفقرة 52 أعلاه فإن من بين الأنشطة المهمة ضمن هذه الأولوية المؤسسية المضي في تنفيذ برنامج التغيير الاستراتيجي لتيسير تدفق العمل وتبسيط الإجراءات والخطوط التوجيهية، وهو ما سيظل يؤثر على طائفة واسعة من الوحدات والشعب في مختلف أرجاء الصندوق عام 2004. ويتطلب الأمر صقل مرحلة تنفيذ الحزم البرمجية الجديدة الرامية إلى تعزيز عمليات الإدارة من حيث الفعالية والكفاءة. ويحتوي التقرير المرحلي عن برنامج تطوير أسلوب العمل (الوثيقة EB 2003/80/R.42) المزيد من المعلومات عن تنفيذ برنامج التغيير الاستراتيجي.

62 - ويندرج التقييم الخارجي المستقل في عداد المهام البارزة الأخرى على مستوى المؤسسة عام 2004 . والهدف الرئيسي من هذا التقييم هو تحديد مساهمة الصندوق في الحد من الفقر الريفي وما يحققه من أثر ونتائج في هذا المجال. وستشارك العديد من وحدات المؤسسة في اغتنام هذه الفرصة للجرد والتعلم في العام القادم.

63 - وفي ميدان إدارة بيئة العمل المادية، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة تكنولوجيا المعلومات في الصندوق فإن الأولويات خلال عام 2004 ستكون التالية: تحديث الخدمات الأمنية في الصندوق ومباني المقر؛ واستعراض أعباء العمل، ونشر الموظفين والاستفادة المثلى منهم، وتطوير الكفاءات، وتصميم عمليات تقدير الكفاءة، وتنفيذ الطريقة الجديدة لتقييم الوظائف (المعيار الرئيسي الجديد الذي اعتمده النظام المشترك للجنة الخدمة المدنية الدولية)؛ واستحداث خطة لمواصلة العمليات. وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من هذه الأولويات يمثل تكاليف غير متكررة.

64 - وتعكس الأولويات في ميدان الخدمات القانونية عام 2004 شمولية الخدمات التي يقدمها مكتب المستشار العام. وسيستمر المكتب في مساعدة دائرة إدارة البرامج في تجهيز برنامج قروض ومنح الصندوق، والتفاوض بشأنه، واعتماده، وتنفيذه. وبالإضافة إلى ذلك، فسيركز المكتب على القضايا ذات الطابع الشمولي التي تتطلب مدخلات قانونية مثل مساعدة مكتب الموارد البشرية في قضايا الموظفين، وإعداد مشروعات العقود الاستثمارية، واتفاقات الأموال المتممة، وعقود الخدمات، وعقود استئجار المباني، والتفاوض بشأنها، وتوفير المشورة القانونية لإدارة الصندوق. ومن بين المهام الإضافية التي ستُلقى على عاتق المكتب في عام 2004 تطبيق النظام القانوني الجديد بالتعاون مع مكتب المراجعة الداخلية.

65 - ويضطلع مكتب المراجعة الداخلية بوظيفة ضمان تتسم بالموضوعية والاستقلال وترمي إلى تعزيز قيمة عمليات الصندوق والنهوض بها من خلال نهج منظم ومنتظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر وضبطها. وتشمل الأولويات خلال عام 2004 أنشطة مراجعة تتعلق بالعمليات التشغيلية والجهود الميدانية، والإسهام في تصميم عمليات جديدة تتعلق ببرنامج التغيير الاستراتيجي.

جيم – الموارد المتاحة

66 - أخطرت الإدارة المجلس التنفيذي في دورة سبتمبر/أيلول عام 2003 بأنها تعتزم تنفيذ برنامج عمل شامل بقيمة تبلغ نحو 449 مليون دولار أمريكي وهو ما يكافئ زيادة بنسبة 3% (أو 462.5 مليون دولار أمريكي عند استخدام الأساس التقليدي، وبإدراج المقادير المنقولة إلى اعتماد تمويل تجهيز البرامج). ويرمي هذا الاقتراح إلى الحفاظ على مستوى إقراضي مستقر بالمقارنة مع السنوات السابقة، وسيجري استعراضه في كل دورة من دورات المجلس التنفيذي خلال عام 2004 بناء على الموارد المتاحة، وكذلك الاستخدام الحصيف لسلطة الالتزام بالموارد مقدما. وتعادل قيمة المبلغ الأقصى الذي يمكن إتاحته في إطار هذه السلطة خلال فترة التجديد السادس حجم التدفقات العائدة المنتظرة على مدى ثلاث سنوات من تلك الفترة.

67 - يعرض الجدول 3 توقعات موارد المادة 4 المتاحة حتى نهاية عام 2004 ضمناً بملايين الدولارات الأمريكية وحقوق السحب الخاصة، وذلك بالاستناد إلى أحدث المعلومات المتاحة عند كتابة هذا التقرير. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن التخطيط لبرنامج العمل يتم باستخدام الدولار الأمريكي، فإن هذا البرنامج يُعتمد في المجلس التنفيذي بحقوق السحب الخاصة. وقد تم تخفيض حجم الاستخدام المنتظر لسلطة الالتزام بالموارد مقدماً في عام 2003 بعد تلقي سلف بقيمة تقرب من 50 مليون دولار أمريكي من مساهمات التجديد السادس إلى جانب دفعة بقيمة 12 مليون دولار أمريكي تقريباً لمساهمات مدرجة في وضع المخصص. وفي حال استبعاد هذه المدفوعات، فإن الخط الاتجاهي لاستخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدماً بين عامي 2003 و2004 سيكون أكثر توازناً، أي أن هذا الاستخدام يبلغ حسب التوقعات 60 مليون دولار أمريكي لعام 2003 و50 مليون دولار أمريكي لعام 2004. وكما طلب مدراء المجلس التنفيذي في دورة سبتمبر/أيلول عام 2003 فقد أُدرج جدول تلخيصي عن الموارد المتاحة المتوقعة لعام 2004 في الملحق 8 تسهيلاً للرجوع إليه. وستوفَّر معلومات مفصلة عن أحدث وضع للموارد المتاحة في وثيقة منفصلة (EB 2003/80/R.15)، وسيتم تحديث الوثيقة هذه قبيل انعقاد دورة المجلس التنفيذي.

الجدول 3: الموارد المتوقعة للالتزامات، 2002-2004

	بملايين الدولارات الأمريكية				بملايين الوحدات من حقوق السحب الخاصة			
	التقديرية 2004	التقديرية 2003	الفعلية 2002	الفعلية 2001	التقديرية 2004	التقديرية 2003	الفعلية 2002	الفعلية 2001
الموارد القابلة للالتزام في بداية العام[أ]	0.0	0.0	0.0	66.6	0	(0.0)	(0.0)	50.7
قروض ملغاة	50.0	50.0	58.7	30.0	35.9	35.9	44.9	23.4
تسوية حركة سعر الصرف		(2.3)	(12.1)	(38.8)	(7.1)	7.6	(2.6)	(30.9)
مخصصات مقابل مساهمات قائمة		12.6	8.9	10.0		9.1	6.8	7.8
المجموع الفرعي	**50.0**	**60.3**	**55.5**	**67.8**	**28.8**	**52.6**	**54.3**	**51.0**
مساهمات الأعضاء[ب،ج]	155.7	212.2	112.0	135.1	111.8	152.6	85.6	105.6
التدفقات العائدة من القروض	190.0	190.0	169.2	170.1	136.5	136.5	129.3	132.9
عائد/(خسارة) الاستثمار[د]	7 9.0	75.9	26.2	(42.9)	56.8	54.5	20.0	(33.4)
النفقات التشغيلية (بما في ذلك مكتب التقييم)	(56.1)	(51.0)	(40.2)	(39.5)	(40.3)	(36.6)	(30.7)	(30.9)
خطة التأمين الصحي بعد الخدمة		(4.3)	(7.9)	(4.3)	0.0	(3.1)	(6.0)	(3.4)
اعتماد تمويل تجهيز البرامج	(29.7)	(27.6)	(26.2)	(9.7)	(21.3)	(19.8)	(20.0)	(7.6)
برنامج التغيير الاستراتيجي[هـ]	(6.4)	(9.0)	(2.7)	(0.6)	(4.6)	(6.5)	(2.1)	(0.5)
مخصصات مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون[و]	(37.8)	(27.0)	(14.0)	(4.0)	(27.2)	(19.4)	(10.7)	(3.1)
الموارد بعد النفقات	344.7	419.5	271.9	272.0	240.5	310.8	219.7	210.5
التزامات القروض والمنح[ز]	(449.0)	(424.8)	(396.0)	(426.0)	(313.7)	(305.2)	(301.7)	(332.8)
الموارد قبل استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما	(104.3)	(5.3)	(124.1)	(154.0)	(73.2)	5.6	(82.0)	(122.3)
صافي استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما[ح]	104.3	5.3	124.1	154.0	73.2	(5..6)	82.0	122.3

[أ] تعرّف "الموارد القابلة للالتزام" على أنها الموارد مخصوماً منها التزامات القروض السابقة مع مراعاة استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما.

[ب] من الواضح أن هذه التوقعات تعتمد اعتماداً شديداً على الافتراضات المستخدمة لمدفوعات مساهمات التجديدين الخامس والسادس للموارد.

[ج] على افتراض أن المدفوعات المستحقة للتجديد الخامس للموارد ستُسدد في عام 2003.

[د] ناقصاً الرسوم المباشرة المتوقعة مقابل عائد الاستثمار (أنظر الملحق 4).

[هـ] كان يطلق على هذا المشروع قبلاً اسم "برنامج تطوير أسلوب العمل".

[و] يتعلق ذلك بعمليات التسديد المتوقعة خلال العام.

[ز] جرى تحديث التزامات القروض والمنح على أساس ما أقره المجلس التنفيذي منها في الدورة السادسة والسبعين. (تقدر قيمة برنامج العمل عام 2004بنحو 462.5 مليون دولار أمريكي، باستخدام الشكل التقليدي).

[ح] يعرض الجدول أدناه تفاصيل استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما.

استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما	بملايين الدولارات الأمريكية			بملايين وحدات حقوق سحب خاصة		
	2004	2003	2002	2004	2003	2002
رصيد الفتح	283.1	277.8	153.7	198.7	204.3	122.3
صافي الاستخدام خلال العام[أ]	104.3	5.3	124.1	73.2	-5.6	82
المبالغ المرحلة لسلطة الالتزام بالموارد مقدما	387.4	283.1	277.8	271.9	198.7	204.3

[أ] انظر التوضيح في الفقرة 67.

دال – برنامج العمل والميزانية

1. شكل العرض التقليدي

(i) برنامج العمل – القروض والمنح

68 – من المزمع أن تصل قيمة برنامج العمل المقترح لعام 2004 (برنامج القروض والمنح) إلى 323 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة[24] أي 462.5 مليون دولار أمريكي (انظر الجدول 5). وباستخدام طريقة العرض التقليدي، فإن ذلك يشمل جزء المنح المنقول إلى اعتماد تمويل تجهيز البرامج. وكما هو موضَّح في الجدول 4، فإن برنامج العمل المقترح لعام 2004 (برنامج القروض والمنح باستثناء اعتماد تمويل تجهيز البرامج) قد زاد بمقدار 12.5 مليون دولار أمريكي (أي 3% من برنامج العمل) بالمقارنة مع ما كان عليه عام 2003. وقد انعكست كل الموارد الإضافية في برنامج أعلى من المنح تمشياً مع التوصيات الواردة في وثيقة سياسات المنح (الوثيقة EB 2003/80/R.5) التي سينظر فيها المجلس التنفيذي في هذه الدورة. ويشكل برنامج المنح الأعلى المقترح زيادة من 20.3 مليون دولار أمريكي عام 2003 إلى 32.5 مليون دولار أمريكي عام 2004.

الجدول 4 – برنامج العمل المقترح لعام 2004

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	برنامج عمل 2003 بما في ذلك البنود المنقولة إلى اعتماد تمويل تجهيز البرامج	%	الميزانية الأصلية المعتمدة لعام 2003	%	الزيادة/النقص	برنامج عمل 2004 بما في ذلك البنود المنقولة إلى اعتماد تمويل تجهيز البرامج	%	برنامج العمل المقترح لعام 2004	%
برنامج العمل:	***450.0***					*462.5*			
(i) برنامج القروض	*416.3*	***%92.5***	*416.3*	*%92.5*	*0*	*416.3*	***%90.0***	*416.30*	*%90.0*
(ii) برنامج منح المساعدة التقنية	*33.7*	***%7.5***			*17.5*	*46.2*	***%10.0***		
المنح مع استبعاد اعتماد تمويل تجهيز البرامج			*20.3*	*%4.6*	*12.2*			*32.50*	*%7.2*
البنود المنقولة إلى اعتماد تمويل تجهيز البرامج			*13.4*	*%2.9*	*0.3*			*13.70*	*%2.8*
المجموع	**450.0**	**%100.0**	**450.0**	**%100. 0**	**12.5**	**462.5**	***100.0%***	**462.50**	***100.0%***

[24] البرنامج المقترح لعام 2004 على أساس سعر الصرف السائد في 31 أكتوبر/تشرين الأول عام 2003 وقدره 1.43178 وحدة من حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي.

69 - **البرنامج الإقراضي لعام 2003.** وافق المجلس التنفيذي في دورته السابعة والسبعين (ديسمبر/كانون الأول عام 2002)، على برنامج للإقراض بقيمة 316.7 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (416.3 مليون دولار أمريكي) لصالح 26–28 مشروعاً، على أساس أن هذا المستوى محدد للأغراض التخطيطية وأن المستوى الفعلي سيُعدل بما يراعي استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما. وخلال عام 2003 طرح أمام المجلس خمسة وعشرون مشروعا للموافقة عليها ببرنامج إقراضي شامل قيمته 285.85 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة أي 409.9 مليون دولار أمريكي. ويعتبر هذا النقص بالمقارنة مع المستوى الإقراضي المزمع لعام 2003 أعلى من حيث القيمة بوحدات حقوق السحب الخاصة منه بالقيمة الدولارية بالنظر إلى تعزز قيمة حقوق السحب الخاصة إزاء الدولار الأمريكي (تغير سعر صرف حقوق السحب الخاصة إزاء الدولار من 1 وحدة حقوق سحب خاصة = 1.3142 دولار أمريكي، وهو سعر الصرف الذي أُقر به البرنامج الإقراضي لعام 2003، إلى 1 وحدة حقوق سحب خاصة = 1.43178 دولار أمريكي في 31 أكتوبر/تشرين الأول عام 2003).

70 - **البرنامج الإقراضي لعام 2004.** وكما هو موضح بالجدول 5، تصل قيمة البرنامج الإقراضي المقترح لعام 2004 إلى 290.8 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (أي 416.3 مليون دولار أمريكي) لصالح 25 مشروعاً، وهو ما يعني المحافظة على مستوى عام 2003 بالقيمة الدولارية. ومن العسير، في الوقت الراهن، استيعاب عدد أكبر من المشروعات في ضوء ارتفاع مستوى برنامج المنح والمبادرات الهامة الأخرى المزمعة خلال عام 2004 على نحو ما هو موضح في أجزاء أخرى من هذه الوثيقة. وتتماشى المقادير والنسب المئوية الإقليمية المقترحة مع التخصيص المعدل المستصوب لعام 1999 الذي اقترحته اللجنة المخصصة للمخصصات الإقليمية (انظر الجدول 6). وقد تدعو الحاجة أثناء العام إلى إدخال تعديلات لمواءمة البرامج الإقراضية الفعلية مع المخصصات المستصوبة المعدلة لعام 1999، ضمن إطار برنامج إقراضي جار.

الجدول 5: برنامج العمل المعتمد لعام 2003 والمقترح لعام 2004

برنامج العمل[أ]	البرنامج الأصلي المعتمد لعام 2003 (مليون دولار أمريكي)	البرنامج الأصلي المعتمد لعام 2003 (على أساس 1.31420 دولار أمريكي للوحدة) (مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة	الزيادة/النقص (مليون دولار أمريكي)	البرنامج المقترح لعام 2004 (مليون دولار أمريكي)	البرنامج المقترح لعام 2004 (على أساس 1.43178 دولار أمريكي للوحدة)[ب] (مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة)	الزيادة/النقص في برنامج عمل عام 2004 بالمقارنة مع برنامج عمل عام 2003 (%) (مليون دولار أمريكي)
برنامج القروض	416.3	316.77	0	416.3	290.76	0
برنامج منح المساعدة التقنية	**33.7**	**25.64**	**12.5**	**46.2**	**32.27**	**37**
المنح بعد استبعاد اعتماد تمويل تجهيز البرامج	20.3	15.44	12.2	32.5	22.70	60
البنود المنقولة إلى اعتماد تمويل تجهيز البرامج	13.4	10.20	0.3	13.7	9.57	2
المجموع	**450.0**	**342.41**	**12.5**	**462.5**	**323.03**	**3**

[أ] باستبعاد البنود المنقولة إلى اعتماد تمويل تجهيز البرامج.

[ب] برنامج العمل لعام 2004 المقترح على أساس سعر صرف حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي والسائد في 31 أكتوبر/تشرين الأول عام 2003.

الجدول 6

البرنامج الإقراضي الإشاري لعام 2004

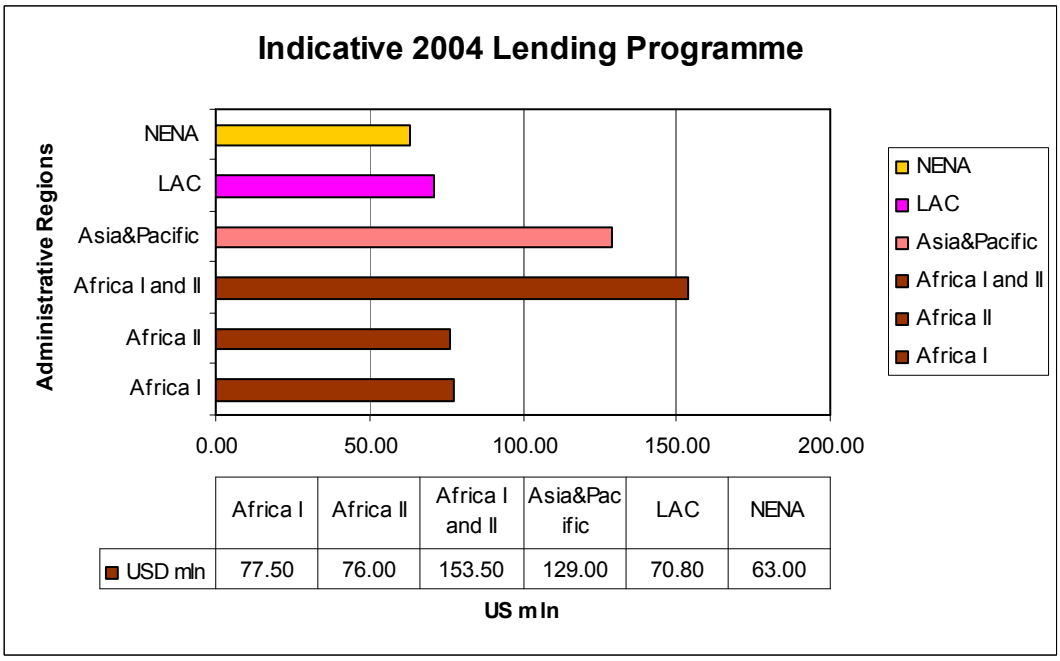

NENA = الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. LAC = أمريكا اللاتينية والكاريبي. Asia&Pacific = آسيا والمحيط الهادي. Africa I and II = أفريقيا الأولى والثانية. Africa II = أفريقيا الثانية. Africa I = أفريقيا الأولى.

71 - **برنامج المنح لعام 2004.** تمشياً مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال التجديد السادس لموارد الصندوق، فإن مجموع برنامج المنح في الصندوق لعام 2004 سيزيد من مستوى 7.5% من برنامج العمل إلى 10% بما يعادل 46.2 مليون دولار أمريكي. وتشمل نسبة الـ 10% هذه الجزء المنقول قبل بضعة سنوات من مجال المنح إلى اعتماد تمويل تجهيز البرامج. وحال فصل المستوى المقترح البالغ 46.2 مليون دولار أمريكي عن أجزاء المنح السابقة المنقولة إلى اعتماد تمويل تجهيز البرامج[25]، فإن من المنتظر أن يصل مجموع برنامج المنح المقترح إلى 32.5 مليون دولار أمريكي (بما يمثل 7.2% من مجموع برنامج العمل لعام 2004). وتجدر الإشارة إلى أن المقادير المدرجة في ظل اعتماد تمويل تجهيز البرامج كانت تعدَّل سنوياً بما يراعي الزيادات التضخمية/السعرية، في حين أن برنامج العمل (القروض والمنح) يعكس القيم الإسمية، وهو ما يفسر الفارق بين نسبتي 7.5% و7.2 في المائة. وعلى نحو ما هو مقترح في وثيقة سياسة المنح، في حال اعتمادها، فستُستخدم كل موارد المنح التجميعية المتاحة لعام 2004 في مرفق المنح القطرية المخصوصة. ومن المنتظر أن يُسفر ذلك عن عدد إضافي من المنح الصغيرة إلى المتوسطة بما يخلِّف أثراً على إدارة حافظة المنح وتنظيمها.

72 - ومن أصل مجموع برنامج المنح البالغ 32.5 مليون دولار أمريكي، فلن يخصص مبلغ 10 ملايين دولار أمريكي إلا بعد موافقة المجلس التنفيذي على سياسة المنح المعدَّلة. وكما سبقت الإشارة، وبانتظار انتهاء مداولات المجلس بشأن السياسة الجديدة التي بُحثت خلال الدورة الحالية للمجلس التنفيذي في إطار البند 5 من جدول الأعمال (الوثيقة

[25] دعم التنفيذ المبكر (اعتماد العمليات الخاصة سابقاً، والتقدير البيئي، واعتماد تجهيز المشروعات، ودعم الأداء المعجَّل للمشروعات، وأوجه الدعم الأخرى للتنفيذ).

EB 2003/80/R.5)، فقد أُدرجت مقترحات المنح في ظل الفئات التقليدية القائمة (البحوث الزراعية؛ والبحوث الأخرى، والتدريب، وغير ذلك؛ وبرنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية) بما مجموعه 225 مليون دولار أمريكي تقريبا. ومن حيث مخصصات موارد المنح، فإن من المزمع حالياً تخصيص نحو 11 مليون دولار أمريكي في إطار الفئة التقليدية "*البحوث الزراعية*" (*بمساندة الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وبغير هذه المساندة*)، و9.3 مليون دولار أمريكي في ظل فئة *البحوث الأخرى، والتدريب، وغير ذلك*، و2.17 مليون دولار أمريكي في ظل فئة *برنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية* (مع استبعاد المبلغ غير المخصص وقدره 10 ملايين دولار أمريكي). وتجدر الإشارة إلى أنه في أعقاب الموافقة على سياسة المنح فقد تم اعتماد تقسيم بنسبة 50% إلى 50% بين مرفقي المنح، وهما المرفق العالمي والإقليمي والمرفق القطري المخصوص، فيما يتعلق ببرنامج المنح اعتبارا من عام 2004.

الجدول 7 – برنامج منح المساعدة التقنية المعتمد لعام 2003 والمقترح لعام 2004

	2003			2004[أ]		
	المعتمد أصلا (مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة)	المعتمد أصلا (مليون دولار أمريكي)	كنسبة مئوية من البرنامج الشامل لمنح المساعدة التقنية	المقترح (مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة)	المقترح (مليون دولار أمريكي)	كنسبة مئوية من البرنامج الشامل لمنح المساعدة التقنية
البحوث الزراعية	6.38	8.38	%41.3	7.65	11 00	%33.8
البحوث الأخرى، والتدريب، وغير ذلك	7.17	9.42	%46.4	6.49	9.33	%28.7
برنامج التعاون الموسع	1.90	2.50	%12.3	1.51	2.17	%6.7
غير المخصص				6.96	10 00	%30.8
المجموع	**15 45**	**20 30**	**%100.0**	**22.61**	**32 50**	**%100.0**

[أ] عرض مؤقت بانتظار القرارات المتصلة بسياسة المنح المرفوعة إلى المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول 2003 (الوثيقة EB 2003/80/R.5).

(ii) اعتماد تمويل تجهيز البرامج

73 – وافق مجلس المحافظين في دورته الرابعة والعشرين على إنشاء اعتماد تمويل تجهيز البرامج[26] عام 2001، منفصل عن برنامج العمل والميزانية الإدارية للصندوق، وذلك لتمويل النفقات المطلوبة لتصميم وتنفيذ المشروعات والبرامج المموَّلة من قروض الصندوق ومنحه. وقد ظل مستوى هذا الاعتماد ثابتاً في إطار سياسة النمو الحقيقي الصفري، مع تعديله بما يراعي الزيادات التضخمية/السعرية. وبالنسبة لعام 2004، فإن من المقترح المحافظة على مستوى قدره 28 448 000 مليون دولار أمريكي، باستثناء المبلغ المطلوب للحضور الميداني على نحو ما هو محدد في الفقرة التالية. وقد تمت المحافظة على المستوى المقترح للاعتماد المذكور لعام 2004 عند المستوى الحقيقي لعام 2003 على الرغم من أن من المزمع القيام بالأنشطة التالية خلال العام المقبل: (أ) زيادة بنسبة 3% في برنامج العمل وبرنامج المنح الأضخم الناشئ عن ذلك؛ (ب) الحاجة إلى بناء ذخيرة المشروعات؛ (ج) هدف تعزيز إنجازات الأثر في سياق تنفيذ البرامج مع ضمان المتابعة المناسبة للحافظة الجارية للصندوق. وقد أمكن إعادة نشر مبلغ 299 000 دولار أمريكي من أنشطة دعم التنفيذ المبكر بالنظر إلى العدد الأقل بقليل من المشروعات المقترحة في البرنامج الإقراضي

[26] نشأ اعتماد تمويل تجهيز البرامج من اندماج اعتماد تجهيز المشروعات (منح إعداد المشروعات سابقاً) مع الموارد المخصصة في الميزانية الإدارية لدورة تجهيز المشروعات/البرامج ضمن فئة منفردة ومنفصلة.

لعام 2004 وكذلك مبلغ 000 108 دولار أمريكي من أوجه الدعم الأخرى للتنفيذ، ومبلغ 000 85 دولار أمريكي من رسوم المؤسسات المتعاونة في ضوء الانخفاض الطفيف لحافظة المشروعات المتوقعة لعام 2004 التي يتم تكبد رسوم بشأنها (214.4 من مكافِئات المشروعات الكاملة بالمقارنة مع 211.5 من هذه المكافِئات عام 2003، على نحو ما يذكر الملحق 4). وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من العدد الأقل بقليل من مكافِئات المشروعات الكاملة، أي المشروعات التي يتلقى الصندوق رسوماً بشأنها من مؤسساته المتعاونة، فإن بعض المشروعات العائدة إلى مبادرة الصندوق والتي يديرها البنك الدولي ولكنها لا تحظى بالتمويل المشترك منه ستتحمل تكاليف أعلى نتيجة العمل المنتظر. ويتزايد استخدام موارد اعتماد تمويل تجهيز البرامج أكثر فأكثر في حوار السياسات القطري ومختلف أنماط الخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء، وذلك في إطار وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية وكذلك عبر الانخراط في وثائق استراتيجية الحد من الفقر. ومن المفترض أن تتم تغطية متطلبات تجهيز المشروعات لعام 2004 في إطار النمو الحقيقي الصفري وذلك بفضل التخصيص سابق الذكر للموارد مع المقدار المرحَّل المتوقع من عام 2003 وقدره نحو 3.5 مليون دولار أمريكي، وهو ما يزيد إلى حد ما عن المقدار المرحل من عام 2002.

74 - أُخطر المجلس التنفيذي في دورة سبتمبر/أيلول عام 2003، أن الاقتراح المتعلق باعتماد تمويل تجهيز البرامج يستند إلى مبدأ النمو الحقيقي الصفري. غير أنه تم الإيضاح بجلاء أن ذلك يرتكز إلى تفهم بأن المتطلبات النابعة عن البرنامج الرائد للحضور الميداني ستكون إضافية وأنها ستعتمد على المنهجية التي اعتمدها المجلس التنفيذي. وقد جرت الموافقة على البرنامج الرائد في دورة سبتمبر/أيلول عام 2003 على أن يستغرق ثلاث سنوات وبميزانية إجمالية تغطي 15 مبادرة كحد أقصى ولا تتجاوز قيمتها 3 ملايين دولار أمريكي. ولهذا السبب، فإن المتطلب المتوقع لعام 2004 وقدره 1.2 مليون دولار أمريكي مدرج كبند منفصل إضافي في الجدول 8. وسيُنفق المبلغ المتبقي على امتداد عامي 2005 و2006. وهناك اتفاق على إطلاق ما يصل إلى 15 برنامجاً قطرياً رائداً لتعزيز الحضور الميداني للصندوق بين ديسمبر/كانون الأول عام 2003 وأبريل/نيسان عام 2004، وذلك لاختبار سلسلة من النُهج.

الجدول 8

اعتماد تمويل تجهيز البرامج، بما في ذلك رسوم المؤسسات المتعاونة

	(بآلاف الدولارات الأمريكية)			
	بآلاف الدولارات الأمريكية			
	2003	2004		
	المخصصات المعتمدة	الزيادة الحقيقية (النقص الحقيقي)	الزيادة السعرية	المخصصات المقترحة
تجهيز المشروعات/البرامج الجديدة	**12 313**	**13**	**187**	**12 513**
تصميم المشروعات البرامج:[أ]				
البرنامج الإقراضي	8 617	59	133	8 809
برنامج المنح	593	88	10	691
دعم التنفيذ المبكر[ب]	1 762	(299)	26	1 489
وضع الاستراتيجيات	1 341	165	18	1 524
حافظة المشروعات الجارية	**4 709**	**(27)**	**84**	**4 766**
الإشراف والمتابعة[ج]	2 911	116	50	3 077
أوجه الدعم الأخرى للتنفيذ	1 277	(108)	29	1 198
استعراض الحوافظ القطرية	521	(35)	5	491
سفر الموظفين	**1 734**	**91**	**24**	**1 849**
رسوم المؤسسات المتعاونة[د]	**8 807**	**(85)**	**598**	**9 320**
المجموع الفرعي	**27 563**	**(8)**	**893**	**28 448**
الحضور الميداني[هـ]				**1 210**
المجموع				**29 658**

[أ] بما في ذلك رسوم وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية، والاستهلال، والصياغة، وتقدير المشروعات، وتقدير الأثر البيئي.

[ب] اعتماد العمليات الخاصة سابقا.

[ج] بما في ذلك رسوم الإشراف المباشر، والمتابعة، والإشراف على المنح.

[د] قد تدعو الحاجة إلى تعديل أرقام رسوم المؤسسات المتعاونة وذلك رهناً بنتائج المفاوضات مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

[هـ] انظر الفقرة 74.

(iii) الميزانية الإدارية والموارد البشرية

75 - تقترح الإدارة أن تكون الميزانية الإدارية في عام 2004 عند المستوى ذاته الذي كانت عليه عام 2003. ويوفر الجدول 9 مقارنة بين عامي 2003 و2004 باستخدام الأساس التقليدي. وقد احتُسبت الميزانية الإدارية لعام 2003 أصلاً على أساس سعر صرف قدره 1.070 يورو للدولار الأمريكي بما مجموعه 000 197 45 دولار أمريكي عندما استعرضها المجلس التنفيذي في دورته السابعة والسبعين. وفي الدورة السادسة والعشرين لمجلس المحافظين، تم تفويض المجلس التنفيذي باعتماد أي مبالغ تدعو إليها الحاجة، بعد تلقي المساهمات الطوعية، للتقييم الخارجي المستقل للصندوق. وأُخطر المجلس التنفيذي بأن متطلبات التمويل المتعلقة بذلك تبلغ 000 700 1 دولار أمريكي. وعلى هذا، فإن مجموع مخصصات عام 2003 يبلغ 000 897 46 دولار أمريكي، بما في ذلك تكاليف التقييم الخارجي المستقل المدرجة

تحت بند *تكاليف غير متكررة*. وعند إعادة احتساب ذلك للأغراض التخطيطية، وباستخدام أحدث سعر وسطي للصرف وقدره 0.898 يورو للدولار الأمريكي، فإن المجموع المعاد احتسابه بما في ذلك المبلغ المذكور يصل إلى 000 161 48 دولار أمريكي. وتنص سياسة التقييم الجديدة التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والسبعين على أن يتَّبع مكتب التقييم عملية منفصلة فيما يتعلق ببرنامج عمله وميزانيته السنوية اعتباراً من عام 2004، وأن يرفع برنامج عمله وميزانيته السنوية مباشرة إلى المجلس للموافقة. ويرد برنامج العمل والميزانية السنوية في القسم "ثالثاً" من هذه الوثيقة، وضماناً للاتساق في المقارنة مع الصندوق بأسره (باستثناء مكتب التقييم) بين عامي 2003 و2004، فقد أُدخل تعديل عمودي آخر على الجدول 9 لخفض خط الأساس لعام 2003 بمقدار مخصص مكتب التقييم لعام 2003.

76 - وقد عُرضت التكاليف غير المتكررة لعام 2003 بصورة منفصلة في الجدول 10 الذي يحتوي أيضاً على تفاصيل مجموع المقدار لعام 2004 البالغ 000 676 4 دولار أمريكي. وتُقترح الميزانية الإدارية للصندوق لعام 2004، بما في ذلك هذه التكاليف غير المتكررة، عند مستوى 000 380 51 دولار أمريكي، بالمقارنة مع 000 161 48 دولار أمريكي لعام 2003، باستخدام سعر الصرف المتوقع لليورو مقابل الدولار الأمريكي.

77 - **التعديلات السعرية/التضخمية.** من المقترح أن تصل قيمة الميزانية الإدارية الشاملة للصندوق عام 2004 إلى 000 380 51 مليون دولار أمريكي، وذلك بعد تعديلها لمراعاة الزيادة التضخمية العامة البالغة 2% وكذلك الزيادات السعرية المخصوصة الأخرى على نحو ما هو مفصل أدناه. وترد أدناه البيانات المتعلقة بكل الزيادات السعرية المتوقعة لعام 2004 المدرجة في حسابات الميزانية الإدارية واعتماد تمويل تجهيز البرامج:

(أ) **زيادات المرتبات.** تستند هذه الزيادات، وفقا للعرف السائد، إلى النظام الموحد للأمم المتحدة واحتُسبت بالتعاون الوثيق مع الوكالة الرئيسية في روما، وهي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مع مراعاة أي توصيات وشيكة للجنة الخدمة المدنية الدولية. وتمثل هذه الأرقام أفضل التقديرات، وقت إعداد وثيقة الميزانية، لما سيتم تطبيقه رسميا عام 2004:

(i) زيادة بنسبة 2.5% تقريبا في المرتبات وعلاوة المقر لتغطية الزيادة السنوية/كل سنتين في علاوات المستويات والتحركات المتوقعة في الدرجات؛

(ii) زيادة بنسبة 3% في نفقات المعيشة لموظفي الخدمة العامة اعتبارا من 1 نوفمبر/تشرين الثاني عام 2003، ومخصص بنسبة 4% في العلاوة المحتملة للإلمام باللغات والمطبقة بأثر رجعي يعود إلى نوفمبر/تشرين الثاني عام 2000؛ وزيادة أخرى في نفقات المعيشة قدرها 3% يسري مفعولها في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2004؛

(iii) مخصص لزيادة بنسبة 2% في نفقات المعيشة ينتظر تطبيقها في ديسمبر/كانون الأول عام 2003 وزيادة أخرى بمقدار 2% يسري مفعولها في ديسمبر/كانون الأول عام 2004؛

(iv) زيادة بمقدار 3% في الحساب التقاعدي لموظفي الفئة الفنية في سبتمبر/أيلول عام 2004 (بلغت آخر زيادة نسبة 5.2% وسرى مفعولها في سبتمبر/أيلول عام 2003، بالمقارنة مع زيادة متوقعة بمقدار 3%، كان من المفترض أن يسري مفعولها في 1 نوفمبر/تشرين الثاني عام 2003)؛

(v) زيادة متوقعة أخرى بنسبة 15% في خطة اشتراكات التأمين الطبي وزيادة بنسبة 14.5% في تكاليف التأمين الطبي بعد الخدمة اعتباراً من يناير/كانون الثاني عام 2004؛

(vi) مخصص لزيادة بنسبة 3% في مستوى علاوة التمثيل يسري مفعولها في مارس/آذار عام 2004 وكذلك زيادة بنسبة 5% في إعانة الإيجار يسري مفعولها في يناير/كانون الثاني عام 2004؛

(vii) تمشياً مع الأسلوب المتبع في النظام الموحد للأمم المتحدة، تم تحديث مستحقات العودة إلى الوطن ونهاية الخدمة بما يتفق مع آخر جدول مرتبات الموظفين العاملين؛ وعلى غرار ما شهدته السنوات الماضية فقد احتُسبت هذه المزايا بنسبة 6.5% من صافي المرتب الأساسي لموظفي الفئة الفنية و12% لموظفي الخدمة العامة، وهذه النسبة تتفق مع الزيادات في جدول المرتبات؛

(ب) زيادة مرجحة بنسبة 1.3% تقريبا لتكاليف السفر بالطائرات و2% لبدل الإعاشة اليومي المطبق في روما و1.3% لما هو مطبق في المواقع الأخرى في العالم؛

(ج) الرسوم التي ينتظر أن تتقاضاها المؤسسات المتعاونة مقابل الإشراف وإدارة القروض المتعلقة بمشروعات الصندوق والتي تعكس المستويات التي تُبلغ عنها المؤسسات المتعاونة المخصوصة، باستثناء الحالات التي لم يتم فيها استكمال المفاوضات مع الصندوق؛ و

(د) ما لم ينص على خلاف ذلك أعلاه، فقد تم تطبيق معدل تضخم عام قدره 2% على كل النفقات المتمركزة في روما وذلك بالاستناد إلى متوسط معدل التضخم المتوقع.

78 - **الموارد البشرية.** إن من بين الغايات الأساسية للصندوق التمتع بالقدرة اللازمة على اجتذاب الموظفين ذوي المؤهلات الرفيعة والاحتفاظ بهم ضماناً للأداء الأمثل لمهمته المتمثلة في الحد من الفقر الريفي والإسهام في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتحقيقاً لذلك، فإن من الضروري استعراض توزيع أعباء العمل بغية تقدير التوازن الصحيح بين الموظفين والخبراء من جهة والمهارات والمؤهلات المناسبة في الوظائف ذات الأولوية في المؤسسة من جهة أخرى، ولاسيما لتنفيذ برنامج التغيير الاستراتيجي. ويجري الآن إعداد اختصاصات هذه الدراسة للموارد البشرية، وقد شرع مكتب الموارد البشرية بالفعل في عملية اختيار شركة مؤهلة للقيام بالدراسة المذكورة. وسيُنفَّذ ذلك بالتوازي مع استعراض للمرتبات والفوائد سيقوم به مكتب الموارد البشرية. ومن المنتظر أن يكمِّل هذان الاستعراضان بعضهما بعضاً وأن يستفيدا من أوجه التضافر.

79 - وعلى غرار ما شهدته السنوات الماضية، وبانتظار نتيجة هذه الدراسة/هذا الاستعراض للموارد البشرية، فإن الحاجة ستدعو إلى الاستعانة بخدمات الخبراء المهنيين المؤقتين وموظفي الدعم المؤقتين في إطار عقود محدودة المدة، وذلك بالإضافة إلى مستويات التوظيف المعروضة في الملحقين 5 جيم و5 دال. ومن المتوقع أن يصل عدد هؤلاء إلى 31 و33 موظفاً على التوالي، وسيتواصل إدراج تكاليف هؤلاء في الميزانية الإدارية وفي اعتماد تمويل تجهيز البرامج

فيما يتعلق بتجهيز المشروعات. ويعرض الجدول 5 دال وضع الموارد البشرية المموَّلة من رسوم الخدمة في ظل الموارد من خارج الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من المنتظر إبرام عدد من الترتيبات مع الحكومات المانحة لتزويد الصندوق بخبراء وموظفين مهنيين مزاملين يبلغ عددهم الإجمالي 28 موظفاً في عام 2004، وذلك لفترة محددة وعلى أساس المنح.

الجدول 9 – مقارنة الميزانية الإدارية لعامي 2003 و2004 باستخدام شكل العرض التقليدي بحسب الفئات والنفقات

	ميزانية عام2003	ميزانية عام2003 المعاد احتسابها	ميزانية عام2003 لمكتب التقييم	ميزانية عام2003 بعد حسم ميزانية مكتب التقييم	الزيادة/النقص بالقيمة الحقيقية	الزيادات السعرية	الميزانية المقترحة لعام 2004	
	سعر الصرف 1.070	سعر الصرف 0.898	سعر الصرف 0.898	سعر الصرف 0.898			سعر الصرف 0.898	
تكاليف الموظفين	32934	36722	(1756)	34966		1875	36841	الملحق 5-ألف
دورات الهيئتين الرئاسيتين والاجتماعات الرسمية الأخرى	1839	2111	0	2111		69	2180	الملحق 5-باء
دراسات وأنشطة أخرى تتعلق بالبرامج	1876	1981	(1903)	78		1	79	الملحق 5-هاء
نفقات مكتبية وعامة	4741	5443		5443		121	5564	الملحق 5-واو
نفقات تشغيلية أخرى، بما في ذلك تعبئة الموارد والسياسات	1895	2080	(313)	1767		41	1808	الملحق 5-زاي
بنود طوارئ للنفقات غير المنظورة	100	100		100			100	
المجموع الفرعي	**43385**	**48437**	**(3972)**	**44465**	**0**	**2107**	**46572**	
التكاليف غير المتكررة	3348	3532		3532	1144		4676	
المجموع	**46733**	**51969**	**(3972)**	**47997**	**1144**	**2107**	**51248**	
الزيادة السعرية الاستثنائية	164	164		164	(32)		132	
المجموع الكلي	**46897**	**52133**	**(3972)**	**48161**	**1112**	**2107**	**51380**	

(iv) التكاليف غير المتكررة

80 - يعرض الجدول 10 مقارنة للتكاليف غير المتكررة في عامي 2003 و2004. ومع أن الجدول يُظهر زيادة قدرها 000 144 1 دولار أمريكي بالمقارنة مع المستوى المعتمد لعام 2003، فإن مجموع الإنفاق المتوقع لعام 2003 سيبلغ فحسب 000 262 2 دولار أمريكي. وبالنسبة لبعض هذه التكاليف غير المتكررة التي لم يتم تكبدها خلال عام 2003، فإن الأنشطة المتعلقة بها قد تأجلت وستمتد الآن إلى عام 2004، وهو ما يتطلب إعادة اقتراحها عام 2004، مثل تكاليف التقييم الخارجي المستقل (انظر الفقرة 84 أدناه). وتوفِّر الفقرات التالية تفاصيل عن كل بند من البنود المقترحة لعام 2004.

الجدول 10 – التكاليف غير المتكررة (بآلاف الدولارات الأمريكية)

	2003		2004	
	الميزانية سعر الصرف 1.070	الميزانية المعاد احتسابها سعر الصرف 0.898	الزيادة/ النقص بالقيمة الحقيقية	الميزانية المقترحة سعر الصرف 0.898
مهام التجديد السادس	1 700	1 700	294	1 994
نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء	0	0	300	300
خطة استمرار العمليات	0	0	514	514
إدارة الأصول والخصوم	0	0	100	100
التقييم الخارجي المستقل	1 700	1 700	(620)	1 080
التكاليف الأخرى غير المتكررة	1 648	1 832	850	2 682
مباني الصندوق	755	900	88	988
مدير التخطيط الاستراتيجي والميزانية	0	0	169	169
الاستعراض التنظيمي، وتقييم الوظائف، والتصنيف الجديد	0	0	560	560
قضايا إنهاء الخدمة والتعيين			400	400
أنشطة التحقيقات، والدعاوى القضائية، و المراجعة الخاصة	210	226	69	295
مؤشرات الأداء ومنصة الرصد	82	82	(82)	0
لجنة مراجعة الحسابات	116	120	-	120
الذكرى الخامسة والعشرون للصندوق	485	504	(504)	0
المعارض والاجتماعات الدولية	0	0	150	150
المجموع الكلي	3 348	3 532	1 144	4 676

(أ) مهام التجديد السادس

81 - **نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.** مع الموافقة في عام 2003 على الوثيقة EB 2003/79/R.2 المعنونة (*هيكل وتشغيل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق*)، فقد اعتمد الصندوق إطاراً للسياسات المتعلقة بتخصيص موارده في ظل برنامج العمل على أساس الأداء المؤسسي للبلدان المقترضة. وكما أشار التقرير المرحلي عن تنفيذ النظام المذكور (الوثيقة EB 2003/80/R.3)، فإن إقامة هذا النظام ترتكز على ثلاث مراحل هي: التطوير،

والاختبار، والتنفيذ. وتتألف مرحلة التطوير من صياغة مؤشرات الأداء بمصطلحات تشغيلية، وعملية المشاورات القطرية، وعملية اتخاذ القرارات الداخلية، وهيكل الإدارة؛ واستحداث الإجراءات لتقدير الحافظة. ومن المنتظر أن تُستكمل هذه المرحلة بحلول شهر فبراير/شباط عام 2004، باستخدام موارد عام 2003. ومن المفترض أن تبدأ مرحلتي الاختبار والتنفيذ الفعلي في فبراير/شباط وأبريل/نيسان عام 2004 على التوالي. وتتضمن هاتان المرحلتان ما يلي: التدريب، وعملية وضع المؤشرات القياسية، وتقدير العملية والنتائج وتوفير المعلومات المرتدة إلى عملية استحداث نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وعمليات التقدير القطرية الفعلية للمرة الأولى، واستعراض عمليات التقدير، وتصنيف الأداء. وسيكفل ذلك، وبحلول موعد دورة المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول عام 2004، خضوع برنامج العمل والميزانية لعام 2005 لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وعلى هذا، فإن الأمر يقتضي ترسيخ النظام المذكور بقوة في النصف الأول من عام 2004، وهو ما يعني توظيف استثمار أولي بقيمة 000 300 دولار أمريكي لإنشاء النظام الأساسي وتنفيذ المجموعة الكاملة الأولى من عمليات تقدير الأداء القطري. وحال إقامة النظام وإنجاز التقديرات القاعدية، فإن من المنتظر إدراج التكاليف المتكررة الإضافية المتواضعة لذلك النظام ضمن اعتماد تمويل تجهيز البرامج والميزانية الإدارية.

82 - **خطة استمرار العمليات والأمن.** تصل قيمة مجموع تكاليف ذلك إلى 000 514 دولار أمريكي. وقد حذَّرت عمليات المراجعة الأخيرة، التي قارنت بين بيئة العمل في الصندوق وما هو قائم في المؤسسات الدولية الأخرى، مراراً من التعرض للمخاطر، وأكدت الحاجة الملحة إلى إعداد خطة لاستمرار العمليات لوضعها موضع التنفيذ حسب الاقتضاء. وتصل قيمة الاستثمار غير المتكرر المقترح لتقدير خطة مواصلة العمليات إلى 000 300 دولار أمريكي. ومن المنتظر أن يشكل هذا الاستثمار استجابة أولية إيجابية على توصيات المراجعة المعلقة بأمن وسلامة البيانات، والموارد، والموظفين في بيئة دولية تتزايد بلبلتها وتتطلب تدابير وقائية وافية. ولا يمكن الاستهانة بالتكاليف اللازمة لاستحداث خطة طوارئ حسنة الاختبار، على أن من الواجب مقارنتها بالخسائر المحتملة التي يمكن أن تنجم عن الأحداث المتعبة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني عام 2002، أجرت خدمات الأمن التابعة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا تقديراً أمنياً لمباني الصندوق ولإجراءات الأمن والسلامة. وخلُص التقرير إلى أن هياكل الأمن وإجراءاته في الصندوق غير مرضية في نواح عديدة وفقاً لمعايير الأمم المتحدة. وفي ضوء الوضع الأمني الدولي ذي الحساسية المتزايدة، فإن الحاجة تدعو إلى تنفيذ المزيد من التدابير الأمنية. ويدعو التقدير الأمني إلى إنشاء وظيفة مسؤول أمني والاستعاضة الجزئية عن عناصر الأمن ذات العقود الخارجية عبر إنشاء وظائف مساعدين أمنيين. كما يوصي بتحديث المعدات الأمنية والأمن المادي للمرافق والإجراءات. ورهناً بتحسن وضع الأمن الدولي، فإن هذه التكاليف مدرجة على أنها تكاليف غير متكررة.

83 - **إدارة الأصول والخصوم.** أجرى الصندوق بالفعل دراسة عن هذا الموضوع، وعُرضت النتائج على المجلس التنفيذي في ندوة تدارسية غير رسمية انعقدت في أوائل نوفمبر/تشرين الثاني عام 2003. وحظيت المقترحات المدرجة في مشروع الوثيقة (الوثيقة EB 2003/80/R.14) بمساندة واسعة. وتطلب الإدارة تقديم المزيد من الدعم بالموافقة على تكاليف غير متكررة قدرها 000 100 دولار أمريكي لتغطية المزيد من أنشطة الدراسة والتطوير، وكذلك التنفيذ الجزئي لإطار إدارة الأصول والخصوم عام 2004.

84 - **التقييم الخارجي المستقل.** فوَّض مجلس المحافظين في دورته المنعقدة في فبراير/شباط عام 2003 المجلس التنفيذي بالموافقة على أي تمويل تظل الحاجة تدعو إليه، بعد تلقي المساهمات الطوعية، لتغطية تكاليف التقييم الخارجي المستقل للصندوق، وتسجيل ذلك على أنه تكاليف استثنائية غير متكررة في الميزانية الإدارية للصندوق. ووافق المجلس التنفيذي على الميزانية التفصيلية للتقييم الخارجي المستقل التي اقترحها مكتب التقييم والبالغة 1.7 مليون دولار أمريكي في سبتمبر/أيلول عام 2003. وحتى هذا التاريخ وردت مساهمات طوعية بقيمة 000 350 دولار أمريكي من سويسرا والدانمرك. ومن المنتظر عقد التزامات بقيمة 000 270 دولار أمريكي من ميزانية التقييم الخارجي المستقل بحلول نهاية ديسمبر/كانون الأول عام 2003. وبعد اقتطاع المساهمات الطوعية الواردة، أعاد الصندوق إدراج مخصص بقيمة 000 080 1 دولار أمريكي لتنفيذ التقييم الخارجي المستقل، الذي يمتد إلى عام 2004 كتكاليف استثنائية غير متكررة في الميزانية الإدارية للصندوق. ومن الواضح أن هذا المقدار سيُخفَّض طبقاً للمبالغ الإضافية التي يُنتظر وصولها من كندا، والنرويج، والسويد، والجهات المساهمة الطوعية الأخرى.

(ب) التكاليف الأخرى غير المتكررة

85 - **مباني الصندوق.** يمثل بند التكاليف غير المتكررة البالغ 988.000 دولار أمريكي والمتعلق بمباني الصندوق النفقات (غير القابلة للتعويض من جانب الحكومة المضيفة) اللازمة لإنجاز أشغال تجديد المبنى الحالي للمقر، وتركيب المكاتب وتنظيفها، وإعادة نشر المعدات المكتبية، وتحريك الموظفين. ومن المزمع الانتهاء من أشغال التجديد بحلول نهاية ديسمبر/كانون الأول عام 2003، وعلى هذا، فإن مثل هذا المخصص مطلوب للنفقات المتوقعة عام 2004. كما أن هذا البند يتضمن نفقات إقامة نظام مؤتمت لإدارة الإمدادات الاستهلاكية، تمشياً مع توصية المراجعة الداخلية، وشراء أجهزة ماسحة لتوزيع البريد الداخلي.

86 - **مدير التخطيط الاستراتيجي والميزانية (مد 1).** ستضطلع هذه الوظيفة بدور أساسي في جهود الصندوق الرامية إلى زيادة الفعالية التكاليفية وتعزيز الاستخدام الفعال للموارد، وهو ما ينبغي أن يسفر عن تحديد ثغرات الموارد والفرص المتصلة بمخصصات الموارد الاستراتيجية. وبالنسبة لعام 2004، فإن هذه الوظيفة تُعامل على أنها استثمار غير متكرر رهناً بنتائج هذه الجهود، والمنافع طويلة الأجل لبرنامج التغيير الاستراتيجي، وكذلك نتائج دراسة مكتب الموارد البشرية. وعلى هذا، فإن من المتوقع أن ينظَّم وضع هذه الوظيفة الأساسية بحلول عام 2005.

87 - **الاستعراض التنظيمي، وتقييم الوظائف، والتصنيف الجديد.** تمشياً مع التوجهات الأساسية في ظل الأولوية المؤسسية 8، فإن من المقترح اعتماد مخصص غير متكرر بقيمة 000 560 دولار أمريكي لتغطية تكاليف تنفيذ مختلف المبادرات الاستراتيجية للموارد البشرية عام 2004. وتشمل هذه المبادرات ما يلي: (i) استعراض المرتبات والفوائد كجزء من مشاركة الصندوق في دراسة رائدة للجنة الخدمة المدنية الدولية، وهو ما يتضمن استعراض وتنفيذ منهجية تقييم الوظائف (Spectra)، واعتماد تدابير نُطُق الرتب العريضة، والمرتبات بحسب الأداء، وفئة وظائف الإدارة العليا؛ (ii) استحداث نظام للكفاءة في الصندوق وربطه باحتياجات تطوير الموظفين؛ (iii) التدريب على مستوى المؤسسة، مثل التدريب على إدارة الأداء، والتدريب على الإدارة/القيادة؛ (iv) استعراض على مستوى المؤسسة لتقدير أعباء العمل والمستويات المثلى للتوظيف. ويمكن أن يغطي المخصص أكثر من دورة ميزانية واحدة تبعاً لطول الفترة اللازمة لإنجاز هذه المبادرات.

88 - **قضايا إنهاء الخدمة والتعيين.** بغية تلبية أولويات الصندوق وطبقاً للاستراتيجية الراهنة للموارد البشرية والاستعراض التنظيمي ودراسة الموارد البشرية المزمعين، فإنه ينتظر تنفيذ تدابير لإنهاء الخدمة والتعيين خلال عام 2004. ولذلك فإن من المطلوب العودة إلى المخصص التقليدي، على غرار ما كان عليه الحال عام 2002، لتغطية التكاليف غير المتكررة للاستقرار في مقر العمل وما يتصل بذلك من قضايا التعيين النابعة من ترتيبات إنهاء الخدمة التي تنشأ أثناء العام. ومن المقترح اعتماد مخصص أعلى قدره 000 400 دولار أمريكي لهذا البند لعام 2004.

89 - **أنشطة التحقيقات، والدعاوى القضائية، والمراجعة الخاصة.** على غرار ما تم عام 2003، فقد خُصص مبلغ قدره 000 295 دولار أمريكي كبند طوارئ لتغطية مشورة خبراء الشؤون القانونية والتحقيقات المرتبطة بجهود الصندوق الرامية إلى تعزيز آليات الإشراف الداخلية. وسيُستخدم جزء من هذا المقدار في إجراء تحقيقات خاصة في ظل مسؤولية لجنة الإشراف ولتحرير موارد مكتب المراجعة الداخلية لدعم مثل هذه الأنشطة.

90 - أسفر تعزيز مهمة لجنة الإشراف في الصندوق عام 2003 عن انبثاق نهج متسق للصندوق إزاء التحقيق في مزاعم الممارسات المخالفة للقواعد، والتي يتم التعامل مع معظمها الآن عبر اللجنة المذكورة. وبصورة عامة، فإن لجنة الإشراف تقوم بتكليف مكتب المراجعة الداخلية ومكتب المستشار العام بالتحقيق في مثل هذه المزاعم. ورغم أن من المتعذر التكهن بوتيرة مثل هذه المهمات، فإن من المنتظر أن يستمر هذا النشاط في تطلب الوقت والموارد من هذين المكتبين خلال عام 2004. ويرمي المخصص المقترح غير المتكرر في ظل هذا البند في جانب منه إلى ضمان توافر الأموال لتغطية الانخراط المتزايد لموظفي المكتبين المذكورين في التحقيقات وعمليات المراجعة الخاصة. كما أن تطبيق الإطار الجديد للسياسات والشؤون القانونية يحتاج إلى مزيد من وقت الموظفين والخبراء الاستشاريين لتوحيد القواعد واللوائح المتناثرة الحالية ضمن إطار جديد للسياسات والشؤون القانونية.

91 - **لجنة مراجعة الحسابات.** تمشياً مع الموافقة الصادرة عن المجلس التنفيذي في دورته السابعة والسبعين، فإن من المقترح تخصيص مبلغ 000 120 دولار أمريكي لتغطية التكاليف الإضافية التي سيتم تكبدها عام 2004 في ظل العملية الرائدة المعنية بالتغييرات المقترحة في اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات. وكان الاتفاق قد تم عام 2003، على أنه بالنظر إلى الطابع التجريبي للعملية فستُغطى الموارد اللازمة للاحتياجات الإضافية على مدى دورة السنتين في ظل بند التكاليف غير المتكررة.

92 - **المعارض والاجتماعات الدولية.** أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2005 كسنة دولية للائتمانات الصغيرة. وخلال عام 2004، سيتعاون الصندوق مع الوكالات ذات المفاهيم المماثلة على التخطيط للقيام بأنشطة عام 2005 وعلى تخطيط وإصدار مواد لأنشطة اتصالات الصندوق أثناء السنة الدولية المذكورة. ويجري العمل الآن على تنظيم مؤتمر قمة عالمي للائتمانات الصغيرة في عام 2005، وسيربط هذا المؤتمر بين إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية واستئصال الفقر عبر توفير القروض الائتمانية الصغيرة والخدمات المالية الأخرى للفقراء. وترتبط السنة الدولية ومؤتمر القمة بحملة قمة الائتمانات الصغيرة. وتتيح المشاركة في السنة الدولية فرصة للصندوق للإسهام بخبراته ومعارفه في المناقشات وعمليات اتخاذ القرارات التي ستنهض بالخدمات المالية المقدمة إلى فقراء الريف وتعزز من الوعي بنُهجه الفريدة إزاء استئصال الفقر. وتدعو الحاجة إلى توفير التمويل عام 2004 للمشاركة في الدورات التخطيطية المشتركة بين الوكالات، وتطوير خطة اتصالات الصندوق للسنة الدولية، والاستعداد للعام المقبل. كما تدعو الحاجة إلى المزيد من التمويل عام 2005.

(v) الأموال المتممة[27]

93 - هناك أربع فئات رئيسية للأموال المتممة التي توفرها البلدان الأعضاء في الصندوق وهي: (i) منح التمويل المشترك للمشروعات والبرامج المعانة من الصندوق (مثل منح أيرلندا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ)؛ (ii) الأموال المقدمة للأنشطة القطاعية أو المواضيعية (مثل المقدمة من ألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والنرويج، وسويسرا، والمملكة المتحدة [إدارة التنمية الدولية])؛ (iii) المساعدة التقنية لتجهيز البرامج والمشروعات، وتنفيذها، وتقييمها، وحوار السياسات واستقطاب التأييد، وبناء القدرات (مثل المساعدة المقدمة من كندا، وفنلندا، وإيطاليا، وهولندا)؛ (iv) الأموال المقدمة للأنشطة الأخرى (مثل حلقات العمل الدولية أو المؤتمرات الإقليمية). وفي عام 2004، سيركز الصندوق على المجالات المواضيعية المحددة في الفقرة 50 علماً بأن المستوى المستهدف المؤقت للتمويل الجديد خلال عام 2004 يبلغ 10 ملايين دولار أمريكي. وتشمل أمثلة الأنشطة التي يُنتظر أن تحظى بالدعم من الجهات الثنائية عبر الأموال المذكورة أعلاه مساندة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتعزيز فعالية التنفيذ في البلدان الناطقة بالبرتغالية، وحيازة الأراضي. وفي حين أن موارد الأموال المتممة تسهم في تعزيز أثر الصندوق، واجتذاب الموارد، وتعميق التفهم في مختلف المجالات القطاعية/المواضيعية، فإن الصندوق سيواصل ربط الفرص المتاحة للموارد المتممة مع أهدافه الاستراتيجية الأساسية على نحو ما ينص عليها الإطار الاستراتيجي، والاستراتيجيات القطرية، ووثائق الفرص الاستراتيجية القطرية. وحيثما أمكن، فستُمنح الأولوية للاعتمادات أو البرامج ذات الجهات المانحة المتعددة على الاعتمادات المتواضعة الواردة من جهة مانحة منفردة. ودعماً لهذه الاعتمادات، فستقوم دائرة الشؤون الخارجية باستحداث أطر برامج مواضيعية، وإجراء مفاوضات أولية بشأنها، وتعبئة الموارد لها، ومن ثم تفادي التكاثر المفرط المحتمل عبر الزمن للاعتمادات المنفردة التي قد تعاني من ضعف الاستدامة من حيث وصول الصندوق إلى الموارد. ويرتكز هذا النهج على تيسير إعداد وثيقة إطارية لكل برنامج مواضيعي وتنظيم ندوة تدارسية/تشاورية مواضيعية يشارك فيها الخبراء المعنيون، والجهات المانحة المحتملة، والجهات المتلقية. ومن المزمع إجراء أربع عمليات من هذا النوع خلال عام 2004. كما أن من المقترح تمويل الإشراف على مجموعة من البرامج المموَّلة بالمنح.

2 - شكل العرض الخاص بالميزانية القائمة على الأنشطة

94 - يتجه الصندوق، كما أشارت مقدمة هذه الوثيقة، نحو اعتماد نهج الميزانية القائمة على الأنشطة. ويعرض الجدول 11 الميزانية الإدارية للصندوق، بما في ذلك التكاليف غير المتكررة، واعتماد تمويل تجهيز البرامج على أساس الأولويات المؤسسية الثماني الموصوفة في القسم "ثانياً" (الجزء باء) أعلاه. وتماثل المقادير المدرجة ما ورد في العرض التقليدي للميزانية الإدارية للصندوق، واعتماد تمويل تجهيز البرامج، والتكاليف غير المتكررة (الجداول 8 و9 و10)، المدعومة بالتفاصيل المدرجة في الملاحق.

95 - وتتمثل مزايا الجداول التالية المستندة إلى الميزانية القائمة على الأنشطة في أنها توفر عرضاً أشد شفافية لاستخدام موارد الصندوق في سياق إطاره الاستراتيجي، وحلقة وصل أوضح بين هذه الموارد والاستراتيجية. ويحدد العرض المستند إلى الميزانية القائمة على الأنشطة بوضوح القوى المحركة لأعمال الصندوق، وسيتيح هذا العرض للصندوق، حال تعميمه، ربط وتتبع وقياس استخدام موارده إزاء الأولويات المؤسسية، كما سيساعد الإدارة على

[27] لا تشمل الموارد المتممة التي يحتفظ بها الصندوق كأمانة لصالح الآلية العالمية، والائتلاف الدولي المعني بالأراضي، وبرنامج الموظفين المهنيين المزاملين.

تخصيص الموارد للأنشطة ذات الأولوية. ولذلك فإن العرض المقدم في الجدول 11، يوفر الأساس لإدارة الأولويات الاستراتيجية والتحولات ذات الصلة في المؤسسة على مدى الزمن؛ ويمكن تعديل الأولويات مع مرور الوقت استجابة لمتطلبات التغيير الاستراتيجي.

96 - وهذه هي السنة الأولى التي تقوم فيها المؤسسة بالتخطيط والميزانية على هذا الأساس، علماً بأن المقادير المدرجة مؤقتة وقد تم التوصل إليها بطريقة ميكانيكية نسبيا. ومع تطور نهج الميزانية القائمة على الأنشطة أكثر فأكثر، سيتعزز صقل النظام الذي تُخصص الشعب في ظله أنشطتها على مختلف الأولويات، ومن ثم، فإن الأرقام المخصصة لمختلف الأولويات قد تتغير بشكل كبير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الميزانية ستحظى بدعم أفضل من نظم تكنولوجيا المعلومات المزمع إقامتها في إطار برنامج التغيير الاستراتيجي.

الجدول 11 - عرض الموارد بحسب الأولويات المؤسسية [أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	الأولوية المؤسسية (IP)	الميزانية الإدارية للصندوق[ب]	مهام التجديد السادس	التكاليف غير المتكررة	مجموع ميزانية الصندوق	اعتماد تمويل تجهيز البرامج	المجموع
IP1	تطبيق أسلوب الإدارة المستندة إلى النتائج على البرامج القطرية المموّلة من القروض والمنح	6 475	-	86	6 561	24 563	31 124
IP2	تطبيق أسلوب الإدارة المستندة إلى النتائج على برامج البحوث وبناء القدرات المموّلة من المنح	1 600	-	-	1 600	1 919	3 519
IP3	ترويج السياسات الجمعية وتمكين سياسات الحد من الفقر على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية	3 473	300	-	3 773	2 613	6 386
IP4	إدارة المعارف المهمة بالنسبة للحد الفعال من الفقر الريفي	4 733	-	155	4 888	199	5 087
IP5	تعبئة وإدارة الموارد المالية لبرامج الحد من الفقر الريفي	5 851	70	143	6 064	25	6 089
IP6	إرساء علاقات شراكة استراتيجية مع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية بالحد من الفقر الريفي (المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والوكالات الثنائية وهيئات البحوث، وهيئات المجتمع المدني)	1 970	-	-	1 970	213	2 183
IP7	استحداث نُهج مبتكرة للحد من الفقر الريفي	611	-	-	611	60	671
IP8[ب]	إدارة التسيير المؤسسي وبيئة العمل في الصندوق بما يكفل تعزيز الفعالية	21 859	1624	2298	25 781	66	25 847
المجموع		**46 572**	**1 994**	**2 682**	**51 248**	**29 658**	**80 906**

[أ] انظر القسم "ثانياً"، الجزء باء.

[ب] رُصد مخصص الطوارئ بصورة مؤقتة للأولوية المؤسسية 8 في ظل النفقات المكتبية والعامة في الجدول 13.

97 - ويحتوي العمود الأول من الجدول على أرقام الأولويات المؤسسية الممتدة من 1 إلى 8. أما العمود الثاني، فيضم اسم الأولوية المؤسسية المعنية. ويعرض العمود الثالث الميزانية الإدارية للصندوق البالغة 000 572 46 دولار أمريكي والمقسَّمة على الأولويات المؤسسية الثماني. ويناظر المقدار الكلي ذلك المجموع المعروض في الجدول 9، الذي يعرض الشكل التقليدي المقسَّم إلى بنود *تكاليف الموظفين، ودورات الهيئتين الرئاسيتين والاجتماعات الرسمية الأخرى، ودراسات وأنشطة أخرى تتعلق بالبرامج، ونفقات مكتبية وعامة، ونفقات تشغيلية أخرى، بما في ذلك تعبئة الموارد*

والسياسات، و *بنود طوارئ للنفقات غير المنظورة*. ويقدم العمودان الرابع والخامس الأنشطة غير المتكررة المخصصة للأولويات المؤسسية المناسبة (بالمقارنة مع العرض التقليدي الوارد في الجدول 10). وتُعرض المخصصات المتعلقة بمهام التجديد المنبثقة عن التجديد السادس بصورة منفصلة في العمود الرابع. وفي العمود السابع، يُخصص مقدار اعتماد تمويل تجهيز البرامج وقدره 000 658 29 دولار أمريكي للأولويات المؤسسية الثماني (يعرض الجدول 8 المقدار ذاته موزعاً على الفئات التقليدية، مثل تجهيز المشروعات والبرامج الجديدة، وحافظة المشروعات الجارية، وسفر الموظفين، ورسوم المؤسسات المتعاونة). وأخيراً، فإن العمود 8 يعرض الموارد الإجمالية للصندوق (الميزانية الإدارية، بما في ذلك التكاليف غير المتكررة، واعتماد تمويل تجهيز البرامج) بحسب الأولويات المؤسسية.

98 - ويبين هذا الجدول المتكامل تخصيص مبلغ 000 059 55 دولار أمريكي (ما يكافئ نحو 68% من موارد الصندوق خارج برنامج العمل) إلى الأولويات المؤسسية التي تتوجه نحو الخارج وتخلق قيمة مضافة للمؤسسة بصورة مباشرة (الأولويات من 1 إلى 7 ضمنا – انظر الفقرة 11)؛ في حين يوفر مبلغ 000 847 25 دولار أمريكي (ما يعادل نسبة 32% من الموارد)، داخلياً، الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف الصندوق، مما يعزز بصورة غير مباشرة من قيمة المؤسسة.

الجدول 12 – عرض موارد اعتماد تمويل تجهيز البرامج لعام 2004 بحسب الأولويات المؤسسية [أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	الأولوية المؤسسية (IP)	التصميم/التطوير الجديد	الحافظة الجارية	المؤسسات المتعاونة	السفر	الحضور الميداني	المجموع
IP1	تطبيق أسلوب الإدارة المستندة إلى النتائج على البرامج القطرية المموّلة من القروض والمنح	9 238.99	4 070.10	9 320.00	1 561.57	372.50	24 563.16
IP2	تطبيق أسلوب الإدارة المستندة إلى النتائج على برامج البحوث وبناء القدرات المموّلة من المنح	1 140.94	544.97	-	161.39	72 00	1 919.30
IP3	ترويج السياسات الجمعية وتمكين سياسات الحد من الفقر على الأصعدة المحلية، والوطنية، والإقليمية، والعالمية	1 790.31	83 31	-	106.76	632.50	2 612.88
IP4	إدارة المعارف المهمة بالنسبة للحد الفعال من الفقر الريفي	182.26	12 42	-	4.79	-	199.46
IP5	تعبئة وإدارة الموارد المالية لبرامج الحد من الفقر الريفي	12.69	1.73	-	10 21	-	24 63
IP6	إرساء علاقات شراكة استراتيجية مع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية بالحد من الفقر الريفي (المؤسسات المالية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والوكالات الثنائية، وهيئات البحوث، وهيئات المجتمع المدني)	63.61	15 61	-	-	133.00	212.22
IP7	استحداث نُهج مبتكرة للحد من الفقر الريفي	31.45	28 46	-	-	-	59 91
IP8	إدارة التسيير المؤسسي وبيئة العمل في الصندوق بما يكفل تعزيز الفعالية	52.75	9.40	-	4.29	-	66 44
	المجموع	**12 513.00**	**4 766.00**	**9 320.00**	**1 849.00**	**1 210.00**	**29 658.00**

أ انظر القسم "ثانياً"، الجزء باء.

99 - ويعرض الجدولان 12 و13 موارد اعتماد تمويل تجهيز البرامج والميزانية الإدارية مقابل فئات النفقات التقليدية. وهذان الجدولان مدرجان فحسب للربط بين شكل العرض المستند إلى الميزانية القائمة على الأنشطة وفئات الميزانية المعتمدة في ظل الأشكال التقليدية لعرض الميزانية الإدارية واعتماد تمويل تجهيز البرامج. وفي حين أن برنامج العمل والميزانية مرفوع ليوافق عليه المجلس التنفيذي ومجلس المحافظين في دورتيهما المعنيتين في ديسمبر/كانون الأول عام

2003 وفبراير/شباط عام 2004 على أساس شكل العرض التقليدي، فإن هذا البرنامج سيُنفَّذ، ويُرصد، وتُرفع التقارير عنه باستخدام شكل العرض الخاص بالميزانية القائمة على الأنشطة. وبعد عام 2004، فإن من المزمع تقديم برنامج العمل والميزانية لعام 2005 على أساس الميزانية القائمة على الأنشطة.

الجدول 13 – عرض موارد الميزانية الإدارية لعام 2004 بحسب الأولويات المؤسسية [أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	وصف الأولوية المؤسسية (IP)	تكاليف الموظفين	دورات الهيئتين الرئاسيتين والاجتماعات الرسمية الأخرى	دراسات وأنشطة أخرى تتعلق بالبرامج	نفقات مكتبية وعامة	نفقات تشغيلية أخرى، بما في ذلك تعبئة الموارد والسياسات	المجموع
IP1	تطبيق أسلوب الإدارة المستندة إلى النتائج على البرامج القطرية المموّلة من القروض والمنح	399.806	-	-	-	.7475	475.546
IP2	تطبيق أسلوب الإدارة المستندة إلى النتائج على برامج البحوث وبناء القدرات المموّلة من المنح	599.741	-	-	-	-	599.741
IP3	ترويج السياسات الجمعية وتمكين سياسات الحد من الفقر على الأصعدة المحلية، والوطنية، والإقليمية، والعالمية	954.092	-	.1438	.8751	.00429	473.103
IP4	إدارة المعارف المهمة بالنسبة للحد الفعال من الفقر الريفي	965.673	.0450	-	.92106	.97609	732.604
IP5	تعبئة وإدارة الموارد المالية لبرامج الحد من الفقر الريفي	593.715	-	-	.1393	.86163	850.705
IP6	إرساء علاقات شراكة استراتيجية مع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية بالحد من الفقر الريفي (المؤسسات المالية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والوكالات الثنائية، وهيئات البحوث، وهيئات المجتمع المدني)	619.711	-	-	.1716	.42334	970.301
IP7	استحداث نُهج مبتكرة للحد من الفقر الريفي	.14611	-	-	-	-	.14611
IP8[ب]	إدارة التسيير المؤسسي وبيئة العمل في الصندوق بما يكفل تعزيز الفعالية	097.1414	129.962	.8640	395.915	.01195	858.8821
	المجموع	**841.0036**	**180.002**	**.0079**	**664.005**	**808.001**	**572.0046**

[أ] انظر القسم "ثانياً"، الجزء باء.

[ب] رُصد مخصص الطوارئ بصورة مؤقتة للأولوية المؤسسية 8 في ظل النفقات المكتبية والعامة .

3 – سياسة الترحيل

100 – اقترحت الإدارة أثناء دورة المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول عام 2003 تطبيق سياسة تسمح بترحيل الموارد المخصصة في ظل الميزانية الإدارية التي لم يتم التعهد بها رسمياً بحلول نهاية العام أو المتراكمة بسبب عقبات غير متوقعة. وتمشياً مع السياسات المعتمدة في المؤسسات المالية الأخرى فقد أوصى الصندوق بمستوى قدره 3% من الميزانية، بما يماثل ما هو قائم في البنك الدولي مع إعادة النظر في هذا المستوى من حين إلى آخر؛ وحظي هذا الاقتراح بتوافق آراء أعضاء المجلس التنفيذي.

101 – ولتطبيق هذه السياسة المذكورة أعلاه، فإن الحاجة تدعو إلى تعديل اللائحة المالية للصندوق، وعلى وجه الخصوص، الفقرة 2، من المادة 6 منها، والتي تنص على ما يلي: "أما المخصصات التي لا يترتب أي التزام بشأنها حتى نهاية السنة المالية فيتم إلغاؤها". وبما أن مجلس المحافظين يتمتع بصلاحية إدخال مثل هذا التعديل، فقد أُدرجت توصية في القسم "رابعا" تطلب رأي المجلس التنفيذي بهذا التعديل المقترح. وذلك فإن من الملتمس خصوصاً رأي المجلس التنفيذي بشأن هذا التعديل المقترح بأثر رجعي يغطي ميزانية عام 2003.

102 – وبما أن من المتعذر تحديد المقدار الدقيق للوفور المتاحة في ظل الميزانية الإدارية لعام 2003 في هذه المرحلة، فإن بالمستطاع القول فحسب أنه سيتم ترحيل مبلغ لا يتجاوز 1.44 مليون دولار أمريكي. وقد استُخلص هذا الرقم بالاستناد إلى الميزانية الإدارية المعاد احتسابها بعد استبعاد التكاليف غير المتكررة، وكذلك ميزانية مكتب التقييم التي تُعرض الآن بصورة منفصلة. كما أن بمقدور ميزانية المكتب المذكور أن تستخدم سياسة الترحيل هذه بعد موافقة مجلس المحافظين على الآلية المقترحة. ولذلك فسيتم إخطار المجلس التنفيذي بالرقم النهائي، إلى جانب قرار الإدارة العليا بشأن الأنشطة المزمع تمويلها في السنة التالية، خلال دورة أبريل/نيسان عام 2004 عقب استكمال القوائم المالية.

ثالثا – برنامج عمل وميزانية مكتب التقييم للعام 2004

103 - **معلومات أساسية.** عند اعتماده سياسة التقييم في الصندوق[28] في دورته أبريل/نسيان 2003، قرر المجلس التنفيذي أن يقوم مكتب التقييم بصياغة برنامج عمله وميزانيته السنوية بصورة مستقلة عن إدارة الصندوق، وأن يرفعهما إلى المجلس التنفيذي ومجلس المحافظين بغية الموافقة عليهما. كما قرر المجلس أيضا أن يقدم مكتب التقييم برنامج عمله وميزانيته السنوية بالتزامن مع برنامج عمل الصندوق وميزانيته السنوية، ولكن كوثيقة مستقلة، ومن هنا فإن الجزء الثالث من الوثيقة الحالية مكرس حصرا لبرنامج عمل وميزانية مكتب التقييم.

104 - أعد مكتب التقييم استعراضا مسبقا لبرنامج عمله لعام 2004 ومتطلباته من الموارد وقد ناقشت لجنة التقييم والمجلس التنفيذي هذا الاستعراض في سبتمبر/أيلول 2003. وبناء على توجيهات المجلس واللجنة، صاغ مكتب التقييم وثيقة مفصلة وأكثر شمولية لبرنامج عمله وميزانيته للعام 2004[29]. وقد نوقشت هذه الوثيقة مع لجنة التقييم في دورتها الثالثة الخاصة المنعقدة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2003 وفي حلقة تدارسية غير رسمية للمجلس التنفيذي في 11 نوفمبر/تشرين الثاني. وقد أعطت اللجنة دعمها العريض للتوجهات والأنشطة الرئيسية في برنامج عمل مكتب التقييم، علاوة على إعادة تنظيم وتعديل الموارد البشرية والميزانية المقترحة لعام 2004. ويرد موجز لمناقشات وتوصيات اللجنة في تقرير رئيس لجنة التقييم (الوثيقة EB 2003/80/R.7) التي أرسلت لأعضاء المجلس التنفيذي. وتبنى الوثيقة الحالية على تعليقات واقتراحات اللجنة في 27 أكتوبر/تشرين الأول والمجلس التنفيذي في الحلقة التدارسية غير الرسمية المنعقدة بتاريخ 11 نوفمبر/تشرين الثاني.

105 - **الاستفادة من خبرات عام 2003.** نجح مكتب التقييم في تنفيذ برنامج عمله المخطط له لهذا العام بالرغم من العديد من الأنشطة الهامة غير المنتظرة التي طلب منه القيام بها (أنظر الفقرة 108). ومنها على وجه الخصوص،

[28] ترد القرارات الشاملة التي اتخذها المجلس التنفيذي بشان برنامج العمل والميزانية السنوية لمكتب التقييم في الجزء الثاني، القسم "أولا" من سياسة التقييم في الصندوق (الوثيقة EB 2003/78/R.17/Rev.1).

[29] يمكن الرجوع إلى الوثيقة كاملة (EC 2003/S3/W.P.2) على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت تحت القسم المخصص للجنة التقييم.

إجراء تقييم واحد على مستوى المنظمة، وستة تقييمات لبرامج قطرية، وسبعة تقييمات مواضيعية، وأربعة عشر تقييما لمشروعات مختلفة. كذلك فقد أعد المكتب أول تقرير سنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، علاوة على صياغة سياسة التقييم والإشراف على التقييم الخارجي المستقل للصندوق.

106 - قبل تحديد الأهداف والمجالات التي تحظى بالأولوية، وبرنامج العمل ومتطلباته من الموارد البشرية والمالية لعام 2004، استفاد مكتب التقييم من خبراته لعام 2003 بوضع الخطوط العريضة لعدد من القضايا التي لابد من التطرق إليها في جدول أعماله وميزانيته لعام 2004. إذ لاحظ مكتب التقييم أولا، أهمية وجود منهجية سليمة لضمان جودة برنامجه. وبخاصة، فقد أدرك الحاجة لتنفيذ نشط لإطار منهجي لتقييم المشروعات وذلك لضمان تساوق التحليل في التقييمات جميعها، مما من شأنه أن ييسر إعداد التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق. ولذا، ومن عام 2004 وصاعدا، سيحتاج مكتب التقييم لضمان الإشراف الوثيق على تنفيذ الإطار المنهجي لتقييم المشروعات وتدريب المستشارين على استخدامه. وبصورة مشابهة وعلى مستوى البرامج، فمن الحتمي صياغة منهجية متسقة لتقييمات البرامج القطرية للتمكن من الوصول إلى تقدير أفضل لنتائج وأثر عمليات الصندوق في بلد معين.

107 - ثانيا، فقد أدت المصادقة على سياسة التقييم إلى قيام مكتب التقييم برفع تقاريره مباشرة في الوقت الحالي إلى المجلس التنفيذي مما سارع، كما هو مفهوم، من وتيرة زيادة حجم العمل والوقت الذي يتوجب على مكتب التقييم بوجه عام، ومديره بوجه خاص، تكريسه للمواضيع التقييمية ذات الصلة بالمجلس التنفيذي وبلجنة التقييم، علاوة على الوقت المخصص للتقييم الخارجي المستقل للصندوق. ومن مضامين ذلك، زيادة التفاعل المباشر مع اللجنة والمجلس حول موارد مكتب التقييم والتي حظيت بانتباه ملحوظ في إعداد برنامج عمل مكتب التقييم وميزانيته لعام 2004.

108 - ثالثا، وبناء على توصية لجنة التقييم، سيعتمد المكتب بأقل قدر ممكن على موارد منح المساعدات التقنية لتنفيذ برنامج عمله المستقبلي، لأن الوصول إلى مثل هذه الموارد ليس من المسلمات. وأخيرا، هنالك العديد من الأنشطة غير الاعتيادية الهامة مثل إعداد سياسة التقييم والإشراف على التقييم الخارجي المستقل التي لم يكن من المخطط لها في بداية العام والتي أسفرت عن برنامج عمل ضخم اضطلع به مكتب التقييم خلال العام 2003. وهذا ما فرض ضغوطا كبيرة على موارد مكتب التقييم. كذلك فقد أظهرت التجربة محدودية قدرة الصندوق والمجلس التنفيذي على التعاطي بفعالية مع عدد كبير من التقييمات في سنة واحدة. وفي الحقيقة، فقد أعرب كل من المجلس التنفيذي ولجنة التقييم في الماضي عن قلقهما من حجم برامج العمل السنوية التي يضطلع بها مكتب التقييم. ولذا وبدءا من العام 2004، سيتمثل هدف مكتب التقييم في تقليص حجم أعماله التقييمية قليلا (أنظر الفقرات 112 و116).

109 - **أولويات وأهداف عام 2004**. لدى تطوير أولوياته وأهدافه للعام القادم، عني مكتب التقييم عناية شديدة بالتحويلات الشاملة في البنية التشغيلية للصندوق وبأولوياته الشاملة وإطاره التخطيطي للعام 2004. علاوة على *الإطار الاستراتيجي للفترة 2002–2006*. ويعكس برنامج العمل والميزانية المقترحة لعام 2004 أولويات مكتب التقييم المتعلقة بأنشطة التقييم المستقل، علاوة على كونه منسجما أيضا مع المتطلبات ذات العلاقة بالتقييم في أهداف التجديد السادس لموارد الصندوق وإجراءاته ومخرجاته[30] (أنظر الملحق 9). ومن الاعتبارات الأخرى لمكتب التقييم في تحديد برنامجه التقييمي الحاجة لضمان إسهام أنشطة التقييم، إلى أبعد حد ممكن، بعملية التخطيط النظيرة لها داخل الصندوق.

[30] كما يعكسها الملحق 11 في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق (2004–2006).

110 - بالنسبة للعام 2004، وبناء على الاعتبارات الواردة أعلاه، فقد حدد مكتب التقييم ثلاثة مجالات رئيسية لأولوياته على النحو التالي:

(i) أعمال التقييم التي تطلبها لجنة التقييم والمجلس التنفيذي و/أو الواردة في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق؛

(ii) القيام بتقييمات مختارة على مستوى المنظمة، علاوة على تقييمات البرامج الوطنية والتقييمات المواضيعية وتقييمات المشروعات؛

(iii) مواصلة تطوير منهجية التقييم.

111 - وتعكس الأولوية الأولى حقيقة قيام المكتب حاليا برفع تقاريره مباشرة إلى المجلس التنفيذي بصورة مستقلة عن إدارة الصندوق. ولهذه الترتيبات الإبلاغية الجديدة مضامين هامة على برنامج التقييم، لأنه يتوجب عليها الالتزام بالشروط المحددة في سياسة التقييم علاوة على إيفائها بمتطلبات محددة للمجلس التنفيذي. وتعكس الأولوية الثانية المهمة الجوهرية لمكتب التقييم لإجراء تقدير مستقل لأداء وأثر عمليات وسياسات مختارة يساندها الصندوق. وأخيرا، ستسهم الأولوية الثالثة في تقرير قدرات مكتب التقييم على تقدير وقياس أثر وفعالية عمليات الصندوق، علاوة على أداء الشركاء المختصين المنخرطين في الأنشطة التي يدعمها الصندوق.

112 - وكما هو مذكور في الفقرة 108، وبناء على توجيهات لجنة التقييم، سيسعى مكتب التقييم خلال العام 2004 والأعوام التالية، لتعزيز جودة عمله ولتطوير برنامج عمل بنطاق واقعي وحجم أصغر قليلا. وكمؤشر مرجعي، فسينطوي ذلك كوسطي على تقييمات لعشرة مشروعات مع ستة تقييمات أخرى "من مستوى أعلى" (أي التقييمات على مستوى المنظمة، وتقييمات البرامج القطرية والتقييمات المواضيعية) في أي سنة من السنين. وبهذا الصدد، فسيقترب مكتب التقييم عام 2004 من تحقيق هذا الهدف دون أن يتمكن من تحقيقه بشكل كامل.

113 - **الأولوية (i): أعمال التقييم التي يطلبها المجلس التنفيذي ولجنة التقييم و/أو تلك الواردة في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق.** بموجب هذه الأولوية، سيشرف مكتب التقييم على التقييم الخارجي المستقل للصندوق، نيابة عن المجلس التنفيذي على أن يكون مسؤولا أمامه. وسيتم تمويل عملية التقييم الخارجي المستقل بموجب اعتماد استثنائي غير متكرر في ميزانية الصندوق على نحو ما وافق عليه مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2003 والمجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2003 (الملحق 11). وسينفذ الجانب الأعظم من الأنشطة المتعلقة بالتقييم الخارجي المستقل بما في ذلك الزيارات الميدانية وتحليل التقييم وكتابة التقرير ومناقشته خلال عام 2004. وسيستمر مكتب التقييم في إعداد تقارير مرحلية عن سير أنشطة التقييم الخارجي المستقل وعرضها على دورات المجلس التنفيذي خلال العام 2004.

114 - وفي العام 2004، سييسر مكتب التقييم عملية استعراض وظيفة لجنة التقييم[31]. وبهذا الصدد، وخلال دورتها الثالثة الخاصة، المنعقدة في 27 أكتوبر/تشرين الأول، حددت اللجنة الخطوط العريضة لهذه العملية التي ستقود إلى إعداد مقترح يرفع إلى المجلس التنفيذي قبل نهاية عام 2004. إضافة إلى ذلك، سينظم مكتب التقييم ثلاث دورات

[31] قرر المجلس التنفيذي في دورته أبريل/نيسان 2003 أنه ينبغي مراجعة النظام الداخلي للجنة التقييم واختصاصاتها خلال العام 2004.

اعتيادية للجنة، علاوة على الدورات الإضافية الخاصة إذا دعت الضرورة. وأخيرا، وفي الربع الأول من العام 2004، سينظم مكتب التقييم زيارة ميدانية للجنة إلى إندونيسيا ضمن إطار حلقة عمل الدائرة المستديرة الوطنية لمناقشة تقييم البرنامج القطري.

115 - سيتم إعداد التقرير السنوي الثاني لنتائج وأثر عمليات الصندوق وعرضه على لجنة التقييم والمجلس التنفيذي في دورتيهما المنعقدتين في سبتمبر/أيلول 2004. وسيستفيد إنتاج التقرير السنوي الثاني للنتائج والأثر من الاقتراحات والتوجيهات التي أدلى بها أعضاء المجلس التنفيذي ولجنة التقييم أثناء مناقشتهم للتقرير السنوي الأول خلال سبتمبر/أيلول 2003. وأخيرا، سينفذ مكتب التقييم بصورة كاملة الأحكام الواردة في سياسة التقييم في الصندوق. وسينطوي ذلك من بين جملة أمور أخرى، على تنفيذ برنامج عمل التقييم المستقل الأول لعام 2004 وإعداد برنامج عمل وميزانية مكتب التقييم للعام 2005. إضافة إلى ذلك، فسيسهم مكتب التقييم ويرصد تنفيذ عدد من الترتيبات التنظيمية والتنفيذية الداخلية في الصندوق المطلوبة لضمان تنفيذ سلس لسياسة التقييم. ويتوقع لهذه الترتيبات أن تنشر في بيان لرئيس الصندوق في وقت قريب.

116 - **الأولوية (ii): إجراء تقييمات مختارة على مستوى المنظمة، وتقييمات لبرامج قطرية وتقييمات مواضيعية وتقييمات لمشروعات مختلفة.** بموجب هذه الأولوية، سيجري أحد هذه التقييمات على مستوى المنظمة عام 2004. وعقب المناقشات مع لجنة التقييم، وبتوصية منها، اختير الموضوع المقترح للتقييم على مستوى المنظمة للعام القادم وهو البرنامج الرائد للإشراف المباشر. كذلك فقد أوصت اللجنة بأن يجري مكتب التقييم خلال العام 2005 تقييما على مستوى المنظمة لنهج الصندوق في المساواة بين الجنسين والتمكين. علاوة على أن مكتب التقييم سيعمل خلال العام 2004 على 15 تقييما لمشروعات مختلفة و4 تقييمات لبرامج قطرية و4 تقييمات مواضيعية (انظر الملحق 12 لقائمة مفصلة بأنشطة التقييم للعام 2004). ويمثل ذلك تقليصا محدودا في برنامج عمل الصندوق مقارنة مع العام 2003، الذي إنطوى على العمل على 6 تقييمات لبرامج قطرية و7 تقييمات مواضيعية. كذلك، فمن الجدير بالذكر أن المكتب سيعمل على 13 تقييما مرحليا لمشروعات مختلفة عام 2004 مقارنة مع 11 تقييما عام 2003. والأثر الصافي لكل هذا هو تقليص ضئيل في برنامج العمل (أنظر الفقرة 108).

117 - **الأولوية (iii): الاستمرار في تطوير منهجية التقييم.** سيطبق مكتب التقييم بحزم الإطار المنهجي لتقييم المشروعات في تقييم جميع المشروعات، وكما أوصت لجنة التقييم، فسيكرس الموارد اللازمة لتدريب موظفيه ومستشاريه، علاوة على رفع وعي موظفي المشروعات ذات الصلة بالإطار المنهجي لتقييم المشروعات. خلال العام 2004 سينفذ مكتب التقييم على أساس تجريبي المنهجية الجديدة لتقييم البرامج القطرية المطورة عام 2003، وذلك بتطبيقها على جميع تقييمات البرامج القطرية المجراة خلال العام، مع الاستفادة من التجارب الأولية وتعديل المنهجية كلما دعت الضرورة. كما سيناقش المكتب المنهجية الجديدة لتقييم البرامج القطرية مع لجنة التقييم سعيا للحصول على توجيهاتها وتعليقاتها. وأخيرا، سيستمر مكتب التقييم في العمل على تشذيب دليل رصد وتقييم المشروعات ليفي بمتطلبات مشروعات[32] الصندوق، وهو الدليل الذي سيستكمل بنهاية عام 2004.

[32] الهدف من تشذيب دليل رصد وتقييم المشروعات ليفي بمتطلبات الصندوق تحديدا هو ضمان تطبيق فعال لهذا الدليل في المشروعات التي يساندها الصندوق في الأقاليم المختلفة. ويتضمن ذلك العديد من الأنشطة مثل تدريب موظفي المشروعات وغيرهم من الشركاء وإعداد جرد بالموارد البشرية والمؤسسات المتخصصة بالرصد والتقييم التي يمكن لها أن تمنح الدعم المباشر للمشروعات وترجمة الدليل إلى لغات مختلفة وما إلى ذلك.

118 - **الأنشطة الأخرى.** على غرار ما كان عليه الأمر في السابق، ستكرس الموارد للاتصالات ونشر نتائج التقييم. وسيستمر مكتب التقييم في تشاطر مخرجات التقييم مع جمهور عريض داخل وخارج الصندوق، وفي تنشيط القسم الخاص بالتقييم في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت خلال العام 2004. كما سيسهم في المداولات الإلكترونية والاجتماع السنوي لمجموعة الأمم المتحدة للتقييم، ويتابع آخر التطورات والتقدم المحرز في منهجيات وخبرات التقييم لدى المنظمات الإنمائية. وسيبذل الجهود للوصول إلى مجموعة التعاون في مجال التقييم التابعة للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف.

119 - **المتطلبات من الموارد البشرية.** بهدف تنفيذ ناجح لبرنامج عمله لعام 2004، سيحتاج مكتب التقييم لإعادة تنظيم موارده البشرية الموجودة (انظر الملحق 9 الخاص بمستويات التوظيف في المكتب لعام 2004) لتلبية متطلبات سياسة التقييم الجديدة والطبيعة المتغيرة لبرنامج عمل المكتب (انظر الفقرات من 104–106). وينطوي ذلك على: (أ) تكريس موارد بشرية أكثر من موظفي المكتب للإشراف على تنفيذ الإطار المنهجي لتقييم المشروعات، وإدخال المنهجية الجديدة في تقييم البرامج القطرية وللإعداد للتقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق. (ب) تخصيص قدر كبير من وقت وجهد موظف حالي يشغل منصبا مهنيا في المكتب[33] للأنشطة المتعلقة بالعمل مع لجنة التقييم والمجلس التنفيذي (ج) منح مدير مكتب التقييم المجال الكافي لمزيد من التفاعل المكثف مع لجنة التقييم والمجلس التنفيذي لتلبية احتياجات وظيفة التقييم المستقل في الصندوق. وقد أعربت لجنة التقييم عن موافقتها على إعادة التنظيم المقترحة التي ستتم بدون أية زيادات في العدد الإجمالي لموظفي مكتب التقييم. ولتنفيذ هذه العملية بصورة فعالة لابد من إدخال عدد من الإجراءات.

120 - يتعلق واحد من الأحكام المدرجة في سياسة التقييم الجديدة بالحاجة لضمان "تزويد مكتب التقييم بالعدد الكافي ... من كبار خبراء التقييم"[34]. لهذا الغرض، تقرر وبالتشاور مع مكتب الموارد البشرية في الصندوق أن يتم من حيث المبدأ تثبيت الحد الأدنى والحد الأقصى للرتبة التي تمنح لموظفي التقييم، (الرتبة 3 من الفئة المهنية إلى الرتبة 5 من الفئة المهنية)، وهي الرتبة التي تقابل منصب كبير خبراء التقييم[35]. وسيجري مكتب التقييم خلال العام 2004، بالتعاون مع مكتب الموارد البشرية تقييما وظيفيا للتثبت من هذه الرتب. وكما هو الحال بالنسبة لباقي موظفي الصندوق، فسيتم تحديد الرتبة لأية تعيينات جديدة تجرى في المستقبل في مكتب التقييم بالتشاور مع مكتب الموارد البشرية ما إن يتم إعداد الإعلان عن الوظيفة الشاغرة المعنية.

121 - بعد إجراء التقييم الوظيفي والتثبت من الرتب الذي قام به مكتب الموارد البشرية، تقرر ترفيع المنصب الوحيد لكبير خبراء التقييم الموجود حاليا في مكتب التقييم إلى مستوى نائب مدير لعكس التغييرات المهنية الطارئة على التوصيف الوظيفي للموظف المعني[36] مما يجعل مكتب التقييم مماثلا لوحدات التقييم في المؤسسات المالية الدولية الأخرى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والسبب في التغييرات المذكورة أعلاه هي التحولات الطارئة على أولويات

[33] يكرس الموظف المعني حاليا جزءا كبيرا من وقته لهذه الأنشطة.

[34] أنظر سياسة التقييم في الصندوق الفقرة 61.

[35] حاليا لا يوجد في مكتب التقييم إلا كبير خبراء تقييم واحد مقارنة مع أربعة في السابق.

[36] سيستمر شاغل الوظيفة بالقيام من جملة أمور أخرى: (أ) بتوفير دعم صغير لمدير مكتب التقييم لصياغة برنامج عمل وميزانية المكتب والتكليف بمهام التقييم في المكتب؛ (ب) إدارة تقييمات البرامج والسياسات الاستراتيجية على مستوى المنظمة؛ (ج) قيادة ورصد عملية إدخال الأطر المنهجية؛ (د) قيادة عملية إنتاج التقارير السنوية عن نتائج وأثر عمليات الصندوق؛ (هـ) إدارة مكتب التقييم أثناء فترات غياب مدير المكتب وبناء على طلبه.

التقييم والتي مثلت ضغوطات إضافية على وقت مدير المكتب (أنظر الفقرة 107). وسيبقى هذا الترفيع مرهونا بإصدار بيان الرئيس المشار إليه في الفقرة 115[37].

122 - **الميزانية المقترحة.** بناء على المسوغات التي تنطوي عليها وثيقة برنامج عمل وميزانية مكتب التقييم للعام 2004، كما هي واردة في الفقرة 104، دعمت لجنة التقييم مستوى الميزانية الذي اقترحه مكتب التقييم للعام القادم. إلا أنها لاحظت أنه، وفي المستقبل، فقد تتفاوت الميزانية الإدارية السنوية لمكتب التقييم بين سنة وأخرى لتلبي بشكل فعال المتطلبات الناشئة في برنامج عمله التقيمي. وقد يتطلب ذلك موارد إضافية (أو ربما موارد أقل) في أي سنة معينة مقارنة مع السنة التي سبقتها للاستجابة بصورة ملائمة للأحكام المنصوص عليها في سياسة التقييم.

123 - صمم برنامج عمل العام 2004 الذي حددت الفقرات السابقة خطوطه الأساسية كي ينفذ ضمن مظروف ميزانية بحدود 000 242 4 دولار أمريكي (انظر الملحق 10). وينطوي ذلك على فئتين فرعيتين هما: (أ) أعمال التقييم؛ (ب) تكاليف الموظفين.

124 - كما كان متوقعا خلال دورتي المجلس التنفيذي ولجنة التقييم المنعقدتين في سبتمبر/أيلول 2003، وكما هو وارد في الملحق 10، ستشهد ميزانية مكتب التقييم لعام 2004 زيادة ناجمة عن الآثار المتضافرة لعدد من العوامل التي هي بمعظمها خارج نطاق سيطرة المكتب ومن بينها: (i) وعلى غرار وضع الميزانية الإدارية للصندوق وكما قام بحسابها مكتب المراقب المالي لابد من إعادة حساب ميزانية مكتب التقييم لعكس الانخفاض الذي طرأ على سعر صرف الدولار الأمريكي مقارنة باليورو عام 2003، والذي أدى إلى زيادة تعادل 000 338 دولار أمريكي؛ و(ii) على غرار وضع الميزانية الإدارية للصندوق وكما قام بحسابها مكتب المراقب المالي لابد من تطبيق تعديل بحدود +1.7% (أي بحدود 000 68 دولار أمريكي) على ميزانية مكتب التقييم لعكس معدل التضخم السنوي المتوقع وقدره +2% وكذلك بعض الاقتطاعات التي تخضع لها مستحقات موظفي المكتب الذين عينوا في السابق في رتب أقل من الحد الأعلى الذي يستحقونه. وبالتالي، فإن ميزانية عام 2004 تأخذ بعين الاعتبار التعديلات المطلوبة لتعكس تلافي الانخفاض في سعر صرف الدولار مقابل اليورو وعامل التضخم.

125 - في القسم الفرعي الخاص بأعمال التقييم، سيتم استيعاب التكاليف الإضافية التالية ضمن الزيادة الاسمية المذكورة أعلاه، ويعود الفضل في ذلك إلى الحد قليلا من عدد تقييمات البرامج القطرية والتقييمات المواضيعية التي سيقوم بها مكتب التقييم خلال العام 2004 وهذه التكاليف الإضافية هي:

- إجراء عدد أكبر من التقييمات المرحلية.
- استيعاب موارد منح المساعدات التقنية المستخدمة في الماضي لحلقات العمل القطرية في الميزانية الإدارية لمكتب التقييم، بناء على توصية من لجنة التقييم في دورتها الرابعة والثلاثين.
- تقديرات تكاليف سفر أعضاء لجنة التقييم للمشاركة في حلقة العمل الخاصة بتقييم البرنامج القطري في إندونيسيا.

[37] ينص بيان رئيس الصندوق المقترح، من بين جملة أمور أخرى، على أن يقترح رئيس مكتب التقييم الحد الأدنى والحد الأعلى للرتب في مكتب التقييم لترفع إلى المجلس التنفيذي للمصادقة عليها بعد ما تستحقه من تحليل، وبالتشاور مع مكتب الموارد البشرية.

- تم تغطية تكاليف إنتاج التقرير السنوي الأول[38] عن نتائج وأثر عمليات الصندوق وبصورة جزئية من خلال الأموال التكميلية التي وفرتها سويسرا. وبما أن التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق هو منتج جوهري، على مكتب التقييم إصداره على أساس سنوي في المستقبل. فقد خصص مكتب التقييم في ميزانيته الإدارية لعام 2004 (*وتحت البند الفرعي تقييمات على مستوى المنظمة وغيرها من الأنشطة*) مخصصا يعادل التكلفة المقدرة لإنتاج التقرير السنوي الأول عن نتائج وأثر عمليات الصندوق.

126 - في ميزانية عام 2004، أدرج مكتب التقييم مخصصاً للطوارئ يمكن له أن يفي بالنفقات غير المنظورة التي قد يضطر المكتب لتحملها خلال العام. والسبب في هذه الحاجة إلى مخصص للطوارئ هو حقيقة أن ميزانية مكتب التقييم الآن قد غدت منفصلة عن ميزانية الصندوق. وبناء عليه، فلن يستطيع مكتب التقييم أن يطلب موارد إضافية خلال العام من ميزانية الصندوق الإدارية للإيفاء بالنفقات غير المنظورة التي قد تطرأ. علاوة عن ذلك، فالعام 2004 هو أول عام سيتم فيه تنفيذ سياسة التقييم وستظهر بعض مضامين العمل بموجب هذه السياسة الجديدة ما إن تنفذ الأنشطة بالفعل. ولذا فمن الصعب، في هذه المرحلة، على مكتب التقييم أن يقدر بدقة كل التكاليف التي ينطوي عليها تنفيذ برنامج عمله وإدارة موارده البشرية وهي التكاليف التي كانت تغطيها الميزانية الإدارية للصندوق في العادة. ومن هنا، وكما اقترح مكتب المراقب المالي في الصندوق، فقد تم إدراج مخصص للطوارئ بنسبة 5% في ميزانية العام 2004 للمصادقة عليه، وسيستخدم مثل هذا المخصص على سبيل المثال لتغطية التكاليف غير المنظورة المتعلقة بتغيير مستحقات الموظفين أو زيادة الرواتب كما يفرضها النظام الموحد للأمم المتحدة وعمل لجنة التقييم. وسيقوم مدير مكتب التقييم بإبلاغ المجلس التنفيذي بصورة منفصلة عن استخدام مخصص الطوارئ هذا، موفرا له موجزا بالأنشطة الممولة.

127 - يعرض الملحق 10 موجزا لميزانية عام 2004 مقارنة بعام 2003. علاوة على ذلك، وبناء على اقتراح من لجنة التقييم، يعرض الملحق 10 أيضا إشارة إلى المبلغ الإجمالي لموارد منح المساعدات التقنية التي قام مكتب التقييم بتعبئتها عام 2003؛ أما الملحق 11، فيعرض الميزانية الإجمالية للتقييم الخارجي المستقل، ضمن مستوى العام 2003، باستثناء مخصص للطوارئ صنع كاحتياطي للتكاليف غير المنظورة في بعض فئات التكاليف.

رابعا – التوصيات

128 - وفقا للبند 10 من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق، والمادة 6 من اللائحة المالية للصندوق يوصى بما يلي:

(أ) بناء على ما تقدم يعتمد المجلس التنفيذي برنامج العمل لعام 2004 عند مستوى قدره 323 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (462.5 مليون دولار أمريكي)، على أن يضم برنامجاً إقراضياً بقيمة 290.8 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (416.3 مليون دولار أمريكي)، وبرنامجاً إجماليا لمنح المساعدة التقنية بقيمة 32.3 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (46.2 مليون دولار أمريكي) مؤلفا من برنامج منح صاف بقيمة 22.7 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (32.5 مليون دولار أمريكي) ومبلغ يكافي 13.7 مليون دولار أمريكي منقول إلى اعتماد تمويل تجهيز البرامج. ويمثل برنامج العمل لعام 2004 زيادة بنسبة 3% على برنامج عمل عام 2003 (مع

[38] تم عرض هذا التقرير على لجنة التقييم والمجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2003.

استبعاد اعتماد تمويل تجهيز البرامج). ومن المقترح أن تتم الموافقة على مستوى برنامج العمل هذا للأغراض التخطيطية فحسب وأن يُعدَّل خلال عام 2004 وفقاً لمستوى الموارد المتاحة؛

(ب) يوافق المجلس التنفيذي على مجموع اعتماد تمويل تجهيز البرامج البالغ 29.7 مليون دولار أمريكي لعام 2004 (والمشتمل على التكاليف المتوقعة للحضور الميداني)؛

(ج) يوافق المجلس التنفيذي على تفويض رئيس الصندوق في عرض الميزانية الإدارية لعام 2004 التي تبلغ قيمتها الإجمالية 51.4 مليون دولار أمريكي، والمشتملة على مبلغ 4.7 مليون دولار أمريكي لتغطية التكاليف غير المتكررة وكذلك مبلغ 4.2 مليون دولار أمريكي في ظل القسم "ثالثا" لمكتب التقييم المستقل، على مجلس المحافظين لاعتمادها في دورته السابعة والعشرين؛

(د) يوافق المجلس التنفيذي على تفويض رئيس الصندوق بأن يتقدم إلى مجلس المحافظين في دورته السابعة والعشرين بتعديل على الفقرة 2 من المادة 6 من اللائحة المالية للصندوق بأثر رجعي يغطي ميزانية عام 2003، للتخويل بتطبيق سياسة الترحيل بنسبة 3%؛ و

(هـ) وسيُنفَّذ برنامج العمل والميزانية الإدارية لعام 2004 ويُرصد وتُرفع التقارير عنه باستخدام شكل العرض الخاص بالميزانية القائمة على الأنشطة وكذلك شكل العرض التقليدي لفئات الإنفاق.

الملحق الأول

الترتيب الهرمي لأنشطة الصندوق

مخصصات المستوى 1		مخصصات المستوى 2	المستوى 3 الالتزام والإبلاغ
IP1	تطبيق أسلوب الإدارة المستندة إلى النتائج على البرامج القطرية المموّلة من القروض والمنح	تصميم برامج القروض	الاستهلال الصياغة التقدير مفاوضات القرض الدعم الاستهلالي
		التقدير البيئي	
		برامج قروض دعم التنفيذ	متابعة التنفيذ والدعم (قروض الدعم غير المباشر) الصياغة التكرارية للمشروعات الجارية للآلية الإقراضية المرنة استعراض منتصف المدة استعراض الحافظة الإشراف على القروض وإدارتها (المؤسسات المتعاونة) الإشراف المباشر للصندوق تقرير إنجاز المشروع
IP2	تطبيق أسلوب الإدارة المستندة إلى النتائج على برامج البحوث وبناء القدرات المموّلة من المنح	تصميم برامج المنح	تجهيز منح البحوث تجهيز منح التدريب تجهيز منح البرنامج تجهيز منح التعاون الموسع بين المنظمات غير الحكومية والصندوق تجهيز منح البرنامج المشترك مع الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة
		برامج منح دعم التنفيذ	منح متابعة التنفيذ وبحوث الدعم منح متابعة التنفيذ وتدريب الدعم منح متابعة التنفيذ وبرنامج الدعم متابعة تنفيذ ودعم برنامج التعاون الموسع مع المنظمات غير الحكومية متابعة تنفيذ ودعم البرنامج المشترك مع الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة الإشراف على المنح وإدارتها (المؤسسات المتعاونة)
IP3	ترويج السياسات الجمعية وتمكين سياسات الحد من الفقر على الأصعدة المحلية، والوطنية، والإقليمية، والعالمية	وضع السياسات والاستراتيجيات	وضع استراتيجية الصندوق وضع الاستراتيجيات الإقليمية وضع الاستراتيجيات القطرية (وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية) وضع سياسات الصندوق واستراتيجياته المتعلقة بالحد من الفقر وضع مذكرات إرشادية لدورة المشروعات
		استقطاب التأييد والنشر	وثائق استراتيجية الحد من الفقر إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية النهج القطاعية رصد المذكرات الإرشادية لدورة المشروعات مبادرات التعريف بالسياسات الحضور الميداني

الملحق الأول

IP4	إدارة المعارف المهمة بالنسبة للحد الفعال من الفقر الريفي	التقييم		التقييم على مستوى المؤسسة
				تقييم البرامج القطرية
				التقييم المؤقت
				تقييم المشروعات
				التقييم المواضيعي
		تأصيل المعارف		علاقات شراكة التعلم الأساسي
				الجماعات المواضيعية
				مذكرات المشورة التقنية
				الزيارات الميدانية الإطلاعية
				اقتناص المعارف الخارجية
				خدمات المكتبة
				صيانة المحفوظات
		تعميم المعارف		استحداث وصون قواعد المعلومات
				المطبوعات
				المقالات السمعية/البصرية
				المقالات الشبكية
				المعارض
				المحاضرات العامة
		إدارة الاتصالات والمعلومات الخارجية والداخلية		التخطيط الاستراتيجي للاتصالات
				استحداث ثقافة اتصالات، وتحديد الاتصالات
				الاحتياجات التدريبية وتوفير التدريب في ميدان الاتصالات
				وضع السياسات، والإجراءات، والمعايير المتعلقة بالاتصالات
				تقييم البرامج، والمشروعات، والخدمات المتعلقة بالاتصالات
				إدارة وتوفير خدمات الاتصالات بما في ذلك التصميم التحريري، والنشر، والتوزيع
IP5	تعبئة وإدارة الموارد المالية لبرامج الحد من الفقر الريفي	إدارة الموارد		وضع استراتجيات تعبئة الموارد العادية
				وضع استراتيجيات تعبئة الأموال التكميلية
				تعبئة الموارد العادية
				تعبئة الأموال المتممة
		إدارة الموارد المالية		إدارة المساهمات
				إدارة الأموال المتممة
				تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
				وضع السياسات المالية
		الإدارة المالية		إعداد الميزانيات وتنفيذها
				إدارة الأصول والخصوم
				المراجعة الخارجية
				التحليلات والتقارير المالية
				معالجة المدفوعات
				دعم الشُعب فيما يتعلق بقضايا الإدارة المالية
				ضمان الامتثال للائحة المالية للصندوق

الملحق الأول

IP6	إرساء علاقات شراكة استراتيجية مع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية بالحد من الفقر الريفي، (المؤسسات المالية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والوكالات الثنائية، وهيئات البحوث، وهيئات المجتمع المدني)	بناء علاقات الشراكة الاستراتيجية مع المنظمات غير الحكومية	وضع مقترحات علاقات الشراكة تعبئة التدابير المنسقة للحد من الفقر الريفي
		بناء علاقات الشراكة الاستراتيجية مع القطاع الخاص	وضع مقترحات علاقات الشراكة تعبئة التدابير المنسقة للحد من الفقر الريفي
		بناء علاقات الشراكة الاستراتيجية مع المؤسسات المالية الدولية	وضع مقترحات علاقات الشراكة تعبئة التدابير المنسقة للحد من الفقر الريفي
		بناء علاقات الشراكة الاستراتيجية مع وكالات الأمم المتحدة	وضع مقترحات علاقات الشراكة تعبئة التدابير المنسقة للحد من الفقر الريفي
		بناء علاقات الشراكة الاستراتيجية مع الوكالات الثنائية	وضع مقترحات علاقات الشراكة تعبئة التدابير المنسقة للحد من الفقر الريفي
IP7	استحداث نُهج مبتكرة للحد من الفقر الريفي	وضع استراتيجية للبرامج الابتكارية وضع مقترحات للبرامج الابتكارية تنفيذ البرامج الابتكارية تقييم وتعميم البرامج الابتكارية	
IP8	إدارة التسيير المؤسسي وبيئة العمل في الصندوق بما يكفل تعزيز الفعالية	الإدارة والاستراتيجية التنظيمية	
		التقييم الخارجي للصندوق	
		علاقات الهيئتين الرئاسيتين	لجنة مراجعة الحسابات دورات المجلس التنفيذي لجنة التقييم دورات مجلس المحافظين الاجتماعات الأخرى
		إدارة بيئة العمل في الصندوق	وضع السياسات الإدارية صيانة المرافق النفقات الإضافية للمباني الأمن توريد المعدات والإمدادات خطة استمرار العمليات
		إدارة الموارد البشرية	وضع سياسات الموارد البشرية التعيين والانتقاء تصميم الوظائف وتقييمها تخطيط الموارد البشرية إدارة الأداء النمو والتنمية أتعاب التحكيم/القضايا القانونية
		إدارة تكنولوجيا المعلومات	وضع مشروعات تكنولوجيا المعلومات صيانة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات صيانة تطبيقات المؤسسة مكتب المساعدة التقنية ودعم المستخدمين النهائيين صون الموقع الشبكى
		خدمات الشؤون القانونية والمراجعة الداخلية	المساعدة القانونية فى مجال علاقات المؤسسات المتعاونة المساعدة القانونية بشأن الاستثمارات المساعدة القانونية بشأن التوريد الخدمات القانونية على مستوى المؤسسة المساعدة القانونية بشأن عقود مبانى الصندوق المساعدة القانونية بشأن الحصانات والامتيازات عمليات المراجعة التحقيقات

الملحق الثاني

سياق جهود الصندوق للحد من الفقر

1- ما تزال قضيتا الفقر الريفي والأمن الغذائي موضع اهتمام عالمي بالغ. إذ يواجه الملايين من الناس في مختلف أنحاء الكرة الأرضية خطر الموت جوعاً، بينهم 40 مليوناً يقطنون القارة الأفريقية. ولا ترجع هذه المشكلة إلى الظروف المناخية والكوارث الطبيعية فحسب بل وإلى أسباب هيكلية أيضاً، مثل الفقر المزمن والافتقار إلى البيئة المواتية وإلى الدعم المناسب لقطاع الزراعة وتفشي جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز وتصاعد عدد النزاعات وسوء الإدارة وأخيراً، وليس آخراً، عوامل الإدارة الاقتصادية وغيرها من الموضوعات المرتبطة بالتجارة. وتؤدي هذه العوامل على الأرجح إلى تكرر الأزمات الغذائية وتفاقم انعدام الأمن الغذائي الأسري على الأمد البعيد، ولاسيما في أفريقيا.

2- وفي حين أن عدة بلدان في آسيا الشرقية والجنوبية تمكنت من النهوض بشكل كبير بمستويات نموها الاقتصادي ومن تحقيق تقدم واسع على طريق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الآفاق المتاحة لفقراء الريف في العديد من البلدان النامية ما تزال قاتمة. ولا يعتبر النمو الاقتصادي العالمي وسيلة موثوقة بشكل كاف للحد من الفقر العالمي، كما وتخيِّم على سماوات المستقبل ظلال المخاطر المترابطة المتعلقة بالأمن والنزاعات وجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز وركود أسعار السلع التي تنتجها البلدان النامية. وتتسم الحالة بالخطورة على نحو خاص في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يهدد الضعف البالغ لمستويات النمو فرص الإقليم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية تهديداً شديدا. كما أن أقاليم آسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية والكاريبي والشرق الأدنى وشمال أفريقيا تعتمد اعتماداً حاسماً على المستويات المستدامة المتوقعة للنمو في بلوغ غاياتها المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. على أن النمو وحده لن يكفل تحقيق الأهداف المذكورة: فلا بد من أن يترافق النمو مع التحوّل المؤسسي ولاسيما مع تغييرات في السياسات لضمان مشاركة الفقراء في مثل هذا النمو. وما تزال هناك تحديات هائلة، غير أن التطورات المهمة في جدول أعمال السياسات على الأصعدة العالمية والوطنية والمحلية ستؤثر على السياق الخارجي الذي سيعمل الصندوق في ظله خلال عام 2004.

3- وكرر توافق مونتيري لعام 2002 رسمياً التأكيد على الحاجة إلى تصحيح المسار الانخفاضي للمساعدة الإنمائية الرسمية لمساندة جهود التنمية والحد من الفقر المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية، بالتضافر مع التخفيف من أعباء الديون والاستثمارات المباشرة الأجنبية في ظل سياسات تجارية مواتية (على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية) وسياسات محلية تمكينية تكفل وضع الموارد المحلية في خدمة أهداف الحد من الفقر. وشدد الحوار رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي أجري في 30 أكتوبر/تشرين الأول عام 2003 على هذه الرسالة. ونتيجة لذلك، فإن من المنتظر أن يزيد حجم المساعدة الإنمائية الرسمية ليصل إلى 68 مليار دولار أمريكي (بالقيمة الحقيقية) بحلول عام 2006. ووفقاً للبيانات التي نشرتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في وقت سابق من هذا العام، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدَّمة من أعضاء هذه اللجنة إلى البلدان النامية زادت بنسبة 4.9% بالقيمة الحقيقية عام 2002. وارتفع الحجم الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية ليصل إلى 57 مليار دولار أمريكي (بالمقارنة مع 52 مليار دولار أمريكي عام2001)، وهو ما يعادل نسبة 0.23% من إجمالي الدخل القومي، علماً بأن هذه النسبة بلغت 0.22% في كل سنة من السنوات الثلاث الماضية. وسجَّل اثنا عشر بلداً من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية الاثنين والعشرين زيادات في المساعدة الإنمائية الرسمية خلال عام 2002، علماً بأن أضخم هذه الزيادات كانت في كل من: (i) الولايات المتحدة (1.5 مليار دولار أمريكي)؛ (ii) فرنسا (1 مليار دولار أمريكي)، بما يتماشى مع تعهد هذا البلد بزيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية لتصل إلى نسبة 0.5% من إجمالي الناتج القومي بحلول عام 2007 وإلى 0.7% من هذا الإجمالي بحلول

الملحق الثاني

عام 2012؛ (iii) إيطاليا (0.7 مليار دولار أمريكي)، أي 31.5% بالقيمة الحقيقية، بما يعكس المساهمات في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وكذلك المساهمات المقدّمة إلى المفوضية الأوروبية والصناديق العالمية. وتتدرج بعض البلدان الصغيرة في عداد أبرز الجهات الموفِّرة للمساعدة الإنمائية الرسمية بالمقارنة مع إجمالي دخلها القومي. ويصل متوسط مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية في البلدان خارج مجموعة السبعة إلى 0.46% من إجمالي الدخل القومي، في حين وصلت مستويات هذه المساعدة في بلدان المجموعة المذكورة إلى 0.19% من ذلك الإجمالي. وكانت كل من الدانمرك، وهولندا، ولكسمبرغ، والنرويج، والسويد البلدان الوحيدة في لجنة المساعدة الإنمائية التي تجاوزت مستويات مساعداتها الإنمائية الرسمية النسبة التي تستهدفها الأمم المتحدة والبالغة 0.7% من إجمالي الناتج القومي. وقد حددت ثلاثة بلدان أخرى (بلجيكا، فرنسا، إيرلندا) موعداً مؤكداً لتحقيق النسبة المستهدفة هذه. ووفقاً لتقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن تحقيق كل بلدان لجنة المعونة الإنمائية لأرقامها المستهدفة فيما يتعلق بزيادة المعونات يعني ارتفاع مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 31%، بينما ستزيد نسبة هذه المعونة من إجمالي الناتج القومي بحيث تبلغ 0.26% بحلول عام 2006. وسيظل هذا المستوى دون النسبة المستهدفة للأمم المتحدة بكثير، كما أنه سيكون أقل من النسبة البالغة 0.33% التي تحققت باستمرار حتى عام 1992. غير أن هذا الرقم المستهدف سيمثل زيادة كبيرة في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية بالمقارنة مع المستويات الراهنة، كما أن بعض البلدان قد التزمت بتحقيق زيادات مقبلة في هذه المساعدة بعد عام 2006. ويشكل ذلك بيئة موارد مواتية لتعزيز جهود الصندوق في ميدان الحد من الفقر.

4- على أن التحدي القائم ما يزال يتمثل في توجيه هذه الموارد الإضافية إلى التنمية الريفية والزراعية، التي تأثرت تأثراً بالغاً بالانخفاض السابق في المساعدة الإنمائية الرسمية على الرغم من أن 75% من أشد الناس فقراً في العالم يعيشون في المناطق الريفية، وأن المجال الريفي يساند جوانب ضخمة من النمو وإجمالي الدخل القومي والعمالة والصادرات في البلدان النامية. وقد أصدرت مجموعة الثمانية والبلدان الإسكندنافية، ضمن جملة جهات، وثائق سياسات مؤخراً لمساندة التنمية الريفية والزراعية كجزء أصيل ومحوري في استراتيجية شاملة للحد من الفقر؛ كما زادت بلدان أخرى، مثل كندا، بشكل كبير من مواردها المخصصة لهذا القطاع. وقد عنيت قمة الثمانية التي عقدت في مدينة ايفيان الفرنسية في يونيو/حزيران عام 2003 بموضوع الأمن الغذائي طويل الأجل وشددت على الحاجة إلى تفادي المجاعة في أفريقيا. وتعهدت القمة بالعمل لتصحيح المسار الانخفاضي في المساعدة الإنمائية المقدمة إلى قطاع الزراعة وزيادة الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية بغية مكافحة الأسباب الهيكلية للفقر. وأعربت القمة عن استعدادها لدعم جهود حكومات البلدان النامية الساعية إلى تحقيق هذه الأهداف، وسيتجلى هذا الدعم، ضمن جملة أمور، عبر مساندة السياسات الزراعية السليمة على المستويات الوطنية والإقليمية وتطوير منظمات المزارعين وتوظيف الاستثمارات الإنتاجية في المدخلات والمرافق الأساسية الزراعية وترويج المحاصيل الغذائية وتعزيز القدرة التنافسية للمحاصيل التصديرية وتحسين الموارد العلمية ومواءمة تقانات زراعية جديدة ومحسنة. وقد وضع الجزء رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في يونيو/حزيران عام 2003، والمعنون – "ترويج نهج متكامل للتنمية الريفية في البلدان النامية لاستئصال الفقر وتحقيق التنمية المستدامة" – مسألة الحد من الفقر الريفي في موقع متصدر في جدول الأعمال الإنمائي. ومع تجسد هذه البيانات السياسية والالتزامات الجماعية في تدابير تتخذها الجهات المانحة المنفردة وتشمل الدعم الفعال للاستراتيجيات القطرية المخصوصة المنصبة على الفقر الريفي (مثل وثائق استراتيجية الحد من الفقر أو النُهج القطاعية)، فإن الصندوق سيعثر على فرص شراكة مهمة للحد من الفقر الريفي في سياق برنامجي خاص بكل قطر على حدة.

الملحق الثاني

5- وسيكون عام 2004 عاماً حاسماً بالنسبة لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتحتاج البلدان التي لم تستفد بعد من المبادرة إلى بذل الجهود لتغدو مؤهلة للحصول على التخفيف من أعباء الديون قبل نهاية العام حين سيسري مفعول "بند الانقضاء". وستصل العديد من الحالات القطرية المعتمدة إلى نقاط إنجازها عام 2004. وبفضل التخفيف من أعباء الديون، فستُتاح مستويات ضخمة من الموارد المالية للإنفاق على جهود الحد من الفقر في ظل الاستراتيجيات القطرية الذاتية الساعية إلى ذلك، ومن المنتظر أن تُرسى نظم متكاملة لتتبع الإنفاق العام لرصد مخصصات هذه النفقات ونوعيتها. وعلى ما يبدو كذلك، فإن الوقائع تثبت تلبية متطلبات أحد الأسس المنطقية التي استندت إليها مبادرة الديون المذكورة، وهو أن مقادير تخفيف الديون يجب أن تكون مضافة إلى الصيغ الأخرى للمساعدة المالية الخارجية. فبالنسبة لبلدان نقطة اتخاذ القرار السبعة والعشرين، فإن الفترة 1997–2002 شهدت زيادة في التدفقات الإجمالية والصافية على حد سواء. وعلى المستوى الكلي، زادت التدفقات الرسمية من نحو 8 مليارات دولار أمريكي عام 1997 إلى نحو 12 مليار دولار أمريكي عام 2002، علماً بأن نصف هذه الزيادة يرجع إلى تدابير التخفيف في إطار مبادرة الديون. كما زادت تدفقات الموارد الصافية بشكل كبير حال انطلاق المبادرة المعززة للديون. على أنه تجدر الإشارة إلى أن تدفقات التمويل الخارجي الرسمي إلى بلدان نقطة اتخاذ القرار السبعة والعشرين قد انخفضت انخفاضاً شديداً في أواسط التسعينات (وهو ما ينطبق كذلك على البلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض). وتعيد الزيادة الأخيرة في هذه التدفقات التمويل الخارجي إلى المستويات التي كان عليها في أوائل التسعينات. وتخفي الزيادة الشاملة في تدفقات الموارد أيضاً الفروق القائمة بين البلدان والدور الهام الذي ربما اضطلع به أداء السياسات والبرامج في اجتذاب الموارد الرسمية. وارتفع متوسط تدفقات التمويل الخارجي في الفترة 2000–2002 بالنسبة لمعظم بلدان نقطة اتخاذ القرار السبعة والعشرين بالمقارنة مع المستويات المتوسطة للفترة 1997–1999، ولكن ذلك لا ينطبق على ثمانية بلدان مستفيدة من مبادرة الديون. وقد عانت خمسة من هذه البلدان (غينيا بيساو، ملاوي، نيكاراغوا، ساوتومي وبرنشيبي، السنغال) من فترات انقطاع مطوَّلة في برامجها المدعومة من مرفق النمو والحد من الفقر، مما أوهن تدفق المعونة. وواجه بلدان آخران (مالي وموريتانيا) حالات تأخر في صرف المنح أو القروض. واستفادت رواندا من تدفقات ضخمة للغاية خلال أواخر التسعينيات، ولو أن هذه التدفقات قد انحسرت إلى حد ما في السنوات التالية. وإلى جانب تخفيف الديون في إطار المبادرة، فإن الأمر يقتضي بجلاء أن توفِّر الجهات المانحة الدعم لبلدان المبادرة كي تحافظ على القدرة طويلة الأجل على تحمل الديون وذلك من خلال برامج حسنة التصميم للحد من الفقر ممولة بقروض إضافية ذات شروط تيسيرية للغاية و/أو موارد منحية، دون الإخلال بالمعايير المستندة إلى الأداء فيما يتعلق بهذه المخصصات الإضافية من الموارد. وسيتيح ذلك للصندوق فرصاً لإرساء علاقات شراكة تقودها البلدان.

6- ومعظم البلدان التي لم تنضم بعد إلى المبادرة هي من بلدان النزاعات أو ما بعد النزاعات و/أو ذات المستويات العالية من المتأخرات المستحقة للمؤسسات المالية الدولية. وأسفر اجتماع للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف استضافه الصندوق في فبراير/شباط 2003 عن استحداث عملية مشتركة لهذه المصارف للتعامل مع مثل تلك الحالات القطرية. وبالإضافة إلى ذلك، ومتابعة لوثيقة إطار السياسات في مرحلة ما بعد النزاعات الصادرة عام 1998، فقد قام الصندوق بوضع إطار استراتيجي للحد من الفقر في مرحلة ما بعد النزاعات وهو يعمل على تعبئة الموارد اللازمة لتمويله. وسيتيح ذلك فرصاً للصندوق، بالتشارك مع الجهات المانحة الأخرى ذات السياسات والاستراتيجيات المماثلة القائمة، لمساعدة بعض البلدان الأشد فقراً في العالم (وليس بلدان مبادرة الديون وحدها) على العودة إلى طريق السلام والتمكين المحلي والحد من الفقر والنمو.

الملحق الثاني

7- وتكتسب تحويلات العمال المغتربين، التي تبلغ قيمتها نحو 100 مليار دولار أمريكي سنوياً في الوقت الحالي، أهمية متزايدة كمصدر رئيسي للتمويل في صفوف أسر البلدان النامية. وقام الصندوق عام 2003 بتقدير الإمكانيات والظروف المواتية لتعبئة مقادير أضخم من هذه التحويلات لأغراض الاستثمارات الإنتاجية والحد من الفقر الريفي، ولاسيما في سياق البرامج القطرية التي يدعمها الصندوق في أمريكا اللاتينية والكاريبي (ولكن كذلك في آسيا والمحيط الهادي وأفريقيا). وللصندوق جهات شريكة محتملة كثيرة في هذا الطريق الجديد نحو التنمية الريفية، وهو ما يشمل القطاع الخاص والتعاوني.

8- كما يتسم توفير بيئة عادلة للتجارة، ولاسيما للسلع الزراعية، بأهمية حاسمة بالنسبة للنمو والحد من الفقر والتمكين الريفي في البلدان النامية. ومما أثار القلق أن البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية عجزت عن الالتزام بالموعد النهائي المضروب في مارس/آذار 2003 لخفض تدابير الدعم والحماية في قطاع الزراعة. وتعتبر قواعد والتزامات التجارة الزراعية هذه حيوية بالنسبة للأشد فقراً وعلى رأسهم المزارعون. وأدى التقدم الذي تحقق في ربيع عام 2003 إلى التقليل من حدة المخاوف بأن يؤدي عدم الالتزام بالموعد المذكور إلى إلحاق ضرر أكيد بالزخم المطلوب لضمان نجاح المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في مدينة كانكون المكسيكية في سبتمبر/أيلول عام 2003. ويوفر بيان ايفيان بشأن التدابير التعاونية لمجموعة الثمانية إزاء التجارة أفقاً واعداً لنهاية عام 2004؛ ويشمل هذا الأفق الإقرار بأن برامج منح الأفضلية للبلدان الفقيرة تضطلع بدور انتقالي هام. كما تشكل الإعلانات الأخيرة المتعلقة باستعراض السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي مبعث أمل بالتصدي بجدية للتشوهات التجارية الناجمة عن الإعانات. وقد أجج فشل المفاوضات التجارية في كانكون مؤخراً من مشاعر القلق إزاء العوائق طويلة الأجل القائمة في وجه وصول البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة، واحتمال تفشي الاتفاقيات الثنائية الذي يمكن أن يسهم في تشويه الفرص التجارية. ومع تحسن آفاق التجارة أمام السلع الزراعية للبلدان النامية، فإن الاستثمارات في المشروعات الاقتصادية الريفية ستعود بالأرباح وستسهم في النمو الذي يكفل الحد من الفقر. ومن المأمول أن تُستأنف المحادثات التجارية بشكل فعال في العام المقبل أو نحو ذلك.

9- وتوفر الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وما حظيت به من دعم إضافي في مؤتمر طوكيو الدولي الأخير بشأن التنمية الأفريقية فرص شراكة مهمة للصندوق في أفريقيا.

10- كما أن تدابير إنشاء صندوق عالمي لمكافحة جائحة فيروس نقص المناعة البشرية /مرض الإيدز، والملاريا، والسل، بالإضافة إلى حسابات أمانة للتصدي، ضمن جملة أمور، لظاهرة الأمية ومرض شلل الأطفال، توفر بدورها فرص شراكة للصندوق (تتجاوز البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة ذي الأهمية البالغة) في مجالات مهمة تتصل بالأهداف الإنمائية للألفية على المستوى العالمي، ولاسيما في أفريقيا.

الملحق الثالث

البرامج القطرية للصندوق بحسب الشعب الإقليمية

أفريقيا الغربية والوسطى

1 - يتماشى برنامج عمل شعبة أفريقيا الغربية والوسطى لعام 2004 مع استراتيجية الصندوق ذات الأجل المتوسط في الإقليم. وتتمثل الأهداف الاستراتيجية بما يلي: تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم؛ تحسين وشحذ تركيز السياسات والمؤسسات الإنمائية الريفية على مناصرة الفقراء؛ تعزيز القدرة الإنتاجية للموارد الزراعية والطبيعية؛ تيسير الوصول إلى التكنولوجيا؛ زيادة الدخول الريفية عبر تيسير الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية؛ والحد من الضعف إزاء التهديدات الرئيسية لموارد الرزق الريفية.

2 - *برنامج القروض والمنح* – من المنتظر أن يغطي برنامج الإقراض لعام 2004 ستة مشروعات. وقد أدرجت أربعة مشروعات أخرى على سبيل الاحتياط. ويعكس البرنامج أولويات الإطار الاستراتيجي. وتتسم كل مشروعات القروض بتركيز شديد على بناء القدرات المؤسسية القاعدية. وستركز مشروعات بوركينا فاصو، وغامبيا، ومالي على النهوض بإدارة الموارد الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، فستتم العناية بقضايا القدرة الإنتاجية من خلال التأكيد المتواصل على التنمية التفعيلية ومتابعة منح المساعدة التقنية الخاصة بالبحوث الزراعية. وسينصب مشروعا بنن وغامبيا على توليد العمالة وتعزيز الدخول بما يتماشى مع الهدف الاستراتيجي المتمثل في زيادة الدخول الريفية. وأخيرا، فإن مشروعي الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية سيعنيان بجوانب الإعمار في مرحلة ما بعد النزاعات بغية الحد من الضعف إزاء التهديدات الرئيسية لموارد الرزق الريفية. وثمة أنشطة عديدة للتمويل المشترك وسيجري تطويرها في سياق تصميم المشروعات لرفعها إلى المجلس التنفيذي في عام 2004.

3 - *إدارة حافظة المشروعات الجارية* – ستتمثل الوجهة الشاملة لبرنامج عام 2004 في الحفاظ على التركيز القوي على تعزيز الأثر من خلال النهوض بأداء تنفيذ المشروعات. وستجهز منحة مساعدة تقنية لتعزيز قدرة الإدارة في مشروعات الصندوق. وستواصل الشعبة الأسلوب الذي بدأت باتباعه عام 2002 لضمان مشاركة مدراء الحوافظ القطرية في نصف بعثات الإشراف التي تتولى إعداد برامج العمل والميزانيات السنوية على الأقل، وكفالة أن يكون الصندوق حاضرا عند اتخاذ أبرز قرارات التنفيذ. وفيما يتصل بالنهوض بتقدير الأثر في البرامج والمشروعات الجارية، فسيتم توسيع نطاق نشاطين انطلقا عام 2002، وهما رصد التغذية وتطوير أدوات التقدير المؤسسي، بحيث يغطيان عدة مشروعات أخرى، وستنشر الطرق المستخدمة والنتائج المحققة عبر شبكة فيدأفريقيا المستندة إلى الإنترنت التي تضم المشروعات المنخرطة في مكافحة الفقر في أفريقيا الغربية والوسطى. وستجهز منحة مساعدة تقنية إقليمية لتعزيز دعم الرصد والتقييم للمشروعات الجارية.

4 - *حوار السياسات* – سينفذ حوار السياسات بالاشتراك مع الحكومات وهيئات المجتمع المدني والجهات المانحة ذات المفاهيم المماثلة، وسيشمل استحداث أطر قانونية وتنظيمية مناسبة للتمويل الصغير في بنن والكاميرون، وإجراءات محددة لتعميق الطابع المناصر للفقراء لعملية تطبيق اللامركزية في غانا وغينيا والسنغال، والأطر المؤسسية المناسبة لتدعيم فعالية تسليم الخدمات الريفية في الكاميرون ونيجيريا. وستؤدي مساندة الشبكة الإقليمية لمجموعات المنتجين في أفريقيا الغربية إلى تعزيز قدرة هذه الجهة المهمة من الجهات المعنية في ميدان استقطاب التأييد للسياسات. كما أن المحور

الملحق الثالث

الإقليمي سيشكل أيضا وسيلة هامة لتسيير تحليل السياسات والحوار بشأنها. وستساند الشعبة بنشاط تنفيذ ما لا يقل عن أربعة برامج وطنية لوثائق استراتيجية الحد من الفقر، إلى جانب إنشاء شبكة إقليمية لاقتسام خبرات الوثائق المذكورة في القطاع الريفي. وبالاشتراك مع شعبتي أفريقيا الشرقية والجنوبية، والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، سيعمق التعاون مع أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عبر توفير المساعدة التقنية لتنفيذ خطة عمل الشراكة المذكورة، وتوسيع مشاركة منظمات المزارعين وهيئات المجتمع المدني في عملية الشراكة تلك. وستظل شبكة فيدأفريقيا أداة مهمة للربط الشبكي بين موظفي المشروعات الإقليمية والجهات المعنية الإقليمية الأخرى عام 2004. وستشمل وجهات التركيز الرئيسية لمنح المساعدة التقنية المعنية بالبحوث الزراعية التي تعود إلى مبادرة الصندوق في أفريقيا الغربية والوسطى ما يلي: توثيق الروابط مع مشروعات القروض، والمضي في تعزيز القدرات الاقتصادية- الاجتماعية، وترويج التبادل بين العمليات الممولة بالمنح فيما يتعلق بالأساليب المثلى.

أفريقيا الشرقية والجنوبية

5 - يتمثل الهدف الاستراتيجي لشعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية في الإسهام بشكل واسع في تمكين سكان الريف في الإقليم بغية إرساء الأساس اللازم لتحقيق تحسينات مستدامة في الدخول والأمن الغذائي في سياق تغيرات سياسية واقتصادية سريعة وأساسية يشهدها المجتمع الريفي الأفريقي. ويشتمل بلوغ هذا الهدف الرفيع على هدفين فرعيين هما: (i) زيادة الأصول (المهارات، والمعارف، والتنظيم، والخدمات والموارد المادية) المتاحة للفقراء كأفراد وجماعات؛ (ii) خلق إطار داعم من السياسات والمؤسسات العامة فيما يتصل بالقضايا ذات الأهمية الحيوية الاستراتيجية المتصلة بوصول فقراء الريف إلى أسواق التمويل الريفي والأراضي والمياه والتكنولوجيا.

6 - *برنامج القروض والمنح* – ستمنح الشعبة الأولوية عام 2004 إلى زيادة أثر الصندوق على الفقر الريفي. وتتمثل الأداة الرئيسية للصندوق في الإقليم في برنامجه الإقراضي (كوسيلة متعددة الوظائف). وتزمع الشعبة رفع خمسة مشروعات إلى المجلس التنفيذي عام 2004. وسيركز مشروعا إثيوبيا وأوغندا على الوصول إلى الأسواق. أما في جمهورية تنزانيا المتحدة، فإن الاهتمام سينصب على الوصول إلى التكنولوجيا، في حين سيوجه في زامبيا إلى الوصول إلى التمويل. وسيعنى مشروع بوروندي بالإعمار الاجتماعي والاقتصادي في مرحلة ما بعد النزاعات. وسيتم تحديد فرص التمويل المشترك في عملية إعداد المشروعات ضمن الأنماط الناشئة للتعاون بين الجهات المانحة فيما يتصل بالمساعدة الإنمائية، والتمويل المشترك التقليدي، وفي إطار للبرمجة القطاعية وبالنسبة لمشروعي جمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا. وسيشمل تجهيز الذخيرة وتوسيعها عملية للتعميق الاستراتيجي لا للتنويع. ويوفر برنامج منح المساعدة التقنية موارد موجهة، ضمن جملة أمور، إلى ترويج حق المرأة في الوصول إلى الأراضي في كينيا؛ وإلى نظم المعلومات الريفية المعنية بجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز في بوروندي ورواندا؛ وتنظيم منتدى للمزارعين في جمهورية تنزانيا المتحدة؛ والقيام، على المستوى الإقليمي، بتقديم الدعم لمبادرات الصلات السوقية ولإنشاء مرفق إقليمي يوفر المساندة لبرامج التمويل الريفية من حيث التشغيل والسياسات.

7 - *إدارة حافظة المشروعات الجارية* – ستمضي الشعبة قدما في تعزيز أبعاد تطوير المؤسسات والسياسات في البرامج الجديدة (الاستثمار في القدرات المحلية ونظم التمثيل على سبيل المثال). كما أنها تزمع تدعيم الحضور الميداني للصندوق للنهوض بالاستجابة وصياغة وجهات النظر المحلية الناشئة بشأن الحاجة إلى التغيير وطبيعة وجهته. وتعتبر الإدارة البرامجية عنصرا أساسيا في تنفيذ المشروعات الناجحة والمستدامة. ويندرج تحسين القدرات الإدارية للموظفين المرتبطين

الملحق الثالث

بالبرامج (في المجالات العامة وفي المجالات القطاعية الفرعية المخصوصة) وتيسير تبادل الخبرات بين البرامج والجهات المعنية المصاحبة من بين أولويات الشعبة عام 2004. كما ستعمل الشعبة على تنمية القدرات الوطنية والإقليمية لاستكمال أنشطة الصندوق ومؤسساته المتعاونة في دعم تنفيذ البرامج في المجالات الاستراتيجية الرئيسية (مثل التمويل الريفي والصلات السوقية)؛ وتحسين المستوى الوطني وعملية تعلم الصندوق من خلال الرصد والتحليل المنتظمين للأثر.

8 - *حوار السياسات* – تزمع الشعبة عام 2004، تعزيز قدرات أصحاب الحيازات الصغيرة على الانخراط في حوار السياسات على أساس التنظيم والتدريب. كما سيتم تدعيم المشاركة المباشرة لموظفي الصندوق والمتعاونين الميدانيين معه في مجال تجهيز البرامج وآليات التنسيق، وستجهز البرامج ضمن أطر برمجة قطاعية حيثما توافرت مثل هذه الأطر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشعبة ستتوسع في تزويد الجهات المعنية الوطنية والدولية الرئيسية بالدروس المستخلصة، وتطوير استراتيجية الصندوق ذاته في الإقليم بما يراعي الخبرات والتحولات في البيئات الوطنية والإقليمية والدولية. وسيتاح الدعم للمبادرات الإقليمية (مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا) لاكتساب التأثير في ميدان النهوض بمعالجة القضايا المرتبطة بأصحاب الحيازات الصغيرة.

آسيا والمحيط الهادي

9 - ستركز الشعبة على الأثر وحوار السياسات عبر تعزيز الجهود لتوفير المساندة للتنفيذ وتحديث الاستراتيجيات القطرية. وتستند الأنشطة عام 2004 إلى الاستراتيجية الإقليمية على النحو التالي: (أ) تمكين النساء بتعزيز قدرتهن على الوصول إلى الموارد ومشاركتهن في شؤون الإدارة المجتمعية؛ (ب) تدعيم القدرة الإنتاجية الزراعية في المناطق الحدية، ولاسيما من خلال التقانات الزراعية المستدامة؛ (ج) تمكين الأقليات الإثنية والمجموعات السكانية الأصلية؛ (د) توسيع قدرات الفقراء والضعفاء من خلال تيسير اعتماد تدابير العون الذاتي وتعبئة المدخرات المحلية إلى جانب الخدمات المالية الصغيرة في إطار مالي ريفي ومهارات وتقانات وأسواق جديدة.

10 - *برنامج القروض والمنح* – تعتزم الشعبة رفع ستة مشروعات استثمارية جديدة إلى المجلس التنفيذي عام 2004 (الصين، إندونيسيا، لاوس، نيبال، سري لانكا، فييت نام). كما سيتم إعداد مشروعين كجزء من خطة الطوارئ. وستعنى كل مشروعات عام 2004 بهدف أو أكثر من الأهداف الاستراتيجية للصندوق، وستعزز جميع المشروعات تنظيمات فقراء الريف وستهتم بمتطلبات خطة عمل الصندوق بشأن التمايز بين الجنسين. وقد جرى اقتراح منحة دون إقليمية بقيمة 3.5 مليون دولار أمريكي (على مدى أكثر من ثلاث سنوات) لجزر المحيط الهادي. وتم ضمان تمويل مشترك بقيمة 1 مليون دولار أمريكي لمبادرة رائدة في فييت نام لإرساء نموذج إنمائي للمناطق الريفية في المرتفعات الوسطى. وفي ضوء اعتماد استراتيجية للبحوث الزراعية في الإقليم مؤخرا، فإن برنامج منح المساعدة التقنية سيسعى إلى تعزيز أثر أنشطة البحوث المعنية بالفقر في آسيا مع التركيز على أولويات الموضوعات والنظم الايكولوجية– الزراعية الاقليمية. كما سينصب الاهتمام على إرساء روابط بين برامج المنح والقروض لتعزيز الأثر.

11 - *إدارة حافظة المشروعات الجارية* – تزمع الشعبة النهوض بجودة الحوافظ القطرية من خلال شحذ التركيز على قضايا السياسات وتحقيق الأثر كأساس لتدعيم الدور التحفيزي للصندوق. وسيتحقق ذلك عبر عمليات استعراض الحوافظ القطرية والتقييمات المواضيعية كمرتكز لوضع وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية وتعزيز تصميم المشروعات والبرامج. وسيتطلب ذلك تقوية القدرات الميدانية بالاعتماد على ذوي الخبرات والمؤسسات على المستوى المحلي. وسعيا وراء

الملحق الثالث

ترويج الإدارة المستندة إلى النتائج، فإن الشعبة ستواصل منح الأولوية أيضا لتحسين قدرات إدارة المشروعات ورصدها من خلال اعتماد الطرق التشاركية لرصد الأثر. وستتم مواءمة الخطوط التوجيهية للرصد والتقييم وتنفيذها في أربعة بلدان على الأقل في الإقليم في عام 2004. كما سيندرج التوسع في تعميم الاهتمام بقضايا الجنسين في مرحلتي تصميم المشروعات وتنفيذها وتعزيز مشاركة النساء وتمثيلهن ضمن أولويات الشعبة عام 2004.

12 - *حوار السياسات* – ستواصل الشعبة الاضطلاع بدور تحفيزي عبر التركيز على المناطق المحرومة والحدية. وبما أن الأنشطة يجب أن تعنى بالعقبات الناجمة عن عوامل الأصول، والمؤسسات، والسياسات التي تعرقل جهود الحد المستدام من الفقر، فإن الشعبة ستتابع إرساء روابط وعلاقات شراكة فعالة على مستوى السياسات لتحقيق الأثر الأقصى من مشروعات قروضها ومنحها. ولذلك فإنها ستستمر في النهوض بحوار السياسات مع الحكومات والجهات المعنية الأخرى لترويج السياسات المناصرة للفقراء وتوسيع نطاق المبادرات الناجحة. وستسعى الشعبة أيضا إلى تعزيز قدرات منظمات فقراء الريف لتمكينها من الاستفادة من أنشطة المشروعات. وسيتم الترويج لاقتسام المعارف والخبرات بين مختلف الجهات المعنية من خلال الربط الشبكي لريف آسيا والمحيط الهادي، وإقامة حلقة عمل دون إقليمية واحدة لاستعراض الحوافظ، وتحسين التعاون الداخلي والعمل الجماعي وإجراء الدراسات المواضيعية. ويتضمن ذلك وضع خطة عمل إقليمية للاتصالات لاقتسام المعارف والدروس المستفادة بين مختلف الجهات المعنية.

أمريكا اللاتينية والكاريبي

13 - ستتماشى أنشطة شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي عام 2004 مع الأهداف الرئيسية للصندوق في الإقليم وهي: تمكين فقراء الريف والحد من الفقر الريفي بشكل واسع. وتحقيقا لذلك، فإن الصندوق يزمع العمل بصورة مباشرة من خلال أثر ما يسانده من مشروعات وبرامج في مجالات محددة في البلدان المتلقية؛ وبصورة غير مباشرة، عبر تأثير أنشطته على السياسات الحكومية. وتشمل استراتيجية الصندوق العناصر التالية: (i) تعزيز تقدير الأثر ودعم التنفيذ؛ (ii) مساعدة فقراء الريف على الاستفادة من الفرص السوقية الجديدة؛ (iii) النهوض بإدارة المعارف؛ (iv) ترويج علاقات الشراكة مع المؤسسات الأخرى ذات الأهداف المماثلة؛ (v) تحسين حوار السياسات. وسيوجه اهتمام خاص إلى العمل مع المجموعات السكانية الأصلية.

14 - *برنامج القروض والمنح* – سترفع الشعبة أربعة مشروعات إلى المجلس التنفيذي عام 2004. وسيركز البرنامج الإقراضي على بلدان تمنح أولوية متقدمة للحد من الفقر الريفي مثل الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والجمهورية الدومينيكية وعلى الإكوادور، ذات الأعداد الضخمة من السكان الأصليين؛ وعلى كولومبيا المعانية من أوضاع النزاعات الحادة. وسيتم إعداد مشروع الإكوادور كمشروع احتياطي. وتضطلع منح المساعدة التقنية بدور بالغ الأهمية في استراتيجية الصندوق في أمريكا اللاتينية والكاريبي حيث إنها تساند المشروعات، وتروج لأوجه التضافر، وتيسر الصلات مع المجتمع المدني. وترتبط منح المساعدة التقنية الثلاث المقترحة لعام 2004 ارتباطا مباشرا مع الإطار الاستراتيجي. فالمنحة المقترحة إلى برنامج تعزيز الإمكانات الإقليمية لرصد وتقييم مشروعات تخفيف وطأة الفقر الريفي في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (المرحلة الثالثة) ستهتم في المقام الأول بالطرق الابتكارية وذات الكفاءة التكاليفية لقياس الأثر. أما المنحة المقدمة إلى الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية (المرحلة السادسة) فإنها ستركز على تعزيز التعاون بين الجهات المانحة والمؤسسات المحلية العاملة في أمريكا الوسطى. وتسعى المنحة المكرسة لمسألة تحويلات العمال المغتربين إلى تدعيم أثر هذه التحويلات على استراتيجيات الحد من الفقر.

الملحق الثالث

15 - *إدارة حافظة المشروعات الجارية* – تزمع الشعبة زيادة الأثر من خلال النهوض بتنفيذ المشروعات، وتوفير خدمات التدريب والدعم إلى المشروعات والابتكار وإدارة المعارف وحوار السياسات وبناء علاقات الشراكة على المستوى الإقليمي. ويتطلب ذلك تقوية الاهتمام بإرساء عملية كفوءة لتطوير السياسات القطرية، وهو ما يعني بدوره التشديد على علاقات الشراكة والربط الشبكي واستقطاب التأييد. ومن المزمع أيضا تدعيم الأثر التحفيزي لأنشطة الصندوق. ويمكن تحقيق ذلك عبر الإقرار بالتغييرات والعقبات الجديدة التي تواجه الأسر الفقيرة والتركيز على السبل التي تمكنها من التغلب على الفقر، مثل القدرة على الوصول إلى الأسواق وتحويلات العمال المغتربين وتسوية النزاعات والتنمية المؤسسية المناصرة للفقراء. ومن بين المجالات ذات الأولوية للشعبة عام 2004، استحداث أدوات جديدة للحد الفعال من الفقر، وترويج الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. كما أن تعزيز الأثر يعني: (i) زيادة التأكيد على إعداد الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية ومتابعتها وتقدير أثرها؛ (ii) تعبئة الموارد للأنشطة الابتكارية للحد من الفقر؛ (iii) زيادة التفاعلات الإقليمية والأقاليمية لاستحداث أدوات جديدة للحد من الفقر؛ (iv) إرساء شكل ما من أشكال الحضور الميداني على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية.

16 - *حوار السياسات* – ولكي يحقق الصندوق أهدافه، فإن عليه أن ينهض بشكل كبير بقدرته على العمل مع الجهات الأخرى على المستويات الوطنية والإقليمية، ولاسيما في ميدان السياسات. ولذلك، فإن ترويج الشبكات وعلاقات الشراكة يشكل مبدأ هاديا لأنشطة الشعبة عام 2004. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التدابير التالية ستكون ضرورية للمساعدة على تنفيذ هذه الاستراتيجية: (i) تحسين الاتصالات ونشر المعلومات عن أنشطة الصندوق لتعزيز علاقات الشراكة مع الحكومات وهيئات المجتمع المدني والمنظمات الدولية الأخرى؛ وزيادة الاهتمام بقضايا التنمية الريفية وتحسين صورة الصندوق؛ (ii) تعزيز قدرة الموظفين على القيام بالأنشطة المقترحة وتدعيم التحالفات العاملة الحالية مثل جماعة العمل المعنية بالتنمية الريفية[39]، والشبكة الإقليمية للتمويل الريفي؛ (iii) إعداد الدراسات التقنية، التي ستحددها الشعبة، في المجالات الاستراتيجية لإدارة المعارف والسياسات المناصرة للفقراء، بغية تحسين تحديد الأدوات والأنشطة المقبلة. ومن بين الموضوعات المحتملة تطبيق اللامركزية في مؤسسات القطاع العام والخدمات المالية الريفية بما في ذلك تحويلات العمال المغتربين، والوصول إلى الأسواق والسكان الأصليون؛ (iv) تعزيز قدرة الموظفين على تركيز جهود تحليل وحوار السياسات على المجالات الاستراتيجية؛ (v) زيادة التركيز على تحليل استراتيجيات الحد من الفقر في الإقليم ومساندتها.

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

17 - تمشيا مع الأهداف الاستراتيجية للصندوق والاستراتيجيات الإقليمية الفرعية للشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا، فإن حافظة قروض الشعبة لعام 2004 تركز على بناء القدرات المؤسسية وتمكين فقراء الريف، وتحسين الوصول المتكافئ إلى الموارد الطبيعية (ولاسيما المياه والمراعي) والتكنولوجيا وتنويع مصادر الدخل المتاحة للفقراء وتيسير وصولهم إلى الأسواق والمرافق الأساسية الريفية.

18 - *برنامج القروض والمنح* – سيشهد عام 2004 تقديم أربعة قروض (للجزائر، وأذربيجان، والسودان، واليمن). وتركز المشروعات الجديدة في الجزائر، والسودان، واليمن على تيسير الوصول إلى الموارد الطبيعية والتكنولوجيا.

[39] تضم هذه الجماعة إلى جانب الصندوق كلا من الهيئة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ والوكالة الألمانية للتعاون التقني؛ ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية؛ ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة؛ والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ والهيئة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ والبنك الدولي.

الملحق الثالث

وسيسهم مشروع الجزائر في تحسين إدارة مستجمعات المياه وتيسير الوصول إلى مياه الري؛ أما مشروع اليمن فينصب على إدارة الموارد الطبيعية (لاسيما المراعي) والمرافق الأساسية الريفية؛ وسيركز مشروع السودان على تحسين إدارة الثروة الحيوانية والمراعي. وسيؤدي مشروع أذربيجان إلى إنعاش القطاع الزراعي عبر تحسين الري وتيسير الوصول إلى التقانات وتنشيط الروابط السوقية. كذلك تنظر الشعبة في إمكانية تصميم برنامج للحد من الفقر الريفي لفترة ما بعد النزاع في العراق (يكون تمويله المشترك على شكل منحة مع بعض الجهات المانحة الأخرى)، وذلك بالاعتماد على كيفية تطور الأوضاع في العراق. ومن المقترح تقديم ثلاث منح إقليمية للمساعدة التقنية خلال عام 2004 – وذلك إلى كل من المركز العربي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة لأغراض استخدام المياه في مزارع الواحات، وإلى المركز الدولي للزراعة الملحية لتطوير نظم مستدامة لإنتاج الأعلاف؛ والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية لأغراض السياسات المتعلقة بشح المياه – وترتبط هذه المنح بدورها ارتباطا مباشرا بالإطار الاستراتيجي، ولاسيما من حيث تركيزها على تعزيز قدرات فقراء الريف وتيسير وصولهم إلى الأصول والتكنولوجيا. وستتيح المنح المذكورة للشعبة التصدي للقضايا المعقدة المتعلقة بشح المياه واستخدامها في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

19 - وبالإضافة إلى ذلك، فسيجري تقدير ذخيرة من ثلاثة مشروعات عام 2004 لرفعها إلى المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان وسبتمبر/أيلول عام 2005 (أرمينيا، الأردن وتونس). على أنه رهنا بتوافر الموارد، فإن واحدا من هذه المشروعات قد يعرض كمشروع احتياطي على المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول عام 2004.

20 - *إدارة حافظة المشروعات الجارية* – ستواصل الشعبة التركيز على تعزيز دعم التنفيذ، مع إشراك مدراء الحوافظ القطرية في معظم بعثات الإشراف التي تديرها المؤسسات المتعاونة. وتقوم الشعبة أيضا باستخدام موارد المنح بصورة ابتكارية لاستكمال وتحسين تنفيذ الحوافظ. وسيجري التوسع أكثر فأكثر في استخدام البرامج الجارية لتعميم الاهتمام بقضايا التمايز الجنسي في الإقليمين الفرعيين للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وبرنامج الإدارة التشاركية للري، وبرنامج التدريب على الإدارة الزراعية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وذلك للقيام بما يلي: (i) بناء القدرات التشغيلية والإدارية على مستوى المشروعات والمستويات الوطنية والإقليمية؛ (ii) الانخراط في حوار السياسات؛ (iii) استحداث علاقة شراكة مع المؤسسات المعنية الوطنية منها والإقليمية والثنائية ومتعددة الأطراف؛ (iv) تحسين تنفيذ المشروعات؛ (v) زيادة توليد المعارف ونشرها (من خلال شبكة KnowNet الإلكترونية وحلقات العمل الإقليمية). وستحافظ الشعبة على الأنماط الحالية من الحضور الميداني بالوكالة في ألبانيا وسورية والسودان وذلك من خلال الاستعانة بالموظفين ذوي العقود المحلية وقيام مدراء الحوافظ القطرية بزيارات واسعة. ورهنا بالنتائج التي سيخلص إليها التقدير الجاري لحضور الصندوق الميداني المرتكز على الوكلاء (ومداولات المجلس التنفيذي في دورته الراهنة)، فإن الشعبة تعتزم القيام بعملية اختبارية أو اثنتين للحضور الميداني الواسع (بمكاتب معززة تعتمد على الموظفين المحليين) في المواقع التي تشتد فيها التحديات القائمة أمام تحولات السياسات وتحقيق الأثر القوي المفيد للفقراء.

21 - *حوار السياسات* – ستواصل الشعبة خلال عام 2004 مبادراتها الجارية في مجال حوار السياسات، بما في ذلك استراتيجيات/مؤسسات المناطق الجبلية؛ والإطار القانوني/التنظيمي لإدارة الري؛ والإطار القانوني/التنظيمي للمؤسسات المالية الريفية؛ واللامركزية والتسيير؛ والإطار القانوني/التنظيمي للمؤسسات المالية؛ والإصلاح الزراعي والخصخصة؛ والمؤسسات القاعدية وسياسات إدارة المراعي؛ وتعميم الاهتمام بقضايا الجنسين.

مدفوعات الإشراف والإدارة المتعلقة بمشروعات الصندوق

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	2003				2004	
	الأرقام المعتمدة	الميزانية المعتمدة	الزيادة (النقص) بالقيمة الحقيقية	زيادة الأسعار	الميزانية المقترحة	عدد المشروعات التي ينتظر فرض رسوم بشأنها[أ]
مصرف التنمية الأفريقي	3.00	156	0	4	160	3.00
مصرف الأنديز الأفريقي	13.50	508	102	(88)	522	16.20
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	12.90	502	(6)	20	516	12.75
مصرف التنمية الكاريبي	5.00	40	(2)	(3)	35	4.75
مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي	4.00	40	5	(14)	31	4.50
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع[ب]	141.97	6 782	(362)	565	6 985	134.40
مصرف التنمية لغرب أفريقيا	10.65	290	(3)	12	299	10.55
البنك الدولي (بما في ذلك البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية)[ج]	9.70	489	181	102	772	11.40
المجموع الفرعي	200.72	8 807	(85)	598	9 320	197.55
مشروعات اختبارية لإشراف الصندوق المباشر[د]	13.7	595	0	18	613	13.7
المجموع	214.42	9 402	(85)	616	9 933	211.25

[أ] تشمل الأرقام التخصيص التناسبي للمشروعات المقترحة خلال عام 2003 وتستثني المشروعات التي قد تعتمد خلال عام 2004. وبالمثل، فإن التخصيص التناسبي قد طبق على المشروعات التي ينتظر تمديدها لتغطي عام 2004 أو المشروعات المعطلة. كما أن الأرقام تناسبية حينما تتوافق الموافقة على القرض مع موارد الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة.

[ب] يستند متوسط التكلفة المعتمد في الميزانية لعام 2004 على المكافئات الكاملة المثلى التقديرية للمشروعات.

[ج] يفترض مخصص عام 2004 إيكال 11.4 مشروع إلى البنك الدولي (8.7 مشروع عام 1999؛ و11.2 عام 2000؛ و12.4 عام 2001؛ و10.7 عام 2002؛ و9.7 عام 2003). أنظر الزيادة السعرية الاستثنائية البالغة 000 132 دولار أمريكي لعام 2004 (000 640 دولار أمريكي عام 1999؛ و000 389 دولار أمريكي عام 2000؛ و000 287 دولار أمريكي عام 2001؛ و000 199 دولار أمريكي عام 2002؛ و 000 164 دولار أمريكي عام 2003) والمدرجة بصورة منفصلة في الجدول 5.

[د] تمشيا مع القرار 102/د-20 الذي اعتمده مجلس المحافظين في دورته العشرين والوثيقة EB 97/61/R.12 المعروضة على الدورة الحادية والستين للمجلس التنفيذي.

تكاليف الموظفين

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	2003				2004						
	الميزانية (1.070 يورو للدولار)	**الميزانية المعاد احتسابها (0.898 يورو للدولار)**	**الميزانية المنفصلة لمكتب التقييم (0.898 يورو للدولار)**	**الميزانية بعد حسم ميزانية مكتب التقييم**	**الزيادة (النقص) بالقيمة الحقيقية**	**زيادة الأسعار**	**الميزانية المقترحة (0.898 يورو للدولار)**	*الموظفون الفنيون*	*موظفو الخدمة العامة*	**فئات أخرى**
المرتبات وعلاوة تسوية المقر	18738	21709	1068	20641		857	21498	*13052*	*8446*	
منح التعليم وغيرها من العلاوات	1847	1909	58	1851		400	2251	*2013*	*238*	
المساهمات في المعاشات التقاعدية والتأمين الطبي	6754	7055	264	6791		511	7202	*3735*	*2485*	*982*
إجازات زيارة الوطن	294	326	32	294		5	299	*299*		
مدفوعات العودة إلى الوطن وانتهاء الخدمة	1802	1919	78	1841		75	1916	*889*	*1027*	
النقل والتعيين	247	291		291			298			*298*
موظفو الملاك	**29682**	**33209**	**1500**	**31709**	**0**	**1755**	**33464**	**19988**	**12196**	**1280**
الموظفون المؤقتون المعينون بعقود قصيرة الأجل	2579	2774	244	2530		101	2631			
أجر العمل الإضافي	272	324	12	312		11	323			
التدريب	401	415		415		8	423			
المجموع	**32934**	**36722**	**1756**	**34966**	**0**	**1875**	**36841**			

الملحق الخامس – باء

دورات الهيئتين الرئاسيتين والاجتماعات الرسمية الأخرى

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	2003		2004		
	الميزانية (1.070 يورو للدولار)	الميزانية المعاد احتسابها (0.898 يورو للدولار)	الزيادة (النقص) بالقيمة الحقيقية	زيادة الأسعار	الميزانية المقترحة (0.898 يورو للدولار)
مجلس المحافظين					
الموظفون الفنيون وموظفو الخدمات المعاونة المؤقتون (المرتبات/العلاوات/السفر/بدل الإعاشة)	338	403		13	416
الاتصالات وخدمات الأمن وغيرها	64	76	-	2	78
التوريدات، والطباعة، وبنود متنوعة	140	149	-	4	153
المجموع الفرعي	**542**	**628**		**19**	**647**
المجلس التنفيذي واللجان الفرعية					
الموظفون الفنيون وموظفو الخدمات المعاونة المؤقتون (المرتبات/العلاوات/السفر/بدل الإعاشة)	1 179	1 344		47	1 391
المدراء التنفيذيون (نفقات السفر وبدل الإعاشة)	65	76	0	2	78
الاتصالات وخدمات الأمن وغيرها	22	26	0	-	26
التوريدات، والطباعة، وبنود متنوعة	31	37	0	1	38
المجموع الفرعي	**1 297**	**1 483**	**-**	**50**	**1 533**
المجموع	**1 839**	**2 111**	**-**	**69**	**2 180**

الملحق الخامس – جيم

المستويات الوظيفية لعام 2004 [أ]

	موظفو الدرجات الفنية والعليا							موظفو الدعم
	مساعد رئيس	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3/2	المجموع	
مكتب رئيس الصندوق ونائب رئيس الصندوق		1			1		2	3
مكتب رئيس الصندوق				1			1	1
مكتب نائب رئيس الصندوق				1	1	1	3	1
مكتب مراجعة الحسابات الداخلية			1		3	1	5	4
مكتب المستشار العام	**0**	**1**	**1**	**2**	**5**	**2**	**11**	**9**
مجموع مكتب الرئيس ونائب الرئيس								
دائرة إدارة البرامج	1			2	2	1 [2]	6	3
مكتب مساعد رئيس الصندوق			1	5	4		10	8
شعبة أفريقيا الأولى			1	6	2	1	10	7
شعبة أفريقيا الثانية			1	7		1	9	7
شعبة آسيا والمحيط الهادي		1		6	1		8	7
شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي			1	6	1		8	6
شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا			1	7			8	6
شعبة المشورة التقنية	**1**	**1**	**5**	**39**	**10**	**2**	**59**	**44**
مجموع دائرة إدارة البرامج								
دائرة الشؤون المالية والإدارية	1						1	1
مكتب مساعد رئيس الصندوق		1		5	1	1	8	26.5
مكتب المراقب المالي			1		2	2	5	7
مكتب أمين الخزانة			1	2	1	1	5	8
مكتب الموارد البشرية			1	1	3	2	7	17.5
نظم معلومات الإدارة				1	1	1	3	23.5
الخدمات الإدارية	**1**	**1**	**3**	**9**	**8**	**7**	**29**	**83.5**
مجموع دائرة الشؤون المالية والإدارية								
دائرة الشؤون الخارجية	1						1	2
مكتب مساعد رئيس الصندوق			1	1	3		5	5
الاتصالات			3	2	1		6	4
السياسات				1	2		3	2
تعبئة الموارد			1	2	5	3	11	24.5
مكتب سكرتير الصندوق	1	0	5	6	11	3	26	37.5
مجموع دائرة الشؤون الخارجية								
المجموع الكلي[ب]	**3**	**3**	**14**	**55**	**33**	**13**	**121**	**174**

أ لا يُدرج الرئيس ونائب الرئيس ضمن عدد الموظفين.

ب لا يشمل ذلك مكتب التقييم (انظر الملحق 9، الجدول 2).

الملحق الخامس – دال

المستويات الوظيفية لعام 2004 [أ]

الممولة من رسوم الخدمات على ترتيبات الأموال المتممة

والموظفين المهنيين المزامنين

	موظفو الدرجات الفنية والعليا							موظفو الدعم
	مساعد الرئيس	مد–2	مد–1	ف–5	ف–4	ف–3/2	المجموع	
دائرة إدارة البرامج								
مكتب مساعد رئيس الصندوق								1
شعبة المشورة التقنية								1
مجموع دائرة إدارة البرامج								**2**
دائرة الشؤون المالية والإدارية								
مكتب المراقب المالي					1		1	3
مكتب أمين الخزانة								1
مكتب الموارد البشرية					1		1	2
مجموع دائرة الشؤون المالية والإدارية					**2**		**2**	**6**
دائرة الشؤون الخارجية								
تعبئة الموارد						1	**1**	1
مجموع دائرة الشؤون الخارجية						**1**	**1**	**1**
المجموع الكلي					**2**	**1**	**3**	**9**

أ – تتباين هذه التوقعات تبعا لمستوى رسوم الخدمات المستحقة عام 2004.

ب – لم تُدرج الوظيفتان المهنيتان ووظيفتا الخدمة العامة الممولة في ظل الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة.

الملحق الخامس – هاء

أنشطة البرامج والدراسات[أ]
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

		2003	2004			
		الميزانية (1.070 يورو للدولار)	الميزانية المعاد احتسابها (0.898 يورو للدولار)	الزيادة (النقص) بالقيمة الحقيقية	الزيادة السعرية	الميزانية المقترحة (0.898 يورو للدولار)
ألف –	**الاستراتيجية وما يتصل بذلك من تكاليف**	**71**	**73**	**0**	**1**	**74**
(i)	وضع الاستراتيجية	71	73	0	1	74
باء –	**مراجعة حسابات المشروعات وما يتصل بذلك من تكاليف**	**5**	**5**	**-**	**-**	**5**
(i)	(مراجعة حسابات القروض والمنح العائدة إلى مبادرة الصندوق	5	5	-	-	5
	المجموع[أ]	**76**	**78**	**-**	**1**	**79**

أ – بالنسبة لعام 2003، فإن هذا البند يتضمن أيضاً مكتب التقييم. أما في عام 2004 فإن ذلك يشكل جزءاً من برنامج عمل مكتب التقييم وميزانيته في ظل القسم ثالثاً والملحق 10.

النفقات المكتبية والنفقات العامة

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	2003		2004		
	الميزانية (1.070 يورو للدولار)	الميزانية المعاد احتسابها (0.898 يورو للدولار)	الزيادة (النقص) بالقيم الحقيقية	زيادة الأسعار	(0.898 يورو للدولار)
نفقات المقر الرئيسي					
خدمات الأمن والحراسة	464	553	0	11	564
الاتصالات	63	74		2	76
المرافق والمباني	1 217	1 450		38	1 488
التوريدات والطباعة	405	483	31	12	526
المعدات المكتبية والصيانة	201	240	(5)	5	240
خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	1 645	1 822	(17)	36	1 841
نفقات أخرى	160	187	(9)	4	182
نفقات المقر الرئيسي	**4 155**	**4 809**	**-**	**108**	**4 917**
أتعاب ونفقات مراجع الحسابات الخارجي	75	89	-	2	91
الخدمات المالية	37	40	(40)	0	0
الترجمة الخارجية	24	29	3	1	33
الخدمات القانونية	19	23	0	0	23
خدمات الدعم التقني للمباني	5	5	26	1	32
خدمات خبراء مراجعة الحسابات		0	11		11
التأمين ضد المخاطر	56	56	0	1	57
الخدمات الفنية	**216**	**242**	**-**	**5**	**247**
الضيافة	48	57		1	58
المكتبة والكتب، والدوريات	91	97	-	2	99
مكتب الاتصال في أمريكا الشمالية	195	195		4	199
نفقات أخرى	36	43		1	44
نفقات متنوعة	370	392	-	8	400
المجموع	4 741	5443	-	121	5 564

النفقات التشغيلية الأخرى، بما في ذلك
استقطاب التأييد للسياسات وتعبئة الموارد
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	2003		2004				
	الميزانية (1.070 يورو للدولار)	الميزانية المعاد احتسابها (0.898 يورو للدولار)	ميزانية مكتب التقييم (0.898 يورو للدولار)	الميزانية بعد حسم ميزانية مكتب التقييم	الزيادة (النقص) بالقيمة الحقيقية	زيادة الأسعار	الميزانية المقترحة (0.898 يورو للدولار)
السفر في مهام رسمية	1 121	1 226	240	986	(23)	20	983
الدراسات الخاصة	112	114	73	41	(26)	0	15
أجهزة الإعلام والاتصالات والربط الشبكي	210	226	0	226		5	231
التقرير السنوي والنشرات	283	337	0	337		8	345
المساهمات في لجان الأمم المتحدة وغيرها من اللجان	126	126	0	126	20	5	151
المشاركة في الاجتماعات واستضافتها	43	51	0	51	29	3	83
المجموع	1 895	2 080	313	1 767	-	41	1 808

تحليل ميزانية 2004 بحسب الدوائر التنظيمية
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	مجموع الميزانية المقترحة لعام 2004	مكتب الرئيس ونائب الرئيس[أ]	دائرة الشؤون الخارجية	دائرة إدارة البرامج	دائرة الشؤون المالية والإدارية
تكاليف الموظفين	**36 841**	3 265	7 139	13 069	13 368
دورات الهيئتين الرئاسيتين والاجتماعات الرسمية الأخرى	**2 180**	0	1 779	0	401
أنشطة البرامج والدراسات	**79**	5	51	23	0
النفقات المكتبية والنفقات العامة	**5 564**	97	317	33	5 117
النفقات التشغيلية الأخرى، بما في ذلك استقطاب التأييد للسياسات وتعبئة الموارد	**1 808**	245	918	293	352
الميزانية الإدارية (باستثناء الطوارئ)	**46 472**	**3 612**	**10 204**	**13 418**	**19 238**
اعتماد تمويل تجهيز البرامج	**28 448**	44	0	28 361	43
الرسوم المباشرة مقابل عائد الاستثمار	**5 531**	**119**			**5 412**

[أ] بما في ذلك مكتب المراجع الداخلي ومكتب المستشار العام المدرجين هنا بغرض الإيجاز فقط.

تحليل ميزانية 2004 بحسب الدوائر التنظيمية
مكتب الرئيس ونائب الرئيس
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	المجموع[أ]	مكتب الرئيس	مكتب نائب الرئيس	مكتب المراجع الداخلي	مكتب المستشار العام
تكاليف الموظفين	**3 265**	**1 094**	**534**	**525**	**1 112**
موظفو الملاك والموظفون المعينون بعقود قصيرة الأجل	2 885	1 075	488	425	897
الموظفون المؤقتون المعينون لفترات قصيرة الأجل	329		29	100	200
أجر العمل الإضافي	51	19	17		15
دورات الهيئتين الرئاسيتين والاجتماعات الرسمية الأخرى					
مجلس المحافظين	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
المجلس التنفيذي	0				
	0				
أنشطة البرامج والدراسات					
مراجعة حسابات المشروعات وما يتصل بذلك من تكاليف	**5**	**0**	**0**	**5**	**0**
التقييم والدراسات	5			5	
	0				
النفقات المكتبية والنفقات العامة					
الخدمات الفنية	**97**	**19**	**4**	**34**	**40**
نفقات متنوعة	65			32	33
	32	19	4	2	7
النفقات التشغيلية الأخرى، بما في ذلك استقطاب التأييد للسياسات وتعبئة الموارد					
السفر بمهام رسمية	**245**	**134**	**33**	**45**	**33**
لجنة التقييم	245	134	33	45	33
	0				
الميزانية الإدارية	**3 612**	**1 247**	**571**	**609**	**1 185**
اعتماد تمويل تجهيز البرامج	**44**	**0**	**0**	**0**	**44**
سفر الموظفين	44				44
الرسوم المباشرة مقابل عائد الاستثمار	**119**				**119**

[أ] **أدمجت هذه المكاتب معا بغرض الإيجاز فقط**

تحليل ميزانية 2004 بحسب الدوائر التنظيمية

دائرة الشؤون الخارجية

	(بآلاف الدولارات الأمريكية)					
	مجموع دائرة الشؤون الخارجية	**مكتب مساعد الرئيس**	**مكتب الاتصالات**	**مكتب السكرتير**	**مكتب تعبئة الموارد**	**مكتب السياسات**
تكاليف الموظفين	**7 139**	**519**	**1 075**	**3 391**	**586**	**1 568**
موظفو الملاك والموظفون المعينون بعقود قصيرة الأجل	6 412	433	1 075	2 964	586	1 354
الموظفون المؤقتون المعينون لفترات قصيرة الأجل	699	73		412		214
أجر العمل الإضافي	28	13		15		
دورات الهيئتين الرئاسيتين والاجتماعات الرسمية الأخرى	**1 779**	**64**	**0**	**1 715**	**0**	**0**
مجلس المحافظين	345	64		281		
المجلس التنفيذي	1 434			1 434		
أنشطة البرامج والدراسات	**51**	**51**	**0**	**0**	**0**	**0**
الاستراتيجية وما يتصل بذلك من تكاليف	51	51				
النفقات المكتبية والنفقات العامة	**317**	**10**	**1**	**95**	**0**	**211**
النفقات الفنية	11					**11**
نفقات متنوعة	306	10	1	95	0	200
النفقات التشغيلية الأخرى، بما في ذلك استقطاب التأييد للسياسات وتعبئة الموارد	**918**	**45**	**517**	**104**	**46**	**206**
السفر بمهام رسمية	280	45	51	45	22	117
الدراسات الخاصة	15					15
أجهزة الإعلام والاتصالات والربط الشبكي	231		231			
التقرير السنوي والنشرات	279		235			44
المساهمة في لجان الأمم المتحدة وغيرها من اللجان	30					30
المشاركة في الاجتماعات واستضافتها	83			59	24	
الميزانية الإدارية	**10 204**	**689**	**1 593**	**5 305**	**632**	**1 985**

تحليل ميزانية 2004 بحسب الدوائر التنظيمية

دائرة إدارة البرامج

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	مجموع دائرة إدارة البرامج	مكتب مساعد الرئيس	شعبة أفريقيا الأولى	شعبة أفريقيا الثانية	شعبة آسيا والمحيط الهادي	شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي	شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	شعبة المشورة التقنية
تكاليف الموظفين	**13 069**	**1 241**	**2 309**	**2 031**	**2 163**	**1 758**	**1 827**	**1 740**
موظفو الملاك والموظفون المعينون بعقود قصيرة الأجل	12 806	1 212	2 205	2 018	2 156	1 734	1 765	1 716
الموظفون المؤقتون المعينون لفترات قصيرة الأجل	189	19	97	6		10	43	14
أجر العمل الإضافي	74	10	7	7	7	14	19	10
دورات الهيئتين الرئاسيتين والاجتماعات الرسمية الأخرى	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
مجلس المحافظين	0							
المجلس التنفيذي	0							
أنشطة البرامج والدراسات	**23**	**23**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
الاستراتيجية وما يتصل بذلك من تكاليف	23	23						
إدارة المعرفة	0							
النفقات المكتبية والنفقات العامة	**33**	**7**	**4**	**3**	**5**	**3**	**8**	**3**
الخدمات الفنية	0							
نفقات متنوعة	33	7	4	3	5	3	8	3
الأنشطة التشغيلية الأخرى، بما في ذلك استقطاب التأييد للسياسات وتعبئة الموارد	**293**	**68**	**24**	**30**	**28**	**26**	**38**	**79**
السفر بمهام رسمية	259	68	24	30	22	26	38	51
التقرير السنوي والنشرات	6				6			
المساهمة في لجان الأمم المتحدة وغيرها من اللجان	28							28
الميزانية الإدارية	**13 418**	**1 339**	**2 337**	**2 064**	**2 196**	**1 787**	**1 873**	**1 822**
اعتماد تمويل تجهيز البرامج	**28 361**	**209**	**5 612**	**5 782**	**6 041**	**4 474**	**4 702**	**1 541**
تجهيز المشروعات الجديدة/البرامج	12 513	61	2 443	2 681	2 176	2 073	1 925	1 154
حافظة المشروعات الجارية	14 086	54	2 851	2 775	3 553	2 145	2 468	240
سفر الموظفين	1 762	94	318	326	1 312	256	309	147

تحليل ميزانية 2004 بحسب الدوائر التنظيمية

دائرة الشؤون المالية والإدارية

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	مجموع دائرة الشؤون المالية والإدارية	مكتب مساعد الرئيس	مكتب المراقب المالي	مكتب الخزانة	مكتب الموارد البشرية	نظم إدارة المعرفة	الخدمات الإدارية	تكاليف المقر الرئيسي
تكاليف الموظفين	**13 368**	**356**	**3 617**	**1 380**	**1 423**	**2 574**	**2 191**	**1 827**
موظفو الملاك والموظفون المعينون بعقود محددة الأجل	11 063	352	3 169	1 168	1 241	2 090	2 061	982
النقل والتعيين	298							298
الموظفون المؤقتون	1 414		408	203	167	468	44	124
أجر العمل الإضافي	170	4	40	9	15	16	86	
التدريب	423							423
دورات الهيئتين الرئاسيتين والاجتماعات الرسمية الأخرى	**401**	**0**	**0**	**0**	**0**	**24**	**377**	**0**
مجلس المحافظين	302					16	286	
المجلس التنفيذي	99					8	91	
أنشطة البرامج والدراسات	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
الاستراتيجية وما يتصل بذلك من تكاليف	0							
إدارة المعرفة	0							
النفقات المكتبية والنفقات العامة	**5 117**	**10**	**94**	**9**	**3**	**0**	**84**	**4 917**
تكاليف المقر الرئيسي	4 917							4 917
الخدمات الفنية	171		91				80	
نفقات متنوعة	29	10	3	9	3	0	4	0
سياسة استقطاب التأييد وتعبئة الموارد	**352**	**11**	**92**	**42**	**124**	**15**	**68**	**0**
السفر بمهام رسمية	199	11	92	42	31	15	8	
التقرير السنوي	60						60	
النشرات	0							
المساهمة في لجان الأمم المتحدة وغيرها من اللجان	93				93			
الميزانية الإدارية	**19 238**	**377**	**3 803**	**1 431**	**1 550**	**2 613**	**2 720**	**6 744**
اعتماد تمويل تجهيز البرامج	**43**	**0**	**43**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
سفر الموظفين	43		43					
الرسوم المباشرة مقابل عائد الاستثمار	**5 412**			5 412				

الملحق السابع

الرسوم المباشرة على الاستثمارات

تقدير الرسوم المباشرة للفترة 2004/2003

	ميزانية 2003	تقديرات 2004
رسوم الإدارة	**بالدولارات الأمريكية**	**بالدولارات الأمريكية**
عائد الحافظة العالمية ذات الفائدة الثابتة[أ]	1 760 000	2 072 000
عائد الحافظة المتنوعة ذات الفائدة الثابتة	920 000	1 000 000
الأسهم	1 020 000	700 000
الأوراق العالمية المحمية من التضخم		400 000
المجموع الفرعي	**3 700 000**	**4 172 000**
رسوم حفظ السندات		
الخدمات الأساسية[ب]	150 000	300 000
الخدمات المساعدة[ج]	118 000	120 000
تكاليف المعاملات	72 000	120 000
المصروفات الفعلية	60 000	60 000
المجموع الفرعي	**400 000**	**600 000**
خدمات المشورة والمعلومات		
المستشارون الماليون	120 000	200 000
رسوم المشورة القانونية والضريبية ونفقات السفر[د]	75 000	119 000
موفرو المعلومات المالية	200 000	200 000
خبراء استشاريون	60 000	60 000
المجموع الفرعي	**455 000**	**579 000**
المجموع	**4 555 000**	**5 351 000**

أ تعتمد زيادات الرسوم على صافي القيمة السوقية لأصول كل حافظة، ومع ارتفاع هذه القيمة فإن الرسوم تزداد.

ب غدت الخدمات الأساسية أكثر تكلفة وتعقيدا (وهو ما حدث عام 2003 أيضا).

ج بلغت قيمة المعاملات فعلاً 200 000 دولار أمريكي في عام 2003 ودعت الحاجة إلى إجراء عمليات إعادة تخصيص لتغطية ذلك، وسيشهد عام 2004 زيادة أيضاً بسبب أنشطة إدارة الأصول والخصوم.

د لم يتم تقدير رسوم المشورة القانونية والضريبية بشكل مناسب عام 2003 وتستند مقترحات عام 2004 إلى المتطلبات الفعلية في العام المذكور.

الملحق الثامن

موجز الموارد المتاحة المتوقعة لعام 2004

	مليون دولار أمريكي
المبالغ المرحّلة المتوقعة من سلطة الالتزام بالموارد مقدما في 1 يناير/كانون الثاني عام 2004	-283
التدفقات العائدة المتوقعة:	
تدفقات القروض العائدة	190
عائد الاستثمار	79
المساهمات	156
موارد مختلفة[أ]	50
المجموع	**475**
التدفقات الخارجة المتوقعة:	
برنامج الإقراض	416
برنامج منح المساعدة التقنية	33
اعتماد تمويل تجهيز البرامج	30
الميزانية الإدارية	52
ميزانية مكتب التقييم	4
تدفقات مختلفة: مبادرة الديون/برنامج التغيير الاستراتيجي/خطة التأمين الطبي بعد الخدمة	44
المجموع	**579**
المبالغ المرحّلة المتوقعة من سلطة الالتزام بالموارد مقدما في 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2004	387
الاستخدام المتوقع لسلطة الالتزام بالموارد مقدماً في عام 2004	104

أ باستثناء تعديلات أسعار الصرف ومخصصات المساهمات

الملحق التاسع

الجدول 1 – أولويات مكتب التقييم بالمقارنة مع الأولويات الشاملة والإطار الاستراتيجي للصندوق لعام 2004

الأولويات الشاملة لعام 2004[أ]		أولويات مكتب التقييم لعام 2004
1 – وظيفة التقييم المستقل	1-1	التنفيذ الكامل لسياسة التقييم
2 – التقييم الخارجي المستقل لعمليات الصندوق	1-2	الإشراف الشامل على عملية التقييم الخارجي المستقل
3 – قياس النتائج والأثر	1-3	تقييم مستقل لمجموعة مختارة من عمليات الصندوق وسياساته
	2-3	الاستخدام المتسق للإطار المنهجي لعمليات تقييم المشروعات والبرامج القطرية
	3-3	إصدار التقرير السنوي الثاني للنتائج والأثر
	4-3	ترويج بناء قدرات التقييم على مستوى المشروعات عبر مواءمة دليل الرصد والتقييم
4 – الدور التحفيزي للصندوق	1-4	إجراء مجموعة مختارة من عمليات التقييم للبرامج القطرية والتقييمات المواضيعية

أ كما هي واردة في وثيقة الأولويات الشاملة والإطار الاستراتيجي للصندوق لعام 2004.

الجدول 2 – مستويات التوظيف في مكتب التقييم لعام 2004

بند الموارد البشرية	الأعداد
الموظفون المهنيون[أ]	
مدير	**1**
نائب مدير	**1**
خبراء تقييم	**5**
مسؤول معلومات التقييم	**1**[ب]
موظفو الخدمة العامة	
مساعد إداري	**1**
مساعدو تقييم	**6**[ج]
مساعد نظام المعلومات الجغرافية	**1** (دوام جزئي)

أ يضم مكتب التقييم حالياً ثلاثة موظفين مهنيين مزاملين تنتهي عقودهم عام 2004.

ب رهناً بالنتيجة الإيجابية لعملية تقييم الوظائف وتحليل الرتب التي سينفِّذها مكتب الموارد البشرية في مطلع عام 2004، فإن الوظيفة الراهنة لمساعد معلومات التقييم ستتحول إلى وظيفة مهنية بما يعكس التحولات التي حدثت في توصيف وظيفة الموظف المعني على مدى السنوات.

ج سيتم تحويل الوظيفة المؤقتة لموظف خدمة عامة يعمل حالياً بموجب عقد محدد الأجل (وفقاً لأحكام الفصل العاشر من كتيب الموارد البشرية) إلى وظيفة دائمة كمساعد تقييم.

ميزانية مكتب التقييم لعام 2004

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	2003 [أ]	2003	2004		
	الميزانية المعتمدة باستخدام سعر الصرف الذي اعتمده المجلس التنفيذي في دورته السابعة والسبعين والبالغ 1.07 يورو للدولار الأمريكي	الميزانية المعاد احتسابها (0.898 يورو للدولار الأمريكي)	الزيادة/النقص بالقيمة الحقيقية	الزيادة السعرية/(النقص السعري)	الميزانية المقترحة [ب]
موظفو الملاك وموظفو العقود محدودة الأجل					
البنود المتعلقة بالمرتبات	1 204	1 369	(30)	55	1 394
الاستحقاقات/المزايا الأخرى	121	131	(35)	26	122
المجموع الفرعي	**1 325**	**1 500**	**(65)**	**81**	**1 516**
الموظفون المؤقتون	**208**	**244**	**0**	**7**	**251**
العمل الإضافي	**10**	**12**	**0**	**1**	**13**
أنشطة التقييم					
- تقييم المشروعات	622	658	222	17	897
- تقييم البرامج القطرية	413	437	(69)	9	377
- التقييم التقني	442	467	(247)	4	224
- التقييم المؤسسي والأنشطة الأخرى [ج]	323	341	108	8	457
المجموع الفرعي	**1 800**	**1 903**	**14**	**38**	**1 955**
لجنة التقييم	0	0	60	0	60
السفر	219	240		5	245
الدراسات الخاصة	72	73	(73)		0
المجموع الفرعي	**3 634**	**3 972**	**(64)**	**132**	**4 040**
الطوارئ					202
المجموع					**4 242**

[أ] قام مكتب التقييم في عام 2003 باستخدام مبلغ 305.000 دولار أمريكي من موارد منح المساعدة التقنية. وقد تمت تعبئة هذا المبلغ من أجل مواءمة دليل الرصد والتقييم في إقليمي أفريقيا الثانية والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ونشر هذا الدليل باللغة العربية والفرنسية والأسبانية، وتقييم البرنامج القطري في أندونيسيا.

[ب] باستخدام متوسط سعر صرف الدولار عام 2003 والبالغ 0.898 يورو.

[ج] كان هذا البند يُسمى قبلاً " حلقات العمل، والتدريب، وأنشطة التقييم الأخرى".

الملحق العاشر

ميزانية مكتب التقييم القائمة على الأنشطة لعام 2004
(بالدولارات الأمريكية)

أولويات مكتب التقييم وأهدافه لعام 2004[أ]		أنشطة التقييم	تكاليف الموظفين	المجموع
الأولوية 1	أعمال التقييم التي تطلبها لجنة التقييم والمجلس التنفيذي و/أو الواردة في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق	272 000 (%11)	416 000 (%23)	688 000 (%16)
الأولوية 2	القيام بتقييمات مختارة على مستوى المنظمة، علاوة على تقييمات البرامج الوطنية والتقييمات المواضيعية وتقييمات المشروعات	1 960 000 (%80)	1 128 000 (%63)	3 088 000 (%73)
الأولوية 3	مواصلة تطوير منهجية التقييم.	230 000 (%9)	236 000 (%13)	466 000 (%11)
المجموع		**2 462 000** (%100)	**1 780 000** (%100)	**4 242 000** (%100)

[أ] تم توزيع تكاليف الموظفين بناء على تجربة مكتب التقييم خلال الفترة 2002–2003 في تخصيص وقت الموظفين، بالتضافر مع التوزيع الجديد المزمع لهؤلاء الموظفين ضمن مكتب التقييم. ويناظر ذلك نسب 23%، و63%، و13% للأولويات الثلاث على التوالي.

الملحق الحادي عشر

ميزانية التقييم الخارجي المستقل

(على نحو ما وافق عليها المجلس التنفيذي [أ] في سبتمبر/أيلول عام 2003)

ألف – مجموع تكاليف فريق التقييم		**بآلاف الدولارات الأمريكية**
ألف – 1 الأتعاب		
رئيس الفريق	12 شهر عمل – فرد	**378**
كبار الخبراء	17 شهر عمل – فرد	**433**
جميع الأفراد	14 شهر عمل – فرد	**284**
المجموع للبند (ألف)	**43** شهر **عمل – فرد**	**1 095**
ألف – 2 السفر جوا		
السفر إلى روما وإلى أقاليم الصندوق الخمسة		**42**
ألف – 3 بدل المعيشة اليومي		
العمل في روما وفي أقاليم الصندوق الخمسة		**196**
ألف – 4 النفقات القطرية		
أفرقة التقييم الوطنية وإيجار المركبات		**185**
المجموع للبند (ألف)		**1 518**
باء – مجموع تكاليف المستشارين والخبراء الاستشاريين لمكتب التقييم		
باء – 1 خبراء استشاريون لفترات قصيرة		**76**
باء – 2 كبار المستشارين المستقلين		**38**
باء – 3 نفقات السفر وبدل المعيشة اليومي للمستشارين والاستشاريين		**52**
المجموع للبند (باء)		**166**
جيم – مجموع تكاليف اللجنة التوجيهية		
جيم – 1 اجتماعات اللجنة التوجيهية		**8**
جيم – 2 مخصصات مشاركة الدول الأعضاء النامية		**10**
المجموع للبند (جيم)		**18**
المجموع الكلي للبنود (ألف) + (باء) = (جيم)		**1 702** [ب]

[أ] الوثيقة EB 2003/79/R.7.

[ب] قام مكتب المراقب المالي بإخطار مكتب التقييم بأنه تم تلقي مساهمات منحية عام 2003 من كل من الدانمرك، والنرويج، وسويسرا بما مجموعه 300 000 دولار أمريكي.

برنامج عمل مكتب التقييم لعام 2004

مجال الأولوية	نوع العمل	أنشطة التقييم	موعد البدء	موعد الانتهاء المتوقع
ألف – أعمال التقييم التي تطلبها لجنة التقييم والمجلس التنفيذي و/أو الواردة في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق	**1 – التقييم الخارجي المستقل**	الإشراف على التقييم الخارجي المستقل للصندوق	أبريل/نيسان 2003	ديسمبر/كانون الأول 2004
	2 – لجنة التقييم	ثلاث دورات عادية، ودورات خاصة إضافية، حسب الاقتضاء	يناير/كانون الثاني 2004	ديسمبر/كانون الأول 2004
		استعراض اختصاصات لجنة التقييم ونظامها الداخلي وفقاً لقرار المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2003	يناير/كانون الثاني 2004	ديسمبر/كانون الأول 2004
		زيارة ميدانية إلى أندونيسيا – حلقة عمل وطنية بشأن تقييم البرنامج القطري	مارس/آذار 2004	مارس/آذار 2004
	3 – التقرير السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها	التقرير السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها	يناير/كانون الثاني 2004	سبتمبر/أيلول 2004
	4 – برنامج عمل مكتب التقييم وميزانيته	إعداد برنامج عمل مكتب التقييم وميزانيته لعام 2005		
باء – القيام بتقييمات مختارة على مستوى المنظمة، علاوة على تقييمات البرامج الوطنية والتقييمات المواضيعية وتقييمات المشروعات	**5 – التقييمات على مستوى المنظمة**	تقييم خبرة الصندوق فيما يتعلق بالبرنامج التجريبي للإشراف المباشر أو تقييم النُهج والسياسات الحالية التي يتّبعها الصندوق إزاء التمايز بين الجنسين	يناير/كانون الثاني 2004	ديسمبر/كانون الأول 2004
	6 – تقييمات البرامج القطرية	بنن، شعبة أفريقيا الأولى	سبتمبر/أيلول 2003	سبتمبر/أيلول 2004
		بوليفيا، شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي	سبتمبر/أيلول 2003	سبتمبر/أيلول 2004
		مصر، شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	نوفمبر/تشرين الثاني 2003	نوفمبر/تشرين الثاني 2004
		أندونيسيا، شعبة آسيا والمحيط الهادي	مارس/آذار 2003	مارس/آذار 2004
	7 – التقييمات المواضيعية	التسويق والقدرة التنافسية في أفريقيا، شعبة أفريقيا لأولى	نوفمبر/تشرين الثاني 2003	نوفمبر/تشرين الثاني 2004
		حلقة عمل إقليمية عن الإرشاد الزراعي وابتكارات المزارعين، شعبة أفريقيا الأولى	فبراير/شباط 2004	فبراير/شباط 2004
		جهود تطبيق اللامركزية في أفريقيا، شعبة أفريقيا الثانية	أكتوبر/تشرين الأول 2003	أكتوبر/تشرين الأول 2004
		الزراعة العضوية في آسيا*، شعبة آسيا والمحيط الهادي	نوفمبر/تشرين الثاني 2003	نوفمبر/تشرين الثاني 2004

* سيموَّل هذا النشاط بأموال متممة إيطالية وفقاً لاتفاقية تم التوصل إليها مع الصندوق في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2002.

مجال الأولوية	نوع العمل	أنشطة التقييم	موعد البدء	موعد الانتهاء المتوقع
باء – القيام بتقييمات مختارة على مستوى المنظمة، علاوة على تقييمات البرامج الوطنية والتقييمات المواضيعية وتقييمات المشروعات	**8-1 تقييمات المشروعات**	أثيوبيا: البرنامج القطري الخاص – المرحلة الثانية، شعبة أفريقيا الثانية	سبتمبر/أيلول 2004	مارس/آذار 2005
		غامبيا: مشروع التمويل الريفي ومبادرات المجتمعات المحلية، شعبة أفريقيا الأولى	سبتمبر/أيلول 2004	مارس/آذار 2005
		غينيا: برنامج الإنعاش الزراعي وصون التربة في فوتا دجالون، شعبة أفريقيا الأولى	مارس/آذار 2004	سبتمبر/أيلول 2004
		الهند: مشروع ادارة موارد المجتمعات المحلية في الاقليم الشمالي، شعبة آسيا والمحيط الهادي	أكتوبر/تشرين الأول 2004	أبريل/نيسان 2005
		الأردن: مشروع إدارة الموارد الزراعية في محافظتي الكرك والطفيلة، شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	ديسمبر/كانون الأول 2003	يونيو/حزيران 2004
		لاوس: مشروع التنمية الريفية في شمال سايابوري، شعبة آسيا والمحيط الهادي	يناير/كانون الثاني 2004	يوليو/تموز 2004
		باراغوي: الصندوق الائتماني للنهوض بأحوال الفلاحين في الاقليم الشرقي، شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي	يناير/كانون الثاني 2004	يوليو/تموز 2004
		السنغال: المشروعات الريفية الصغيرة، شعبة أفريقيا الأولى	يناير/كانون الثاني 2004	يوليو/تموز 2004
		تونس: التنمية الزراعية المتكاملة في ولاية سليانة، شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	ديسمبر/كانون الأول 2003	يونيو/حزيران 2004
		أوغندا: برنامج مساندة التنمية على مستوى الأقسام، شعبة أفريقيا الثانية	سبتمبر/أيلول 2004	مارس/آذار 2005
		فنزويلا: مشروع التنمية الاقتصادية للمجتمعات المحلية الريفية الفقيرة، شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي	أكتوبر/تشرين الأول 2004	أبريل/نيسان 2005
		فييت نام: مشروع النهوض بالأقليات العرقية في مقاطعة ها غيانغ، شعبة آسيا والمحيط الهادي	يناير/كانون الثاني 2004	يوليو/تموز 2004
		فييت نام: مشروع صون الموارد الزراعية وتنميتها في محافظة كوانغ بنه، شعبة آسيا والمحيط الهادي	يناير/كانون الثاني 2004	يوليو/تموز 2004

مجال الأولوية	نوع العمل	أنشطة التقييم	موعد البدء	موعد الانتهاء المتوقع
باء – القيام بتقييمات مختارة على مستوى المنظمة، علاوة على تقييمات البرامج الوطنية والتقييمات المواضيعية وتقييمات المشروعات	**8-2 التقييمات النهائية**	أريتريا: تنمية أراضي الوادي في المنخفضات الشرقية، شعبة أفريقيا الثانية	سبتمبر/أيلول 2003	مارس/آذار 2004
		لبنان: انعاش الانتاج الحيواني لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة في وادي البقاع، شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	سبتمبر/أيلول 2003	مارس/آذار 2004
جيم – مواصلة تطوير منهجية التقييم	**9- مواءمة الدليل العملي للرصد والتقييم في إقليم أفريقيا الثانية**	مواءمة الدليل العملي للرصد والتقييم في إقليم أفريقيا الثانية	2003	2004
		مواءمة الدليل العملي للرصد والتقييم في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	2003	2004
	10- العمل المتعلق بالمنهجيات	المضي في تطوير منهجية تقييم البرامج القطرية	يناير/كانون الثاني 2004	ديسمبر/كانون الأول 2004
		تدريب الخبراء الاستشاريين لمكتب التقييم على المنهجية الجديدة لتقييم المشروعات	يناير/كانون الثاني 2004	يونيو/حزيران 2004
		تقديم اقتراح إلى لجنة التقييم بشأن تحديد الأوزان الترجيحية في منهجية تقييم المشروعات	يناير/كانون الثاني 2004	سبتمبر/أيلول 2004